التقرير السنوي 2024

هيئة مقاومة الجدار والاستيطان
Colonization & Wall Resistance Commission

ملخص لأبرز انتهاكات جيش الاحتلال والمستعمرين في الأراضي الفلسطينية المحتلة خلال العام 2024

كانون الثاني 2025

فريق إعداد التقرير

الإشراف والتحرير: أمير داود.

إعداد البيانات المكانية والأوامر العسكرية: حسن حلايقة، لينا حمدان.

فريق توثيق الانتهاكات : نعمة سلامة،

محمد مصري، إسلام أبو سل، ساندي قاحوش، حسن قنديل، سجى مخلوف،

بكر بشير، سجى عابد، غادة الجزار، ربى الساحلي.

فريق الترجمة: إسلام ناصيف، لينا شنيور، عبدالهادي العطاري.

فريق البحث: مي مشيعل، إباء حمدان.

التصميم والإخراج: أمل صوافطة، أمجاد هب الريح.

مرجعية الصور: هيئة مقاومة الجدار والاستيطان، وكالة الأنباء الفلسطينية (وفا).

ملاحظات منهجية

أولاً: في بعض الحالات، يتم استخدام الخرائط المرفقة بالأوامر العسكرية الصادرة عن جيش الاحتلال، وفي حالات أخرى، يتم تطبيق إحداثيات خرائط الأوامر العسكرية على نظام GIS الخاص بالهيئة من أجل إنتاج خرائط جديدة، حسب الدلالة البصرية لكل وثيقة.

ثانياً: يتم اعتماد معطيات المخططات الهيكلية للمستعمرات وفق معطيات المخطط الهيكلي الصادر عن دولة الاحتلال، ويتم موائمته مع المخططات السابقة والمعطيات الجغرافية المحيطة وفق قواعد بيانات الهيئة ذات الصلة.

ثالثاً: لا يتم احتساب التوسع لصالح المستعمرات على أنه مصادرة أراض جديدة، بالنظر إلى تصنيف الأراضي التي يتم التوسع عليها، والتي تكون في غالبية الأحيان، أراض مصادرة بحجة أراضي الدولة على سبيل المثال، وتم تخصيصها وفق إعلانات متتالية لصالح التوسع الاستعماري.

رابعاً: قد تختلف الأرقام المرتبطة بأعداد المستعمرات والبؤر الاستعمارية مع أرقام مؤسسات أخرى نظراً لاختلاف التصنيف وزاوية التناول، من هذه الزاوية، فإن الهيئة وعند اعتمادها لأرقام المستعمرات، تفحص مجموعة من المعطيات، ولا تكتفي بما تقوله سلطات الاحتلال، وعلى رأس هذه المعطيات موقع التوسعة المخطط لها، رقم المخطط الهيكلي، وجود بؤر مقامة في مكان التوسع المخطط له وغيرها من المعايير.

خامساً: يتم احتساب التوسع الاستعماري على أراضي محافظة القدس خارج حدود البلدية، أو ما يطلق عليها مناطق J2 مع مستعمرات الضفة الغربية، فيما يتم معالجة معطيات مستعمرات داخل حدود البلدية أو ما يطلق عليها منطقة J1 بشكل منفصل.

سادساً: تحتفظ الهيئة بأصول الأوامر العسكرية (نزع الملكية)، والمخططات الهيكلية، والقوانين ومشاريع القوانين المصادق عليها والمودعة، وفق أرقامها المرجعية ووثائقها وخرائطها الملحقة لصالح أية عملية تحقق لاحقة.

قائمة المحتويات

المحتويات	الصفحة
تقديم رئيس الهيئة	**7**
جدول تمثلات الإجراءات الاستعمارية على الأرض الفلسطينية للعام 2024	**9**
الملخص التنفيذي	**11**
الفصل الأول: إجراءات دولـة الاحتـلال لدعــم الاستيطان الاستعماري الإسرائيلي	**13**
أ : القوانين ومشاريع القوانين المقدمة لكنيست الاحتلال في العام 2024	15
ب : الحوافز والتسهيلات المالية المقدمة للمستعمرات والمستعمرين في العام 2024	19
ت : مواقف وتصريحات لقادة دولة الاحتلال	23
الفصل الثاني: استمرار التوسع الاستيطاني على الأرض الفلسطينية	**29**
أ : المخططات التنظيمية للبناء الاستعماري في الضفة الغربية	31
ب : المخططات التنظيمية للبناء الاستعماري في القدس الشريف	35
ت : عطاءات البناء الاستيطاني في العام 2024	37
الفصل الثالث: إجراءات وممارسات الاحتلال للسيطرة على الأراضي	**39**
. أ: البؤر الاستعمارية التي أقيمت في العام 2024	41
ت: الترحيل القسري للتجمعات البدوية	53
ث: نزع الملكية «مصادرة الأراضي»	56
ج: توسيع حدود مناطق نفوذ مستعمرات	69
ح: صفقات تسجيل أراضي	62
خ: إعادة الاستيطان الاستعماري إلى شمال الضفة الغربية	73
الفصل الرابع: إجراءات وممارسات سلطات الاحتلال بحق المنشآت الفلسطينية	76
أ: عمليات الهدم	77
ب: إخطارات الهدم	79
الفصل الخامس: اعتداءات جيش الاحتلال والمستعمرين على المواطنين وممتلكاتهم	**82**
أ: اعتداءات المستعمرين	**84**
ب: عمليات الاعتداء على الأفراد	**91**
ت: عمليات الاعتداء على الأراضي	**92**
ث: عمليات الاعتداء على الأشجار والمزروعات	**94**
ج: عمليات الاعتداء على الممتلكات	**95**

الفصل السادس: أبرز مؤشرات الواقع الإنساني في قطاع غزة والقدس **98**

الفصل السابع: الملفات التحليلية

أولاً: تغيير البنية الهيكلية "للإدارة المدنية"، الآثار والسيناريوهات **108**

ثانياً: لعبة جديدة للاستيطان: مستعمرات لا يعلن عنها **116**

ثالثاً: سحب صلاحيات دولة فلسطين الإدارية من "المحمية الاتفاقية" بادية بيت لحم الشرقية **118**

رابعاً: التحريض بالقتل، سلاح المستعمرين الفتاك **121**

جداول الملاحق **123**

ملحق رقم (1) المخططات الهيكلية في الضفة الغربية **124**

ملحق رقم (2) المخططات الهيكلية في القدس **127**

ملحق رقم (3) قوانين ومشاريع قوانين كنيست الاحتلال **129**

تقديم رئيس الهيئة

لقد أُريد لفلسطين أن تكون أرضاً بلا شعب، ثم صارت أرضاً ووطناً لكل أحرار العالم، سقطت عبارة العابرين المؤقتين على التاريخ، وصعدت فلسطين، فكرة ودولة ووجدان، لم يحارب الشعب الفلسطيني عدوان الطائرات والجرافات والدبابات على مدار تاريخ الاحتلال الطويل، بل حاربت فلسطين إلى جانب كل ذلك روايات الاحتلال المزيفة، ومقولاته المضللة ومخططاته المعلنة والخفية على حد سواء، التي استهدفت الأرض والجغرافية والسكان بالاستيلاء والتطويع والنهب والتزييف.

وقد أريد لفلسطين أيضاً ان تسقط بالضربة القاضية أمام الإمكانيات المهولة المسخرة لتهجير أهلها وعزلهم وتطويعهم في الكانتونات، لكن كان للبسطاء في الأرض، سكان الجبال والقرى البعيدة كلمتهم العنيدة التي أسقطت مخالب الجرافات، فذهبت الجرافات وبقي أصحاب الأرض الأصلانيين.

هذه ليست مقدمة شعاراتية تريد أن تلغي كل الظروف المهولة والمعقدة التي فرضتها دولة الاحتلال على شعبنا بالتجميل والبيانات، لكنها لازمة تقدير وإعلاء لكل من وقفوا وواصلوا الوقوف بالرغم من الإرهاب المستمر لمليشا المستوطنين والجيش المدفوع بالحقد والقتل والموت.

لقد حافظت دولة الاحتلال على متلازمة تنفيذ أهدافها المتعلقة بالأرض الفلسطينية منذ احتلالها بوتائر متصاعدة، وإذ نشهد هذه الأيام تصاعد هذه الوتائر إلى مستويات غير مسبوقة، في إطار سعيها للسيطرة على كافة الأراضي ما بين النهر والبحر من أجل حسم تفوق يهودي جرى من خلاله تجريد الفلسطينيين من حقوقهم لتتجلى واحدة من أوضح صور الفصل العنصري والأبارتهايد ينفذه آخر احتلال على وجه الأرض.

فعلى صعيد الجغرافيا، ضاعفت دولة الاحتلال، كل إجراءاتها في الأعوام الماضية من أجل الحسم، حسم الجغرافية الفلسطينية، وحسم القضية وحسم الوجود، فهي لم تكتف بذلك بل تسترت بستار الحرب الرهيبة وقوانين الطوارئ الملازمة، بحملات السيطرة المحمومة على الأرض الفلسطينية من خلال إجراءاتها العسكرية المختلفة.

وإذ تتداخل مسالة الأرض بالسكان والديمغرافية، فقد كانت عين الاحتلال دائماً تضيق بالشعب الفلسطيني، باعتباره حارس الأرض، إذ لا يمكن النظر إلى كل هذا السلب والنهب للأرض الفلسطينية إلا باعتباره يريد أن يضيق الخناق على السكان، من أجل فرض ما نطلق عليه بالبيئة القهرية الطاردة، هذه البيئة التي تريد ان تخنق الوجود الفلسطيني في كانتونات ومعازل محاطة ومحاصرة ولا تتنفس وحسب بل تريد أن تهندس الجغرافية لصالح المستعمر وفي خدمته.

وإذا أريد للإبادة أن تتجلى بالدم والتدمير في قطاع غزة هذه الأيام، فإن ذات الجهة التي تمارس الإبادة تمارسها بشكل غير مسبوق وامام مرأى ومسمع العالم كله بحق الأرض الفلسطينية في الضفة الغربية والقدس

بالمصادرة وبحق البناء الفلسطيني بالهدم والتخريب، وبحق الإنسان الفلسطيني بالقتل وبحرمانه من أبسط حقوقه .

وإزاء هذا كله، إزاء الجغرافية الممزقة، والإرهاب المتواصل، وإزاء ازدواجية المعايير التي نعاني منها مثلما نعاني من نار الاحتلال، لا زلنا نؤمن بمقولات التاريخ، ونؤمن بحتمية هذه المقولات: أن الاحتلال إلى زوال، وأن الأرض تؤول، دائماً، إلى أصحابها الحقيقيين، إننا ننظر إلى المستوطنات والحواجز، والجنود المدججين بالنار والحقد والانتقام، ننظر بعينيين قويتين صارمتين، ونرى مستقبلا مشرقاً بالقدس والدولة والسيادة، هذا ببساطة هو ما يجعل الفلسطيني يصمد ويستمر ويواصل مشواره إلى المستقبل دون نكوص أو إحباط أو خضوع.

مؤيد شعبان

رئيس هيئة مقاومة الجدار والاستيطان

تمثلات الإجراءات الاستعمارية على الأرض الفلسطينية في العام 2024

	المؤشر/ الإجراء الاستعماري	النتيجة
.1	عدد المستعمرين الإسرائيليين في أراضي الضفة والقدس	770.420 ألف مستعمر
.2	عدد المستعمرات الإسرائيلية	180 مستعمرة
.3	عدد البؤر الاستعمارية	245 بؤرة
.4	عدد البؤر التي أقيمت في العام 2024	51
.5	عدد البؤر الزراعية من مجمل البؤر الاستعمارية	129 بؤرة
.6	مساحة الأراضي التي تسيطر عليها البؤر الزراعية (بالمقاربة المكانية)	489 ألف دونم
.7	مساحة الأراضي التي استولت عليها سلطات الاحتلال في العام 2024	46597 دونماً
.8	عدد المنشآت التي هدمتها سلطات الاحتلال في العام 2024	903 منشأة
.9	عدد إخطارات الهدم التي رصدتها الهيئة في العام 2024	939 إخطار
.10	عدد المخططات التنظيمية الاستعمارية التي تمت دراستها لمستعمرات الضفة الغربية	111 مخطط
.11	عدد المخططات التنظيمية الاستعمارية التي تمت دراستها لمستعمرات القدس	62 مخطط
.12	**مجمل** مساحة الأراضي الخاضعة لإجراءات استعمارية إسرائيلية – هذه المساحة لا تشمل الأراضي المخطط لعزلها بجدار الضم والتوسع – هذه المساحة تشكل 70% من مجموع المناطق المصنفة (ج)	2400 كم^2
.13	عدد الشهداء الفلسطينيين على أيدي جيش الاحتلال في العام 2024	522 شهيداً
.14	عدد الشهداء الفلسطينيين على أيدي المستعمرين في العام 2024	10 شهداء
.15	عدد الأشجار التي اقتلعها الاحتلال أو تعرضت لاعتداءات المستعمرين	14212 شجرة
.16	عدد المدارس المهددة بالهدم الكلي أو الجزئي	45 مدرسة
.17	مساحة الأراضي الفلسطينية التي يزرعها المستعمرون اليهود	144 ألف دونم
.18	عدد المواقع الاستعمارية الخدماتية والصناعية وغيرها	52 موقعاً
.19	عدد المواقع العسكرية في الأراضي الفلسطينية	94 موقعاً
.20	عدد الكليات العسكرية	40 كلية
.21	عدد الحواجز الدائمة والمؤقتة (بوابات، حواجز عسكرية أو ترابية)	890 حواجز وبوابات
.22	طول جدار الضم والتوسع الكلي في حال اكتمال البناء	714كم
.23	الجزء المكتمل من جدار الضم والتوسع	489كم
.24	الجزء المخطط من جدار الضم والتوسع	225كم
.25	مساحة الاراضي التي سيعزلها الجدار من الضفة الغربية في حال اكتمال البناء	560 كم^2
.26	الاراضي المعزولة بشكل كلي حاليا بسبب الجدار	295 كم^2

الملخص التنفيذي

تحاول دولة الاحتلال من خلال جملة ما تفعله في الأراضي الفلسطينية أن يبدو كل ذلك مرتبطاً بالحرب أو بما بات يعرف بالمبررات الأمنية لسلوكها على الأرض، باعتبار أن الدافع المحرك خلف السياسة الاستيطانية الاستعمارية يأخذ بعداً امنياً بحتاً، لكن في حقيقة الأمر كل ما تفعله دولة الاحتلال من تغيير في شكل السياسات الاستيطانية الاستعمارية وما يترتب عنها من إجراءات على الأرض بدأ منذ سنوات الاحتلال الأولى، وتصاعد في السنوات السابقة، وبلغ ذروته مع تشكيل حكومة اليمين المتطرف مطلع العام 2023، وتحديداً فيما يتعلق بمخرجات الاتفاقات الائتلافية بين الأحزاب التي شكلت الحكومة حينها، وعلى رأس بنود الاتفاقات الائتلافية موضوع إعادة الاستيطان إلى شمال الضفة الغربية وما ترتب عن تعديل قانون فك الارتباط وشرعنة البؤر وتوسعة المستعمرات ومنح المزيد من الامتيازات لصالح المستعمرين وفرض قيود تخطيطية جديدة على الفلسطينيين.

لقد بات موضوع الاتفاقات الائتلافية يقودنا إلى كل تصريحات وزير مالية الاحتلال والوزير الثاني في وزارة الجيش سموتريتش، وتحديداً إلى مقاله الشهير الذي نشر في العام 2017 معلناً من خلاله خطة الحسم، وعند مراجعة هذه الخطة، وما يتعلق بأراضي الضفة الغربية يظهر تماماً أن مجمل السياسات والإجراءات المفروضة الآن هي محض خطوات مخطط لها مسبقاً لكن تم إلصاقها بالحالة الأمنية للحرب وبالذرائع المحيطة بها، لم يعد يدور الحديث اليوم عن إجراءات معزولة عن سياقها، بل ثمة حاضنة تشريعية يتم العمل على إنجازها حول مشروع الاستيطان الاستعماري، فمن جهة يتم إجراء تغييرات جوهرية وغير مسبوقة في هيكلية الإدارة المدنية، هذا التغيير لا يعفي الشكل السابق من كونها أداة استعمارية وجدت لترسيخ الاحتلال والسيطرة على الأرض، لكن، طبيعة التغييرات التي تمت عملية إنجازها على الصعيد الهيكلي مثل استحداث منصب نائب ريس الإدارة المدنية يتولاها شخص مدني بخلفية أيديولوجية يمينية استيطانية، ثم منحه صلاحيات غير محدودة، ثم تعيين مدير جديد لمجلس التخطيط كان يعمل في مجلس استيطاني (شومرون/شمال الضفة)[1]، وسحب صلاحيات تخطيطية من السلطة الفلسطينية ومنحها للاحتلال وتحديداً في المناطق المصنفة ب، وبادية بيت لحم الشرقية الممتدة من جنوب القدس وحتى شمال الخليل بمساحة 167 كم^2، لكن بالمجمل، الآن نحن نتحدث عن هدف استراتيجي يجري تحقيقه من خلال الاستيطان والسيطرة على الأرض وهو إعدام إمكانية قيام دولة فلسطينية في المستقبل، كل السياسة الاستيطانية تتمحور حول هذا الهدف الآن.

اليوم هناك مجموعة من العناوين يجري العمل على تسريع وتيرتها بشكل غير مسبوق، أولها مصادرة الأراضي ونزع الملكية (التفاصيل لاحقاً)، الإطار الثاني، وهو موضوع هدم المباني والمنشآت وإنفاذ الصلاحيات التخطيطية لدولة الاحتلال فيما يتعلق بالبناء الفلسطيني وتسريع عمليات الهدم، وبالعودة إلى المسألة التخطيطية وإنفاذ عمليات الهدم في المناطق ب، المتوقع أن تتصاعد وتيرة إزالة البناء الفلسطيني وتفريغ مساحات شاسعة من الأرضي سواءً في مناطق ج أو مناطق ب، والاهم من ذلك أن التعيينات الجديدة في الإدارة المدنية كان جزئياً الهدف منها بالإضافة إلى إنفاذ الهدم بشكل كثيف ضد البناء الفلسطيني، هو عدم المساس بما يبنيه المستوطنون وتسريع عمليات شرعنة البؤر، حكومة الاحتلال أعدت قبل أقل من عام قائمة تحوي 70 بؤرة ستقوم بشرعنتها، شرعت بتسوية أوضاع 13 بؤرة في العام 2024، الإطار الثالث، التوسع الاستيطاني، هذا يعيدنا مرة أخرى للاتفاقيات الائتلافية التي اشترط فيها سموتريتش صلاحيات كبيرة في الإدارة المدنية، وتم منحه عملية تقليص للمصادقة على مخططات توسعة المستوطنات من 4 خطوات إلى خطوتين إضافة لإلغاء مصادقة الجيش على هذه الخطوات، ومع نهاية العام 2024 الإدارة المدنية درست (ما بين مصادقة وإيداع) ما مجموعه 173 مخططا هيكليا، هدفت لبناء 23461 جديدة في الضفة الغربية والقدس (بما تشمله من تصنيفات

[1] انظر الملف التحليلي تحت عنوان: " تغيير البنية الهيكلية "للإدارة المدنية"، الآثار والسيناريوهات" في قسم الملفات التحليلية صفحة

J1 وJ2) يضاف إلى كل ذلك إقامة 51 بؤرة استعمارية جديدة من قبل مستعمرين، منها 36 بؤرة رعوية، في تصاعد كبير وغير مسبوق لآليات السيطرة غير الرسمية على الأرض.

إن حكومة الاحتلال الحالية، وهي الحكومة الأشد يمينية وتطرفاً وفاشية، وقد رفعت، منذ اللحظة الأولى من تشكيلها شعاراً واحداً، ينسجم بالضرورة مع تشكيلة الإجرام بداخلها، عنواناً وحيداً وهو الاستيطان بلا توقف والسيطرة بلا رقابة، فقد اندفعت وإزاء ذلك، وبلا كوابح نحو محاولات العبث بالجغرافيا الفلسطينية، لتصادر خلال العام 2024 ما مجموعه 46597 دونماً تحت مسميات مختلفة (إعلان محميات طبيعية، أوامر استملاك، أوامر وضع يد، إعلانات أراضي الدولة)، مقسمة كالتالي، 20ألف دونم تم مصادرتها من خلال 6 أوامر تعديل حدود محميات طبيعة. و803 دونماً من خلال 5 أوامر استملاك، و 1073دونماً من خلال 35 أمر وضع يد لأغراض عسكرية ترتب عليها إنشاء 12 منطقة عازلة حول المستعمرات ومجموعة من المواقع والأسيجة والطرق الأمنية والعسكرية، و24597 دونماً تم إعلانها كأراضي دولة من خلال 8 إعلانات يضاف إليها 3 إعلانات لما يطلق عليه بطاقم الخط الأزرق.

وعلى صعيد الاعتداء على الممتلكات الفلسطينية، نفذت سلطات الاحتلال خلال العام المنصرم 2024 ما مجموعه 684 عملية هدم، هدمت خلالها 903 منشأة في الضفة الغربية بما فيها مدينة القدس. وكذلك فقد أصدرت سلطات الاحتلال الاسرائيلي (939) اخطارا لهدم منشآت فلسطينية بحجة عدم الترخيص منها إصدار 20 إخطاراً تستهدف برية بيت لحم الشرقية.

وعلى مستوى الاعتداءات والانتهاكات المسجلة بحق المواطنين وممتلكاتهم، فقد رصدت طواقم التوثيق والنشر لدى هيئة مقاومة الجدار والاستيطان، خلال العام المنصرم، 2024، ما مجموعه 16612 اعتداءً نفذتها أجهزة دولة الاحتلال المختلفة بما فيها ميليشا مستعمريه على المواطنين الفلسطينيين وممتلكاتهم، كان منها 13641 اعتداء على يد الجيش الاسرائيلي، و 2934 على يد ميليشا مستعمريه.

وأدت هذه الاعتداءات الممنهجة إلى استشهاد 522 مواطناً فلسطينياً في الضفة الغربية والقدس، في حين استشهد 10 مواطنين على يد المستعمرين.

وبحسب قاعدة بيانات التوثيق والنشر في هيئة مقاومة الجدار والاستيطان فقد بلغ عدد العمليات التي استهدفت الأشجار الفلسطينية خلال العام المنصرم، 2024، ما مجموعه 451 عملية اعتداء استهدفت 14212 شجرة، من ضمنها 10459 شجرة زيتون. سجلت محافظة الخليل المحافظة الأعلى من حيث عدد الأشجار المتضررة بـ 3980 شجرة، تلتها محافظة بيت لحم بتضرر واقتلاع 3791 شجرة، ثم محافظة نابلس بتضرر واقتلاع 2737 شجرة.

الفصل الأول: إجراءات دولـة الاحتـلال لدعــم الاستيطان الاستعماري

أ : القوانين ومشاريع القوانين المقدمة لكنيست الاحتلال في العام 2024

ب : الحوافز والتسهيلات المالية المقدمة للمستعمرات والمستعمرين

ت : مواقف وتصريحات لقادة في دولة الاحتلال

أ : القوانين ومشاريع القوانين المقدمة إلى كنيست الاحتلال[2] منذ مطلع العام 2024

تُظهر جملة القوانين ومقترحات أو مشاريع القوانين التي تجري عملية دراستها وفق مراحلها الرسمية (التمهيدية وقراءاتها الثلاث والمصادقة) من أجل اعتمادها واعتبارها قانونًا داخل دولة الاحتلال، حقيقة الذهن الاحتلالي الاستيطاني، وأبرز توجهات هذا الذهن في المستقبل القريب، إذ يبدو واقع الأراضي الفلسطينية هذه الأيام، من ظروف صعبة ومعقدة يتفشى فيها الاحتلال وسطوته وإجراءاته مثل السرطان في مراحله المتقدّمة، نتيجة مباشرة ومنطقية لما جرى من نقاشات داخل أروقة الكنيست، باعتبار أن هذه النقاشات، وهي محض أفكار وأحلام وخيالات مريضة لأصحابها، يتم تحويلها إلى مقترحات قوانين تخص ذهنية كل حزب من أحزاب هذا الكنيست.

وتشطح الكثير من الأحزاب في اقتراحاتها ومشاريع قوانينها إلى أقصى يمين الفكر الصهيوني المتطرّف الذي لا يرى في الفلسطيني إلّا وحشًا يستوجب على الاحتلال أن يربيه ويعيد تشذيبه بما يتوافق مع رؤيته للأرض وديناميّة الحياة عليها، يلاحق من خلالها كل أفق للعيش والحياة والتنفس للفلسطيني، يحسده عليها، ويحرمه منها، ويفاوضه بكل وضاعة على استرجاعها.

لذلك تبدو أهمية متابعة ورصد نقاشات كنيست الاحتلال بكل ما فيها من اقتراحات باعتبارها مزاجًا عامًا لما يعتمل في ذهن المجتمع الاحتلالي، وباعتبارها تؤشر إلى أين تريد أن تذهب سياط الاحتلال في المستقبل القريب، وهي سياط تستهدف من جملة ما تستهدف رقاب الفلسطينيين وأرضهم وسيادتهم ورموزهم على حد سواءً.

نستعرض في هذا الجزء من التقرير[3]، أبرز قوانين ومشاريع قوانين جرت عملية نقاشها داخل كنيست الاحتلال، وبالنظر إلى طبيعة هذه القوانين، فإنه يلحظ دائماً طبيعتها العدائية والعنصرية، والتي تحاول من خلالها الجهات التشريعية في دولة الاحتلال أن ترسخ منظومة قمع الفلسطينيين أو إمعان الفصل العنصري والأبارتهايد، وحديثاً، استغلال ظروف الحرب والطوارئ التي فرضتها دولة الاحتلال من اجل خلق واقع جديد لا يمكن الرجوع عنه حسب الوصف الإسرائيلي.
وبنظرة سريعة على طبيعة مشاريع القوانين المقدمة للدراسة، للمصادقة بمراحلها الثلاث، نرى أن هناك مجموعة من العناوين الثابتة التي تناوب أعضاء كنيست الاحتلال على تناولها، وهي تمس ليس فقط حياة المواطنين الفلسطينيين، ولا الجزء المتعلق بالسيادة المؤسسة الفلسطينية، بل تعدتها إلى الجغرافية الفلسطينية ومحاولة فرض السيادة عليها وضم أجزاء منها، ناهيك عما يتعلق بالأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال.

فعلى صعيد الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال، فقد تناول أكثر من 10 مشاريع قوانين حياة هؤلاء الأسرى، جزء من هذه القوانين تعلقت بحرمان الأسرى الفلسطينيين من حقهم بزيارة ذويهم، وجزء آخر بحرمانهم من لقاء محاميهم، وقوانين أخرى متعلقة بتقليص مساحات السجن إلى الحد الأدنى.

---

2 تم إنجاز هذا الجزء من التقرير بمساعدة من مدار، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
3 انظر الملحق رقم (3) قائمة قوانين ومشاريع قوانين الكنيست في العام 2024

إضافة إلى مشروع القانون الذي بات تتردد عملية إيداعه بصيغ مختلفة من قبل الأحزاب الدينية في دولة الاحتلال، وهو قانون عقوبة الإعدام، ففي تاريخ 3 نيسان 2024، تم إيداع قانون يحمل الرقم ב / 25/ 4550 ويقضي بفرض عقوبة الإعدام، إلى جانب عقوبة السجن، على من أدين في المحاكم العسكرية بقضايا قتل فيها إسرائيليون، أو تضرروا منها، على أن يكون هذا الحكم مع وقف التنفيذ، ويتم تنفيذ حكم الإعدام، في حال طلبت "منظمة إرهابية"، بحسب نص مشروع القانون، إطلاق سراحه.

ولم تنس الجهات التشريعية أيضاً أية فرصة من أجل فرض المزيد من العقوبات والتقييدات على العمالة الفلسطينية، فاقترحت للمصادقة اللاحقة ما يزيد عن خمسة مشاريع قوانين متعلقة بفرض عقوبات على من يعمل في الداخل الفلسطيني، وعقوبات أخرى على من يسهل وصول العمال إلى الداخل، وعقوبات من يأوي أي من العمال، في محاولة لإحداث مزيد من الضغوط الاقتصادية على المجتمع الفلسطيني.

وعلى صعيد الجغرافيا الفلسطينية، فقد قدمت مجموعة من مشاريع القوانين التي مست الجغرافية الفلسطينية بمخططات الاستيطان والضم وفرض السيادة الاحتلالية عليها، منها على سبيل المثال، مشروع قانون تم تقديمه من قبل حزب عظمة يهودية، يزيل القيود الموضوعة جراء قانون فك الارتباط المتعلق بالانسحاب من قطاع غزة في العام 2005، ويطالب بالعودة مرة أخرى للاستيطان في القطاع.

ومن الأمثلة على جزئية الجغرافيا الفلسطينية، مشروع القانون الذي حمل الرقم ב/ 25/ 4486 والذي جرى تقديمه لصالح التعامل مع المستعمرات المقامة على أراضي محافظة الخليل على أنها تابعة لسلطة تطوير النقب والجليل داخل دولة الاحتلال، حيث جاءت خطورة هذا القانون أنه يعتبر واحد من قوانين وإجراءات الضم، أو بمعنى آخر، التعامل مع مستوطنات الضفة الغربية، بشكل تدريجي، كبلدات ومدن في الداخل المحتل، القانون جرت عملية إيداعه في الثالث من نيسان، بانتظار قراءات أخرى لتحديد وضعه القانوني والتنفيذي.

ولم تتوقف الأمور عن هذه الحدود، ففي يوم 16 كانون اول، 2024 تم تقديم مشروع قانون، بالإيداع، ويحمل الرقم 5182/פ/25 وهو يعتبر بشكل أو بآخر بمثابة تعديل إضافي على القانون الأول فيما يتعلق بالمستعمرات المقامة على أراضي جنوب الضفة، لكن، هذه المرة يقضي بتوسيع تعريف منطقة النقب الجنوبية، لتشمل جنوب منطقة الخليل في الضفة الغربية المحتلة.

وفي ذات الإطار تم تقديم مشروع قانون (إيداع) يتعلق بضم أراضي الأغوار "للسيادة الإسرائيلية"، تم إيداع مشروع القانون يوم 20 أيار، 2024 وحمل الرقم ב / 25/ 4583 حتى اللحظة هو في مرحلة الإيداع، في المرحلة القادمة من الكنيست قد يأخذ مصادقات أخرى.

وقد زخرت طاولة كنيست الاحتلال بالكثير من القوانين ومشاريع القوانين التي جرت عملية دراستها وما تنطوي عليه من سيطرة وضم وفرض سيادة الاحتلال على الأرض الفلسطينية، منها من حصل على المصادقات اللازمة ليمر ويصبر قانوناً نافذا، كقوانين " تمديد قانون طوارئ حكومي (مؤقت) يجيز للمحكمة تمديد معتقل بقضايا أمنية مدة 45 يوماً في كل مرّة" والذي جرى المصادقة عليه مطلع العام، إضافة إلى قانون " قانون يجيز لمتضرري أعمال المقاومة وعائلاتهم تغريم السلطة الفلسطينية بتعويضات باهظة" وكذلك قانون " تعديل قانون أساس "القدس– عاصمة إسرائيل" بحيث يشمل حظر فتح ممثليات دبلوماسية في القدس الشرقية لتقديم خدمات للفلسطينيين" وكذلك إقرار قانونين يمنعان عمل وكالة "الأونروا" في مناطق "السيادة الإسرائيلية" ويحظران التعامل معها" وما ينطوي على ذلك من الاعتداء على حقوق الشعب الفلسطيني لا سيما اللاجئين، باعتبار استهداف منظمة الأونروا يعني في نهاية الأمر استهدافاً للاجئين وقضيتهم وحقهم المكفول بالعودة.

وعلى صعيد أخطر القوانين التي جرت عملية إيداعها من أجل المصادقة عليها في أوقات لاحقاً، فقد كانت مشاريع قوانين " لضم الآثار في الضفة الغربية لصلاحيات سلطة الآثار الإسرائيلية" واحد من اخطر هذه القوانين، إذ أقرت الهيئة العامة للكنيست، يوم الأربعاء 10 تموز، بأغلبية أصوات الائتلاف ونواب من المعارضة، وبدعم الحكومة، مشروع قانون يقضي بسريان صلاحيات سلطة الآثار الإسرائيلية على الآثار في جميع مناطق الضفة الغربية المحتلة، إذ أن مشروع القانون لم يحدد أي مناطق في الضفة الغربية، فالقانون برمته هو أحد قوانين الضم الزاحف، وهو يلغي بشكل أو بآخر التصنيفات الإدارية للضفة الغربية، ويتيح لسلطة الآثار بالعمل في كل الأرض الفلسطينية، مما يشكل تسللاً بالآثار إلى كل الأرض الفلسطينية.

ولم تتوقف الأمور عند هده الحدود، بل وفي تاريخ 25 تشرين الثاني 2024 تم تقديم مشروع قانون آخر، بالإيداع، يحمل الرقم 25/פ/5090، يقترح القانون إزالة كافة القيود العسكرية المفروضة على المستوطنين لدى شرائهم ما تسمى "أراضي دولة" في الضفة الغربية المحتلة، علماً، أن الاحتلال ومنذ الأيام الأولى من الاحتلال، نظم لصالحه بالطبع، كل إجراءات التعامل مع الأرض، بالسيطرة عليها، وتخصيصاتها ومنحها للمشروع الاستيطاني، وأبقى على صلاحيات الأراضي لضابط يعمل في الإدارة المدنية مسؤولاً عن الأراضي الحكومية، هذا القانون، يتجاوز صلاحيات المؤسسة الرسمية، ويمنح المستوطنين صلاحيات التملك في محاولة لإلغاء الحالة الخاصة للوجود العسكري المتمثل بالاحتلال في الأرض الفلسطينية.
وبنظرة سريعة على جملة القوانين التي يجري نقاشها نستطيع فهم ذهن الاحتلال وأين يريد أن يصل في مسالة الضم والسيطرة على أراضي الفلسطينيين وإخضاعها أمام نظر وعيون العالم.

ب: الحوافز والتسهيلات المالية المقدمة للمستعمرات والمستعمرين في العام 2024

تظهر عملية رصد الحوافز والتسهيلات المالية المقدمة للمستعمرات والمستعمرين في حقبة الحكومة الحالية، حكومة نتنياهو بن غفير سموتريتش، وكأنها عملية رصد لكل ما تفعله هذه الحكومة، إلى جانب إجرامها في العدوان على قطاع غزة، بالنظر إلى أن هذه الحكومة ومنذ اللحظة الأولى من إنشائها رفعت شعارا واحداً وكبيراً وهو الاستيطان في أراضي الفلسطينين، وتبدو عملية رصد ما يترتب على هذا العنوان من مخصصات مالية وتشريعية استقطابية لعمليات الاستيطان الاستعماري وما ينطوي أسفلها من تسهيلات ودعوات علنية ومبادرات لتسوية أوضاع البؤر، محض استمرار لما فعلته وما تواصل فعله هذه الحكومة على مدار العام والنصف الماضيين باعتبار تشكيل هذه الحكومة مطلع العام 2023 كان حدثاً مستمراً في نكبويته، لم يأت من لحظة صفرية تنفصل عما سبقه، بل تستمر بفعل ما راكمته الحكومات السابقة، لكن بوتيرة سريعة وبكثافة غير مسبوقة، والأهم من ذلك، بعبارات واضحة لا لبس فيها، تتبنى الاستيطان الاستعماري بكل أشكاله، وتدعو له وتشجعه.

سنحاول من خلال هذا الجزء من التقرير أن نرصد عمليات تخصيص الحوافز ومنهجية التسهيلات التي أقرتها حكومة الاحتلال في النصف الأول من العام 2024 من خلال مجموعة من المحاور، من أجل الوقوف على حقيقة وطبيعة وحجم هذه البيئة الحاضنة للاستيطان الاستعماري في إطارها التنفيذي:

أولاً: على صعيد الموازنة:

انتهجت حكومة الاحتلال وتحديداً بعيد المترتبات على قوانين وسياسات الحرب مجموعة من السياسات كان أبرزها سياسة التخفيضات المتعلقة بتسوية وتعويض أوضاع المتضررين من الحرب، لكن عند فحص هذا النوع من السياسات وما يترتب عليها من موازنات فقد تبين إضافة نحو 390 مليون شيكل إلى بنود ترتبط بشكل مباشر بالنشاط الاستيطاني. ليضاف هذا المبلغ إلى مجموعة المبالغ التي أقرتها اتفاقات الائتلاف الحكومي بين أحزاب الحكومة وتصل إلى أكثر من 737 مليون شيكل، بدلاً من المبلغ المخصص أصلاً البالغ 275 مليون شيكل في قرار الحكومة الصادر في مايو 2023.

وعلاوة على ذلك تشير قرارات الحكومة في دولة الاحتلال إحداث اقتطاع واسع بنسبة 15% من ميزانيات الخطط الحكومية التي تم تحديدها بقرار حكومي. معظم هذه التخفيضات هي في إطار خطط لمساعدة المجتمع العربي في إسرائيل (ما يقدر بنحو 85% من التخفيض سيكون من برامج للمجتمع العربي، بقيمة إجمالية تبلغ حوالي 4.5 مليار شيكل). وفي خطط استيطانية تحمل ميزة مميزة حسب الوصف، فقد تم تخصيص ما مجموعه 409 ملايين شيكل للسنوات المقبلة (نحو نصفها لعام 2024). ويشمل ذلك ترميم حديقة سبسطية، ومشاريع تابعة لجمعية العاد في الأحياء الفلسطينية في القدس الشرقية، وخطة لتعزيز حوض البلدة القديمة ، والحفاظ على الآثار في الضفة الغربية. ولم تقم الحكومة بقطع مبلغ الـ 20 مليون شيكل المخصص لدعم المزارع الزراعية ، والعديد منها مزارع غير قانونية في الضفة الغربية. وعلى صعيد البنية التحتية وتحديداً فيما يتعلق بتطوير شوارع المستعمرات فقد تبين بعد مراجع وثائق الموازنة تخصيص ما مجموعه 3.6 مليار شيكل (حوالي 20% من نفقات تطوير الطرق في إسرائيل) لطرق المستوطنات في الضفة الغربية.[4].

وتشير معطيات الموازنة الأخيرة لحكومة الاحتلال التي جرت عملية إقرارها مطلع العام 2024، تخصيصها لمجموعة من المنح لصالح ما يطلق عليه بالسلطات المحلية للمستوطنات في الضفة الغربية. بالإضافة إلى المنح الممنوحة لجميع السلطات المحلية في البلاد بناءً على معايير، تمنح الحكومة سنويًا منحًا فريدة للمستوطنات . على سبيل المثال، بعد اتفاقية أوسلو، قررت الحكومة في ذلك الوقت

[4]السلام الآن، مليارات من أجل المستوطنات في موازنة 2024، 22 شباط، 2024

منح المستوطنين "منحة أوسلو"، وقد تم منح هذه المنحة كل عام منذ ذلك الحين (في عام 2023، بلغت حوالي 18 مليون شيكل)، يضاف إلى ذلك ما مجموعه 7.171 مليون شيكل لصالح ما يطلق عليه بالمنحة الأمنية للسلطات المحلية"يهودا والسامرا" ما يقرب من 4 مليون أخرى تحت بندي منح تطويرية وأخرى، وهي الأخطر والأهم تحت بند ما يسمى بالاستيطان الفتي وهي الإشارة الالتفافية لموضوع البؤر الزراعية والرعوية، ليصل مجموعة المخصصات الواضحة في جداول الموازنة ما مجموعه أكثر من 12 مليون شيكل، تضاف إلى ما مجموعه 77.6 مليون شيكل من الموازنة الائتلافية المخصصة لموضوع مستوطنات الضفة الغربية، والتي بلغ بند منح للاستيطان الفتي (البؤر الزراعية والرعوية) ما مجموعه 10 مليون شيكل من مجمل المخصصات في هذا النوع من الموازنة.[5].

على صعيد الصلاحيات[6]:

. في 23 شباط 2023، ولاحقاً لإنشاء وحدة "إدارة الاستيطان" داخل جهاز "الإدارة المدنية" الإسرائيلي صادق الكابينيت الإسرائيلي على قرار 168، والذي يأمر بتعيين يهودا إلياهو رئيساً لإدارة المستوطنات داخل وزارة جيش الاحتلال. وبحسب القرار، "مدة الولاية ستكون 4 سنوات من تاريخ قرار الحكومة وستنتهي عند إنهاء المهمة المؤقتة لإدارة المستوطنات (ترتيب الخدمات المدنية في يهودا والسامرة) أو في نهاية الفترة المذكورة، أيهما أسبق." ويعتبر الياهو بمثابة الساعد الأيمن لسموتريتش، والاثنان كانا من مؤسسي منظمة "ريغافيم" التي تعمل على محاربة الوجود الفلسطيني في المنطقة "ج". ويتبع هذا التعيين أمرين: أولاً: إن وحدة "إدارة المستوطنات" ستعمل ما بين 2022-2026، وهي فترة ولاية الياهو على تسوية أوضاع حوالي 160-180 بؤرة استيطانية، وتحويل بعضها إلى أحياء من مستوطنات قائمة بينما تحويل الأخرى إلى مستوطنات جديدة، بالإضافة إلى تسوية أوضاع المستوطنات الرعوية (تقام على حوالي 10% من مساحة المنطقة "ج")، وتستكمل مشروع تسوية أراضي الضفة الغربية عبر تحويل أكبر قدر ممكن إلى أراضي دولة، ومحاربة البناء والزراعة الفلسطينيين في المنطقة "ج ." 2. وحدة "إدارة المستوطنات" تكون تابعة لوزارة الدفاع مباشرة وذلك بغية تسهيل عملها مع الإشارة إلى أن السيطرة الإسرائيلية على الأرض المحتلة تتم من خلال مؤسسات الجيش باعتباره القوة المحتلة. لكن في المقابل، وسيكون لدى وحدة "إدارة المستوطنات" صلاحية تعيين نائب رئيس الإدارة المدنية، وهو على ما يبدو حل وسط يرضي الجيش الإسرائيلي (الذي يصر على أن قيادة الإدارة المدنية يجب أن تظل بالزي الكاكي؛ أي شخصية عسكرية) ويرضي أيضاً قيادة المستوطنين (التي ترى أن الإدارة المدنية يجب أن تتفكك وتنتقل صلاحياتها إلى جهات مدنية "غيورة" أكثر على الاستيطان)[7].

هذه التغييرات كلها أدت إلى الذروة الكبيرة في التعديلات الجوهرية التي أدخلتها حكومة الاحتلال على المنظومة الهكيلية للإدارة المدنية، والتي بموجبها تم استحداث منصب مدني جديد، لأول مرة في تاريخها منذ إنشاءها في العام 1981، وهو منصب نائب رئيس الإدارة المدنية، وتم توسيع صلاحيات المنصب وفق المرسوم رقم 2195 والذي بموجبه تم منح "هيلل روث" صلاحيات في مسألة البناء الفلسطيني وإنفاذ الهدم عليه، وكذلك الأراضي والمحميات والمياه والمواقع الأثرية وغيرها.

---

[5] انظر: https://next.obudget.org/?q=אבטחה&dd=budget&kind=all&fiscal-year=latest&lang=en

[6] انظر قسم الملفات التحليلية: تغيير البنية الهيكلية "للإدارة المدنية الإسرائيلية"، الآثار والسيناريوهات

[7] وليد حباس،" داخل الإدارة المدنية: تفاصيل سيطرة المستوطنين على مفاتيح الحكم في أراضي "ج"، مدار، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، إنشاء وحدة "إدارة الاستيطان ، 03 يونيو 2024

على صعيد التسهيلات:

نستطيع أن نلحظ من جملة ما تم نقاشه وإقراره في جلسات الكابينت، مجلس وزراء الاحتلال، مجموعة من الحوافز والتسهيلات المرتبطة بتعزيز المشروع الاستيطاني كان أبرزها مثلاً، قرار كابينيت الاحتلال رقم 2264 بشأن "تحسين القوى العاملة الطبية في الجهاز الصحي ومعالجة النقص المتوقع" ، والذي من خلاله ستعمل حكومة الاحتلال على زيادة حصص طلاب الطب بشكل كبير، خاصة في "منطقة تل أبيب والوسطى ومستعمرة أريئيل". . تعمل جامعتان طبيتان في هذا المجال: تل أبيب (التي تضم أكبر عدد من طلاب الطب في دولة الاحتلال) ومستعمرة أرييل، التي تتمتع بامتيازات كبيرة على هذا الصعيد. وينبغي أن يرتفع عدد الحصص في هذه المنطقة من 375 حصة في عام 2024 إلى 689 حصة في عام 2027 (إضافة 314 حصة مقارنة بإضافة 32 حصة في منطقة أرض السبع، و15 في القدس، و158 في حيفا، و42 في المنطقة الشمالية). وتأتي هذه الحصص أيضًا مع زيادة في ميزانية الجامعات التي يدرس فيها الطلاب.

الإطار الثاني، والذي ورد أيضاً في واحدة من مخرجات كابينيت الاحتلال وفق القرار رقم 2282 الذي عقد بتاريخ31 تشرين أول، 2024 والمتعلق بتعزيز أمن الطاقة لقطاع الكهرباء الإسرائيلي وما ينطوي عليه من بناء محطتي كهرباء إسرائيليتين و2000 دونم من حقول الطاقة الشمسية في الأراضي المحتلة. وكان القرار جزءًا من "الخطة الاقتصادية لعام 2025 – التغييرات الهيكلية" (المعروفة أيضًا باسم "قانون التسوية").

ويترتب على هذا القرار وجاء قرار إنشاء هذه الحقول ضمن الفصل الذي يحمل عنوان "تعزيز أمن الطاقة في قطاع الكهرباء الإسرائيلي" والذي يتناول بشكل رئيسي خطوات زيادة إنتاج الكهرباء داخل دولة الاحتلال، وتتمحور فكرة المشروع على استغلال الأراضي الفلسطينية لصالح تزويد دولة الاحتلال بالكهرباء، وزيادة اعتماد الفلسطينيين عليها، وكذلك اعتماد دولة الاحتلال على البنى التحتية التي سيتم بناؤها خصيصا في الضفة الغربية، إننا ننظر بعين الخطر إزاء هذا التوجه الجديد لدى دولة الاحتلال باعتباره يهدف إلى ترسيخ وزيادة مبدأ الاعتمادية الفلسطينية على الاحتلال في مجال الكهرباء والطاقة وما ينطوي على ذلك من استغلال للأرض المحتلة لصالح قوة الاحتلال، وهو انتهاك صارخ للقانون الدولي .

وتقوم فكرة مشروع بناء محطتين لتوليد الطاقة على خطوتين، الأولى: تتمثل في بناء بنية تحتية لنقل الغاز الطبيعي من خزانات الغاز في البحر الأبيض المتوسط إلى الضفة الغربية لغرض تشغيل محطات الطاقة الجديدة. أما الخطوة الثانية، فتقوم على إقامة حقول كهرباء بالطاقة الشمسية على مساحة ضخمة تبلغ 2000 دونم يرجح انها لن تكون في منطقة واحدة، بل تتموضع في اكثر من موقع من الأراضي الفلسطينية.

وتشير آلية رصد هيئة مقاومة الجدار والاستيطان، إلى أن المشروع حتى اللحظة يحتاج إلى مجموعة من الخطوات من أجل تنفيذها على الأرض، إذ يتعين على الجهات التنفيذية في دولة الاحتلال إنجاز مجموعة من الخطوات: 1. تحديد تخصيصات الأراضي اللازمة للمشروع. 2. تقديم مخططات هيكلية للإدارة المدنية لمراجعتها وإقرارها. 3. واعتماد رخص مزاولة الكهرباء. وأخيرا: طرح المناقصات.

إن دولة الاحتلال تستغل اعتمادنا على الكهرباء الإسرائيلية، (يستهلك الفلسطينيون 10% من إجمالي الكهرباء التي تنتجها دولة الاحتلال) وتقوم ببيع الكهرباء بسعر مرتفع. والآن تسعى دولة الاحتلال إلى زيادة استخدام الأراضي المحتلة لتوليد الكهرباء لقوة الاحتلال، وهو أمر يحظره القانون الدولي صراحة.

ويحظر القانون الدولي على القوة القائمة بالاحتلال استغلال الأراضي المحتلة لمصالحها الخاصة ويشترط استخدام موارد الأراضي المحتلة حصريًا لصالح السكان المحميين. وبالتالي فإن نية بناء محطات توليد الطاقة ومنشآت الطاقة الشمسية في الأراضي المحتلة لقطاع الكهرباء الإسرائيلي تتعارض مع القانون الدولي.

ت: أبرز نماذج التحريض والتصريحات العنصرية لقادة دولة الاحتلال

تكشف مجموعة التصريحات التي يطلقها قادة جيش الاحتلال، وهم في هذه الأيام يعلنون عن مواقفهم المصبوغة عنصرياً بشكل كامل ودون وجل عن حالة من حالات استظهارات التفوق والخطابات العنصرية، نراجع بشكل سريع في هذا الجزء من التقرير أبرز التصريحات وأهمها:

- 2 كانون ثاني 2024: قالت وزيرة الاستخبارات الإسرائيلية غيلا غملئيل، أمام الكنيست: مشكلة غزة ليست مشكلتنا وحدنا. يجب على العالم أن يدعم الهجرة الإنسانية (من القطاع)؛ لأن هذا هو الحل الوحيد الذي أعرفه."
- 3 كانون ثاني 2024: عضو الكنيست تسفي سوكوت (عن حزب الصهيونية الدينية) في كلمة متلفزة في الكنيست بثتها القناة 99: "علينا أن نعيد الاحتلال والضم وتدمير المنازل (غزة) هناك وبناء أحياء وميادين وساحات، المستوطنات هناك ستسمى بأسماء أبطال الوطن الذين قاتلوا هناك وتوزع على الجنود الذين قاتلوا وأصيبوا – من تسمية أراضي فلسطين إلى تسمية أراضي الأبطال الإسرائيليين".
- 3 كانون ثاني 2024: عضو الكنيست عن حزب الليكود موشيه سعدة في مقابلة على القناة 14: اليوم واضح للجميع أنه يجب القضاء على كل سكان قطاع غزة.
- 4 كانون ثاني 2023: وزير التراث في حكومة الاحتلال عميحاي الياهو في مداخلة له عبر راديو 103 fm: علينا أن نبحث عن طرق أكثر إيلاما من الموت نعاقب فيها الفلسطينيين من أجل هزيمتهم وكسر إرادتهم كما فعلت أمريكا باليابان.
- 9 كانون ثاني، 2024: "هآرتس": عضو "الكنيست" من حزب الليكود نسيم فتوري دعا جيش الاحتلال إلى حرق ما تبقى من غزة.
- 17 كانون ثاني، 2024: عن "معاريف" قال عضو الكنيست ليمور سون من حزب عظمة يهودية: الشيء الوحيد الذي سيجعل خصمنا يفهم أنه دفع الثمن هو إذا كانت هناك سيطرة مدنية وعسكرية كاملة في قطاع غزة، سنقاتل في الشمال حتى لا يعود الناس حتى ذلك الحين"
- 18 كانون ثاني، 2024: بن غفير لجنود جيش الاحتلال: لديكم كل الدعم مني، عندما ترى إرهابياً، أطلق عليه النار حتى لو لم يكن يشكل خطراً عليكم، وأنا سأوفر الغطاء لكم.
- 24 كانون ثاني، 2024: خلال زيارة إلى مدينة الخليل بالضفة الغربية، أعاد وزير شؤون القدس والتراث الإسرائيلي أميخاي إلياهو تأكيد دعوته إلى "إسقاط سلاح نووي على قطاع غزة"، وأضاف "أن محكمة العدل الدولية التي تنظر في دعوى الإبادة الجماعية ضد إسرائيل تعرف مواقفي".
- 29 شباط، 2024: عميحاي إلياهو وزير التراث بحكومة الاحتلال: "يجب علينا محو هذا المفهوم "شهر رمضان" ومخاوفنا من هذا الشهر".
- 24 شباط، 2024: خلال مقابلة مع صحيفة "تايمز أوف إسرائيل" قال وزير التراث الإسرائيلي عميحاي إلياهو إن العالم يمكنه استيعاب ملايين اللاجئين لكنه لا يسمح لسكان غزة بالانتقال من مكان إلى آخر، و"تحريرهم من الحرب وحكم حماس." وفيما يتعلق بإعادة الاستيطان في قطاع غزة، قال الوزير الإسرائيلي إنه حيثما توجد المستوطنات سيكون هناك أمن[8].
- 22 شباط، 2024: ادعت وزيرة الاستيطان في حكومة الاحتلال، أوريت ستروك، "أنه لا يوجد شعب فلسطيني وأنه لا حق للفلسطينيين بإقامة دولة لهم".
- 22 شباط، 2024: وزير الأمن القومي في دولة الاحتلال إيتمار بن غفير عبر منصة X: لا اعترف بشيء اسمه فلسطينيين علينا وضع المزيد من الحواجز وإغلاق المحاور على طرقات السلطة الفلسطينية وحقنا في الحياة أهم من حرية تنقلهم (يقصد الفلسطينيين). وأضاف: مستمرون في منح الإسرائيليين الأسلحة لحماية أنفسهم.
- 22 شباط، 2024: صرح وزير مالية الاحتلال بتسلائيل سموترتش: الهجوم الخطير في معاليه أدوميم يجب أن يواجه برد أمني حازم وكذلك ببناء مستوطنات جديدة ،أطالب نتنياهو بالموافقة الفورية على خطط بناء آلاف الوحدات السكنية في معاليه أدوميم والمنطقة بأكملها،

[8] راجع تصريحات عميحاي الياهو حول إلقاء القنبلة النووية على قطاع غزة. في ملحق التصريحات من التقرير الشهري / شهر تشرين ثاني 2023

وأضاف: ليعلم أعداؤنا أن أي ضرر لنا سيؤدي إلى مزيد من البناء والمزيد من سيطرتنا في جميع أنحاء البلاد، وفي يوم 19 شباط 2024: نقلت صحيفة معاريف العبرية عن سموتريتش قوله: سيكون رمضان صعبا بالضفة دون عمال ورواتب وعلى الفلسطينيين معرفة أن هناك ثمنا عليهم دفعه.

- 11آذار، 2024: في تعليقه على محاكمة ضابط الاحتلال الذي فجر مبنى جامعة الأقصى في غزة دون أوامر، قال رئيس حزب إسرائيل بيتنا، عضو الكنيست، أفيغدور ليبرمان: تعرفت على العميد باراك حيرام ضمن مهامي كوزير للدفاع ورأيت ضابطاً متميزاً. وفي حالته، فإنهم يرسلون رسالة معاكسة. من المسؤول عن الفشل أفلت دون خدش. ومن حارب وفعل شيئاً وتصرف ولم ينتظر التعليمات من فوق، فسيتم تأنيبه. ولا يتم تشجيع القادة الذين يقاتلون حاليًا في ساحة المعركة على أخذ زمام المبادرة.
- 12آذار، 2024: تعليقا على استشهاد الطفل رامي حمدان الحلحولي (13 عاماً) في شعفاط: بن غفير تعليقا على قتل فتى فلسطيني في شعفاط: أحيي عنصر الأمن الذي قتل الإرهابي وهذه هي الطريقة المثلى للتصرف، وفي اليوم التالي، نقلت يديعوت أحرونوت عنه قوله: الشرطي الذي قتل الطفل رامي الحلحولي أمس لا يستحق التحقيق معه وسأعمل على منحه وساما.
- 17آذار 2024: نقلت القناة 13 عن الوزير الإسرائيلي المتطرف، إيتمار بن غفير، يطالب بنيامين نتنياهو بالتراجع عن السياسة التي اعتمدتها سلطات الاحتلال خلال السنوات الماضية، بمنع المستوطنين من اقتحام المسجد الأقصى خلال الأيام العشرة الأواخر لشهر رمضان.
- 13 نيسان، 2024: بتسلئيل سموتريتش وزير المالية الإسرائيلي: ملتزمون بمواصلة الاستيطان في جميع مناطق إسرائيل نتعامل مع النازيين في غزة و الضفة الغربية وكلما أسرعنا في إدراك ذلك أدركنا طريقة التعامل مع العدو بقوة أكبر.
- 9 أيار، 2024: الوزير الأمن القومي في حكومة الاحتلال ايتمار بن غفير: سأطلب التصويت بالكابينت على منع دخول المساعدات نهائيا لقطاع غزة من كافة المعابر.
- 14 أيار، 2024: القناة 7 العبرية :رئيس المجلس الاستيطاني بنيامين ورئيس مجلس مستوطنات الضفة يسرائيل غانتس: سنوسع الاستيطان بالضفة الغربية بواسطة مئات آلاف المستوطنين.
- 17ايار، 2024: يسرائيل هيوم: وزير خارجية الاحتلال يسرائيل كاتس بعد جلسة الاستماع في لاهاي: "أهنئ فريقنا القانوني الذي مثلنا بشرف واعتزاز في محكمة العدل الدولية في لاهاي ضد مشهد نفاق جنوب أفريقيا. لا توجد قوة يمكنها حرماننا من الحق في الدفاع عن النفس".
- 19 أيار، 2024: القناة 12 وزير جيش الاحتلال غالانت لأعضاء الوحدة 8200: "إننا نرى آثار العملية في رفح – يجب أن نستمر في الهجوم حيث لا يدافع العدو، والدفاع حيث يعتزم الهجوم".
- 20 أيار، 2024: القناة 12 العبرية بن غفير نحن بحاجة للسيطرة على قطاع غزة، والترويج الهجرة الطوعية.
- 22 أيار، 2024: عن القناة 12 العبرية/دفنا لبيئيل: بن غفير خلال اقتحامه للأقصى: "الدول التي اعترفت اليوم بالدولة الفلسطينية تعطي مكافأة للجبناء القتلة والمعتدين، وأنا أقول: لن نسمح حتى بإعلان دولة فلسطينية ." "وأقول شيئًا آخر: من أجل تدمير حماس، عليك الذهاب إلى رفح حتى النهاية، وإجراء تغير جذري، ومن أجل إعادة اسرانا ، علينا أن نوقف الوقود، ونثبت أن المساعدات مقابلها مساعدات فقط. والسيطرة على هذا المكان، الأكثر أهمية".
- 22 أيار، 2024: جاء في بيان مشترك بين وزير أمن الاحتلال يواف جالانت مع رئيس المجلس الاستيطاني شومرون يوسي داغان أن تطبيق الأمر التنفيذي بالسماح بالعودة إلى مستوطنات شمال الضفة الغربية، ياتي بعد نقاش طويل وقال بعد إقرار القانون لقد تمكنا من استكمال الخطوة التاريخية بالسيطرة اليهودية على الضفة الغربية تضمن الأمن وان تطبيق قانون الغاء فك الارتباط سيؤدي إلى تطوير الاستيطان وتوفير الأمن لسكان المنطقة، وقال داغان هذه لحظة تاريخية من التصحيح التاريخي الضروري لاسرائيل حيث من القيم والامن من الدرجة الاولى وبالتاكيد بعد 7 اكتوبر إسرائيل اليوم صححت بطريقة رسمية الظلم والحماقة التي صاحبت الترحيل من شمال الضفة في 2005.
- 22 أيار، 2024: عن القناة 12 العبرية: هاجم زعيم المعارضة يائير لابيد على حسابه في تويتر: "قرار النرويج وإسبانيا وإيرلندا الاعتراف بالدولة الفلسطينية أمر مشين، لكنه ليس نتاج "أزمة" بل فشل سياسي غير مسبوق".
- 22 أيار، 2024: عن معاريف: وزير الطاقة والبنية التحتية في حكومة الاحتلال إيلي كوهين: اتفاق السلام مع السعودية ليس هو المهم في الوقت الحالي، فبدلاً من أن تضع السعودية شروطاً للتطبيع مع إسرائيل، علينا أن نضع شروطاً للسعودية.

- 22 أيار، 2024: رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو: "إن نية العديد من الدول الأوروبية الاعتراف بالدولة الفلسطينية هي جائزة للإرهاب. 80% من الفلسطينيين في الضفة يؤيدون مجزرة 7 أكتوبر الرهيبة. هذا الشر لا يجب أن يُعطى لدولة. ستكون هذه دولة إرهاب، وستحاول تكرار مذبحة 7 أكتوبر، ولن نوافق على ذلك. إن الجائزة للإرهاب لن تجلب السلام. ولن تمنعنا من هزيمة حماس أيضاً.
- 24 أيار، 2024: القناة 12، بتسلئيل سموتريش: إسرائيل في حالة حرب من أجل وجودها، في الأوقات الحزينة من التاريخ، لم نتمكن من الوقوف بمفردنا. يتمتع الشعب اليهودي اليوم بالاستقلال والقدرة على الدفاع عن حياته. ومن يطالب إسرائيل بوقف الحرب، يطالبها بإنهاء وجودها بنفسها، ولن نوافق على ذلك.
- 24 أيار، 2024: القناة 12 العبرية كتب رئيس حزب إسرائيل بيتنا، عضو الكنيست أفيغدور ليبرمان: كما حذرت، فإن قرار حكومة إسرائيل بالمثول أمام محكمة العدل الدولية في لاهاي كان خطأ فادحا ووقوعا في فخ ذو نهاية محددة، وقرار المحكمة الصادر اليوم يثبت أن مؤسسات الأمم المتحدة المختلفة، وكذلك المحكمة الجنائية في لاهاي أصبحت مساعدة للإرهابيين في جميع أنحاء العالم ودورها بالكامل هو ردع الدول الديمقراطية في حربها ضد المنظمات الإرهابية.
- 24 أيار، 2024: القناة 12 بن غفير: "قرار المحكمة المعادية للسامية في لاهاي يجب أن يكون له إجابة واحدة فقط – احتلال رفح وزيادة الضغط العسكري وتدمير حماس، حتى تحقيق النصر الكامل في الحرب"
- 26 أيار، 2024: عن قناة مكان الإسرائيلية، قالت وزيرة الاستيطان الإسرائيلي أوريت ستروك، المنتمية لحزب الصهيونية الدينية المتطرف، إن إسرائيل ليست بحاجة إلى الامتثال لأوامر لاهاي. وأضافت:" محكمة العدل الدولية عبارة عن مسرح معاد للسامية."
- 29 أيار، 2024: بتسلائيل سموتريتش وعبر منصة X قال: علينا أن نحارب الإرهاب في الضفة كما نحاربه في غزة، ويجب القضاء على الإرهاب في طولكرم حتى لو كان ذلك يعني أنها ستبدو كما غزة الآن.
- 10 حزيران، 2024: غرد عضو الكنيست عن الصهيونية الدينية تسفي سوكوت، على صفحته على منصة X "يوجد شيء ليس واضحًا في مجال ادخال العمال الفلسطينيين من يهودا والسامرة. كيف يتأكدون انه لا يوجد بينهم مخربين؟ من حدد كيف تكون الإجراءات؟ من المسؤول عن تطبيقها؟ من يقدر أو لا يقدر أن يصادق على ادخال العمال للمستوطنات؟ وبالأساس، كيف يتم التأكد أنهم لا يخططون لنا الآن انا في جلسة نحاول خلالها الحصول على إجابات.
- 10 حزيران، 2024: أوردت صحيفة معاريف عن مداولات كابينيت الاحتلال قول وزير مالية الاحتلال بتسلائيل سموتريتش عن موضوع تسليم جثث شهداء الفلسطينيين: " يجب أن نضع الجثث في عربة ونجرّها في وسط المدينة، كما كانوا يفعلون في التوراة، ليكونوا عبرة لغيرهم[9].
- 12 حزيران، 2024: كتبت عضو الكنيست عن حزب الليكود طالي غوطليب على الشهيد وليد دقة على منصة X، "أي قاضٍ في إسرائيل قادر على أن يأمر بتحرير جثمان مخرب القاتل المتوحش وليد دقة المسؤول عن خطف وقتل متوحش للجندي موشي تمام ينتقم الله لدمائه؟ وضحت الدولة أن جثمان المخرب هو أداة مساومة في سياق المختطفين، اذًا ماذا... اتضح أن هذا ليس سببًا كافيًا للتحفظ على جثمانه ساعات اهدروها خلال هذه الجلسة بدل من رمي الالتماس على الدرج وتتدحرج عليه".
- 13 حزيران، 2024: غرد بتسلئيل سموتريش، وزير المالية (الصهيونية المتدينة) على صفحته في منصة X ونقلت تصريحه صحيفة إسرائيل هيوم: "السلطة الفلسطينية تحفز وتشجع الإرهاب على يد دفع الأموال لعائلات المخربين، وللأسرى والأسرى المحررين. وفقًا لقرار المحكمة التي قضت بتعويض متضرري الإرهاب، قمنا بإجراء مقاصة من أموال السلطة الفلسطينية بنفس المبالغ وقمنا بتحويل الأموال التي حكم بها الى متضرري الإرهاب، في المرحلة الأولى، وقعت على أمر الذي يحول نحو 130 مليون شيقل من أموال السلطة الفلسطينية المجمدة لمتضرري الإرهاب.
- 26 حزيران، 2024: بن غفير: لا يوجد تجويع في السجون لكن سياستي واضحة وهي حصول الأسرى على الحد الأدنى من الطعام، وعلى الأسرى الأمنيين الحصول على طعام أقل من المساجين الجنائيين، ومنذ بداية الحرب تقرّر تقليص حركة الأسرى وتغيير طريقة حصولهم على الوجبات.
- 26 حزيران، 2024: صرحت الرئيسة السابقة لجهاز الشاباك في مصلحة السجون بيتي لاهات عبر مقابلة مع قناة كان 11 العبرية: كان حريا بنا أن نطلق الرصاص على رأسهم (السجناء الفلسطينيين) بعد الاستجواب بدلا من أن ننشغل بقضايا معاملتهم بالحسنى وتحسين ظروفهم كما يطلب الساسة.

[9] https://www.maariv.co.il/news/politics/Article-1106243

- 2 تموز، 2024: القناة 14 العبرية: عضو الكنيست ألموغ كوهين في جلسة المحكمة العليا للسماح بدخول جرحى من غزة لتلقي العلاج في إسرائيل": "أريد الإساءة إليهم والقسوة معهم وسأستخدم حصانتي لمنع ذلك".
- 13 تموز 2024: وكتب عضو كنيست عن اليمين القومي جدعون ساعر مهنئاً بمجزرة المواصي، قائلا عبر منصة "X": "تهانينا لرئيس الوزراء ووزير الدفاع على القرار. تهانينا للجيش الإسرائيلي والشاباك على التنفيذ. يجب مواصلة الهجوم". وفي ذات اليوم، كتب عضو الكنيست عن الصهيونية المتدينة تسفي سوكوت على مجزرة المواصي عبر صفحته على منصة "X": "ببطء سيفهمون أنه لم يتبق سوى خيارين فقط: الاستسلام أو الإبادة... فقط عندما تتغلغل هذه الفكرة سننجح في إعادة المختطفين إلى الوطن.. اليوم كان خطوة مهمة على الطريق.".
- 21 تموز 2024: وغرد أرئيل كلنر، عضو الكنيست عن الليكود على منصة "X" ضد الأسرى، "لا يوجد حاجة لتسريح المخربين حتى لو كان يوجد اكتظاظ فيجب أن يكون هذا حسب تعليمات ثابتة وليس فقط حسب تعليمات الساعة".
- 22 تموز 2024: كتب بوعاز بيسموت، عضو الكنيست عن الليكود ضد الأونروا"، وغرد على منصة "X"، "يسعدني أن أبشركم بأن القانون الذي بادرت إليه لإغلاق الأونروا مر الآن عبر القراءة الأولى! مع القليل من الجهد، سنتمكن من القضاء على هذه المنظمة الإرهابية"
- 24 تموز 2024: قال وزير الأمن القومي ايتمار بن غفير على منصة X بن غفير: أنا المستوى السياسي، والمستوى السياسي يسمح باقتحام المسجد الأقصى والصلاة فيه. وقال يوم 26 تموز 2024: على ذات المنصة: يجب احتلال قطاع غزة بالكامل وتشجيع الفلسطينيين على الهجرة منه.
- 27تموز 2024: رئيس لجنة الأمن القومي – عضو الكنيست تسفيكا فوغل: أريد أن أرى لبنان مغلقا وحزب الله يحترق– سيدي رئيس الوزراء كفى احتواء – حكم الجليل والجولان كحكم تل أبيب – هيا للهجوم.
- 29 تموز 2024: نقلت صحيفة يسرائيل هيوم عن وزير مالية الاحتلال بتسلائيل سموتريتش أنه يؤيد المتظاهرين ضد اعتقال مجرمي سجن سيدي تيمان: "إن الاحتجاج المدني ضد الظلم الفظيع الذي يتعرض له جنود الاحتياط في سديه تيمان له ما يبرره وأنا أؤيده من كل قلبي، وأضاف: جنود الجيش يستحقون الاحترام. جنود الجيش لن يعتقلوا كالمجرمين. أنا أدعوا المدعي العسكري العام ارفعوا أيديكم عن مقاتلينا الأبطال!
- 5 آب، 2024: قال وزير مالية الاحتلال الفاشي المتطرف في مؤتمر قطيف "إن العالم لن يسمح لإسرائيل بتجويع مليوني مواطن في غزة حتى الموت "حتى لو كان ذلك على حق" في إشارة إلى رغبة دولة الاحتلال بتجويع أهالي غزة وإمعانها في ذلك[10].
- 10 آب 2024: كتب عضو كنيست عن الليكود حانوخ ميليسكي، مهاجماً منتقدي معتقل "سديه تيمان"، عبر صفحته على منصة "X": التاسع من آب من خلفنا وحملة النيابة العامة ضد جنود الاحتياط في سديه تيمان في أوجها. مدير قسم له مكانته المرموقة، من الرواد في مجاله بالعالم، فجأة تلقى استدعاء من قبل لجنة الأخلاقيات في وزارة الصحة، فقط لأنه " تجرأ "، للإدلاء برأي طبي يدحض الادعاءات الموجهة ضد مقاتلينا. حان الوقت أن يقوم وزراء الحكومة وأيضًا رئيس الحكومة صوتهم في هذه القضية. لن نسمح بـ " خياطة ملف " لمقاتلينا".
- 13 آب، 2024: نشر وزير مالية الاحتلال الفاشي المتطرف على صفحته في منصة X في تحريضه على توسيع اجتياح مدن الضفة الغربية: "إننا ملتزمون بتوسيع نطاق العملية في السامرة (شمال الضفة) لتشمل قطاع يهودا (الجنوب) أيضاً، والعمل بحزم في مواجهة أي تهديد. إن الإرهاب الفلسطيني يريد تدمير دولة إسرائيل، والاستيطان اليهودي في يهودا والسامرة يقف في طليعة الدفاع عن البلاد بأكملها. لذلك، يجب أن يكون ردنا هو تعزيز الاستيطان وإحباط قيام دولة فلسطينية من شأنها أن تعرض أمننا ووجودنا للخطر. إننا نعمل على الأرض لتحقيق ذلك، وسأقدم قريباً خطة استراتيجية لموافقة الحكومة لتحقيق هذه الأهداف.
- 28 آب، 2024: قال أفيغدور ليبرمان، عضو كنيست الاحتلال عن حزب يسرائيل بيتنا على منصة X معقباً على نقاشات إدخال المساعدات إلى غزة: التسوية الوحيدة التي يجب أن تكون أمام غزة هي توقيف نقل كل المساعدات الإنسانية، المعدات، الوقود، الكهرباء والمياه وترك حرية العمل العسكري لجيش الدفاع الإسرائيلي من أجل منع تعاظم عسكري من جديد.
- 28 آب، 2024: قال وزير خارجية الاحتلال يسرائيل كاتس في تعليقه على اجتياح شمال الضفة الغربية على صفحته على منصة X: يتعين علينا أن نتعامل مع هذا التهديد بكل الوسائل الضرورية، بما في ذلك، في بعض حالات القتال العنيف، السماح للسكان بالإخلاء المؤقت

[10] عن يديعوت أحرنوت، 6 آب 2024، حول تصريحات سموتريتش في مؤتمر قطيف المتعلق بالاستيطان في غزة.

من حي إلى آخر داخل مخيم اللاجئين لمنع إلحاق الأذى بالمدنيين وتمكين تفكيك البنية التحتية للإرهاب التي أقيمت هناك .إن هذه حرب بكل معنى الكلمة، ولابد وأن ننتصر فيها، وأضاف في منشور آخر على ذات المنصة محرضاً من أجل تدمير البنية التحتية في مدن شمال الضفة الغربية بالقول: إننا مضطرون إلى التعامل مع هذا التهديد بنفس الطريقة التي نتعامل بها مع البنية التحتية للإرهاب في غزة، بما في ذلك الإخلاء المؤقت للسكان الفلسطينيين وأي خطوات أخرى مطلوبة. إن هذه حرب من أجل كل شيء، ولابد وأن ننتصر فيها.

- 18 أيلول،2024 صرحت وزيرة الاستيطان أوريت ستروك في منشور لها على "إكس" إن "الشر الفلسطيني يُثبت مجددًا أنه خطير في حد ذاته، ونحن كحكومة يجب علينا، على الأقل، أن نُثبت قدرتنا على أن نُلحق الضرر القاتل بالإرهاب الدبلوماسي الذي تديره ضدنا . وكذلك صرح وزير المالية بتسلئيل سموتريش من حزب "الصهيونية المتدينة" في منشور له على "إكس": "أنهيت الآن جولة طويلة في المحمية المتفق عليها في صحراء يهودا، في شرق غوش عتسيون، يوجد هنا حدث إستراتيجي ضخم. تحاول السلطة الفلسطينية بوسائل مركزة مع الكثير من الأموال والطاقة للسيطرة شرقًا، من أجل خلق استمرارية إقليمية أيضًا من الشمال إلى الجنوب، أيضًا من الشرق إلى الغرب وهكذا في الواقع لقطع استمراريتنا. يوجد هنا ضرر كبير جدًا على المناظر الطبيعية، في إحدى المناطق الأكثر قيمة وأهمية في دولة إسرائيل.
- 16 ايلول،2024 نشر يتمار بن غفير، وزير الأمن القومي (قوة يهودية) على منصته: "محزن انه في اليوم الذي نقوم فيه بدفن جنود، يلزمنا ان نتواجه مع التماس عضو كنيست في دولة إسرائيل، الذي يتلقى المال من رواتبنا، وهو يريد أن يلتقي والتحدث مع شريكنا– مروان برغوتي، قاتل، يداه ملطختان بدماء اليهود. هذا عار، اقولها بصورة بسيطة، انا المستوى السياسي، انا من أقر أنه لا يمكنهم أن يلتقوا، وأنا من يقف وراء هذا القرار." من جهته بتسلئيل سموتريش، وزير المالية (الصهيونية المتدينة) صرح قائلا نحن مجبرون للعمل من أجل الاقتلاع من الجذور ظاهرة الإرهاب الجنائي في الوسط العربي في إسرائيل التي تمس قبل كل شيء بالمجتمع العربي نفسه يشمل الأولاد والرضع الأبرياء. الحديث عن كميات أسلحة، عبوات ومواد متفجرة التي تشكل خطرًا قوميًا، وبعضها يتدفق بالفعل الى المخربين في يهودا والسامرة والتي يمكن توجيهها تجاه كل مواطن في إسرائيل في صراع مستقبل و أضاف ايهود طال، عضو كنيست عن الصهيونية المتدينة أتى الوقت لتغيير تجاه وتبني "خطة الأبطال"! (خطة بادر اليها مجموعة من جنود الاحتياط، التي تهدف الى اجبار سكان شمال قطاع غزة النزوح الى المنطقة الوسطى بشكل كامل، لإتاحة للعائلات الإسرائيلية النازحة للعودة الى المستوطنات التي تم اخلاؤهم منها خلال العدوان على غزة).
- 12 ايلول،2024 نشر داني دنون، سفير إسرائيل إلى الأمم المتحدة: كم هو مفاجئ– "عمال الأونروا" الذين قتلوا يوم أمس خلال هجوم لجيش الدفاع الإسرائيلي هم في الحقيقة 9 مخربين يداهم ملطخة بالدم جزء منهم شارك في المذبحة الهمجية في 7.10. الى متى ستستمر الأمم المتحدة دفن رأسها في الرمال وتجاهل حقيقة ان مخربي حماس سيطروا على وكالة الأونروا؟ هؤلاء القتلى ليسوا عمال مساعدة، هم مخربون أيديهم ملطخة بالدماء محكوم عليهم بالموت.
- ومن جهتهه يسرائيل كاتس، وزير الخارجية (الليكود) نشر على منصته في نفس الأسبوع الذي فرضت فيه الولايات المتحدة، ألمانيا، فرنسا، والمملكة المتحدة عقوبات على العلاقات الجوية لإيران بعد تزويدها بالصواريخ التي تهدد أوروبا، كان الممثل الأعلى المنتهية ولايته للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية، جوزيب بوريل، منشغلًا بحملات الكراهية ضد إسرائيل.
- 2 تشرين أول ،2024 نشر وزير الخارجية الإسرائيلي يسرائيل كاتس في جريدة يوديعوت احرنوت بيانا جاء فيه: "قررت اليوم الإعلان عن أن سكرتير الأمم المتحدة أنطونيو غوتيرش على أنه شخصية غير مرغوب فيها بإسرائيل ويمنع عليه أن يدخل إسرائيل، وأي شخص لا يمكنه أن يدين بشكل مطلق هجوم إيران الإجرامي على إسرائيل، مثلما فعلت تقريبًا كل دول العالم، لا يستحق أن تطأ قدماه أرض إسرائيل".
- 6 تشرين أول ،2024 نشر وزير الإسكان في حكومة الاحتلال الإسرائيلي يتسحاك غولدكنوفيف على صفحتة الشخصية على الفيس بوك ، منشورا تحريضا ضد وكالة "الأونروا" عبر منصة إكس، جاء فيه: "نفضل أن يكون تنظيم الأونروا الإرهابي في خطر، بدلاً من أن يكون شعب إسرائيل في خطر، واستجابة لتوجيهي بإخلاء الأونروا من أراضي الدولة، سنفعل كل ما بوسعنا لطرد هذا التنظيم الإرهابي ونشطائه من أراضي دولة إسرائيل".
- 8 شرين الأول،2024 نشر وزير الأمن القومي الإسرائيلي المتطرف ايتمار بن غفير عبر منصة إكس، منشورا تحريضيا على المعتقلين الفلسطينيين. وجاء فيه: شاركت في 10/7 عند الساعة الخامسة صباحا، مع مفوض مصلحة السجون كوبي يعكوبي في اقتحام لمقاتلي السجن على زنزانات المخربين، جزء منهم مخربي النخبة الذين خططوا لتنفيذ أعمال شغب داخل السجن، بمناسبة ذكرى مذبحة السابع من

أكتوبر.. الطريق الوحيد للتعامل مع هؤلاء الحيوانات المفترسة هي بقبضة يد حديدية. هذه سياسة مصلحة السجون. هذا ما حدث، وهكذا سيستمر في عهدي!

- 9 تشرين الأول،2024 نشر سفير إسرائيل إلى الأمم المتحدة داني دنون منصة "أكس" منشورا جاء فيه:
- اجتمع مجلس الأمن الآن من أجل مناقشة طارئة في قضية الوضع في غزة. خلال خطابي سأقصد الهجوم على المجلس على واقع وجود هذه المناقشة بالذات مع اكتمال سنة لمذبحة 7.10، وفي الوقت الذي فيه 101 مختطفًا لا زالوا في غزة. سأوضح للسفراء فقط عندما لا تكون حماس في غزة- ستصل المساعدات لكل من يحتاجها بالضبط.
- 11تشرين الأول،2024 صرح عضو الكنيست الموغ كوهين عن قوة يهودية على منصة "اكس" على المعتقلين وعائلاتهم، وقال: لا يمكن الاستمرار بإظهار الضعف تجاه من يطالب بقتل مواطنينا. لا يوجد أي نية للتوقف. في هذا الصباح، سنناقش قانون "طرد عائلات المخربين" الذي قدم لتشريعه بسرعة البرق، ومتوقع أن يمر بالقراءة الثالثة في نهاية شهر أكتوبر. وإذا تجرأت المحكمة العليا على إبطال القانون، سينتج عن ذلك أزمة قانونية لا يوجد لها مثيل."
- 15 تشرين أول ،2024 صرح وزير الأمن القومي الإسرائيلي المتطرف ايتمار بن غفير عبر منصة إكس، منشورا تحريضا يشجع ويؤيد احتجاز جثامين الشهداء، جاء فيه: "أبارك عدم تدخل المحكمة العليات في قرار المجلس الوزاري الذي اتخذته فيما يتلاءم مع موقفي، الذي بحسبه يجب الاستمرار بالتحفظ بجثامين مخربي عرب إسرائيل، وعلى رأسهم المخرب المقيت وليد دقة".
- 24تشرين الأول،2024 ونشر عضو الكنيست عن حزب "الليكود" بوعاز بيسموت "الأونروا"، وكتب منشورا على "اكس" قال فيه: "مقترح القانون الذي قدمته لتوقيف عمل الأونروا في القدس وضع على طاولة الكنيست وسنقوم بالتصويت عليه في بالقراءتين الثانية والثالثة نهاية الشهر الجاري"
- 27تشرين الثاني، 2024: ونشر تسفي سوكوت، عضو كنيست عن الصهيونية المتدينة، على " منصة X" (ردًا على خبر حول تقديم تسفي سوكوت طلبًا من أجل تغيير الوضع الراهن في الحرم الإبراهيمي لتغيير أوقات الصلاة فيه)، "العرب يشعرون بالضغط، ولديهم الحق، بسبب الفكرة التي قمنا بالدفع إليها والهادفة إلى سحب سيطرة الوقف على الحرم الإبراهيمي وإعادته الى أصحابه القانونيين- للشعب اليهودي عام 2025- عام السيادة".

الفصل الثاني: استمرار التوسع الاستيطاني على الأرض الفلسطينية

أ : المخططات التنظيمية للبناء الاستعماري في الضفة الغربية

ب : المخططات التنظيمية للبناء الاستعماري في القدس الشريف

ت : عطاءات البناء الاستعماري في العام 2024

رابعاً: مخططات التوسع الاستعماري المصادق عليها والمودعة

أولاً: مخططات هيكلية في الضفة الغربية[11]

تستخدم سلطات الاحتلال الإسرائيلي الأداة التنظيمية كإحدى الأدوات الفاعلة لتنفيذ مشروعها الاستعماري في الأراضي الفلسطينية، سواء لمواصلة إقامة المستعمرات والكتل الاستعمارية الإسرائيلية وتوسيعها من جهة، أو لمواصلة عملية الخنق العمراني ضد البناء الفلسطيني في المناطق التي لا تزال خاضعة لسلطاتها التنظيمية من جهة أخرى.

ولإعطاء صورة أكثر وضوحاً نشير الى أن سلطات الاحتلال تسوّق هذه الانتهاكات باعتبارها ممارسات ممشروعة تستند إلى القانون المحلي الذي كان نافذاً في الأراضي الفلسطينية عشية احتلالها (قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم 79 الصادر عام 1966) دون أن يتطرق إلى الأمر العسكري (رقم 418 لعام 1979) الذي عدل ذلك القانون إلى حد إفراغه من محتواه، لصالح المستعمرين ودون التفات لحاجة المواطنين، أصحاب الأرض الأصليين.

هكذا فإن البنية الهيكلية التي أوجدها الأمر العسكري المذكور وتعديلاته المتلاحقة أبقت على مسمى "مجلس التنظيم الأعلى" بعد أن خولت القائد العسكري الإسرائيلي صلاحية تشكيله من إسرائيليين (عساكر ومستعمرين طبعاً) ومنحت هذا المجلس سلطات اللجان المحلية والإقليمية، حتى بات الجهة الوحيدة المخولة بإصدار رخص البناء أو المصادقة على المخططات الهيكلية للقرى الفلسطينية. في الوقت ذاته، منحت المستعمرات الإسرائيلية صلاحيات اللجان المحلية وأوجدت لها لجاناً تنظيمية أخرى تتمتع بصلاحيات واسعة. .

ومنذ مطلع العام 2024، تمت دراسة ما مجموعه 111 مخططاً هيكلياً (مصادقة وإيداع) لصالح مستعمرات الضفة الغربية، بمجمل 13189 وحدة استعمارية، نتج عنها المصادقة على بناء 4253 وحدة استعمارية بواقع 60 مخططاً هيكلياً، وتم إيداع 51 مخططاً استعمارية بواقع 8822 وحدة استعمارية، واستهدفت هذه المخططات ما مجموعه 11888 دونماً من أراضي المواطنين.

وعند مراجعة الخرائط المرفقة بالمخططات التفصيلية المدرجة في بيانات العام 2024 يتبين نية الاحتلال القيام بفرض وقائع تتجاوز فكرة توسعة المستعمرات، منها على سبيل المثال نيتها إقامة مستعمرات جديدة[12]، أو أحياء استعمارية جديدة، أو حتى العمل على فرض وقائع جديدة تتمثل بالتهام مساحة كبيرة تفصل بين موقعين استعماريين.

وتظهر مجموعة من المخططات التي تمت عملية إيداعها أو المصادقة عليها بأثر استراتيجي خطير نظراً لما يترتب عليها من تغييرات جوهرية على الأرض، جزء من هذه المخططات ينطوي عليها إقامة أحياء جديدة لصالح المستعمرة، مثلما حدث مع المخطط الذي حمل الرقم יו"ש/ 3/ 10/ 119 والذي يخص مستعمرة نوفيم المقامة على أراضي المواطنين في محافظة سلفيت، حيث ينطوي على هذا المخطط إقامة حي استيطاني جديد بمساحة 211 دونماً من أراضي دير استيا ووادي قانا في المحافظة إلى الجنوب من المستعمرة الأم.

وكذلك في شهر نيسان من العام 2024، وتحديداً في مستعمرة كريات أربع المقامة على أراضي المواطنين في مدينة الخليل، أودعت دولة الاحتلال مخططاً هيكلياً يحمل الرقم יו"ש/ 2/ 6/ 510 لغرض إعادة تنظيم منطقة صناعية للاستخدام السكني لصالح مستعمرة كريات أربع المقامة على أراضي المواطنين في مدينة الخليل، لكن وبعد مراجعة الخرائط المتعلقة بالمخطط الهيكلي تبين أن قطعة الأرض المستهدفة تقع في منطقة جرت عملية مصادرتها في العام 1982 وتبعد مساحة جغرافية كبيرة عن كريات أربع، وهو

[11] انظر الجزء المتعلق بالملاحق لمراجعة كافة المخططات الهيكلية، ملحق رقم (1)

[12] أنظر المقال التحليلي: لعبة جديدة للاستيطان: مستعمرات لا يعلن عنها، في قسم الملفات التحليلية نهاية التقرير.

ذات المكان الذي أقام فيه مستعمرون بؤرة وأطلقوا عليها بؤرة متسبيه افيحاي في العام 2018، وبالتالي تتجلى نية الاحتلال في شرعنة ما فعله المستعمرون وإقامة مستعمرة جديدة في المنطقة وتحديداً على أراضي قرية بيت عينون شمالي مدينة الخليل.

وفي شهر أيار، أودعت سلطات الاحتلال مجموعة من المخططات الهيكلية التي تخص مستعمرة معاليه ادوميم المقامة على أراضي المواطنين شرقي القدس، وعند مراجعة الخرائط والوثائق المرفقة مع هذه المخططات تبين، أن المخططات الثلاثة تتحد بشكل تكاملي لتحدث تواصلاً جغرافياً بين مستعمرة معاليه أدوميم والمنطقة الصناعية ميشور أدوميم إلى الشرق من المستعمرة.

وقد جاءت المخططات كالتالي، أولاً: المخطط الهيكلي الذي يحمل الرقم יו/ש/ 1/ 59/ 7/ 1/ 420 لصالح مستعمرة معاليه أدوميم، المقامة على أراضي المواطنين شمال القدس، ويهدف المخطط لبناء ما مجموعه 1113 وحدة استعمارية جديدة على مساحة تقدر بـ 1307 دونم من أراضي المواطنين، في حين جاء المخطط الثاني والذي يحمل الرقم יו/ש/ 2/ 59/ 7/ 1/ 420 بهدف بناء 944 وحدة استيطانية على مساحة تقدر بـ 680 دونم، وتتحد مع المخطط الأول.

وجاء المخطط الثالث والذي يحمل الرقم يهدف لبناء 1108 وحدة استعمارية جديدة على مساحة تقدر بـ 486 دونماً، يتحد مع المخططين السابقين بهدف إحداث عملية تواصل جغرافي بين مستعمرتي معاليه أدوميم وميشور أدوميم، المقامتين على أراضي المواطنين بين محافظتي القدس وأريحا، المخططات المشار إليها هنا، تحتوي على بناء، حي استعماري جديد، إضافة إلى شبكة طرق جديدة تعزز القبضة على الشارع الرئيس مما يعزل تجمعات بير المسكوب وسنيسل والتجمعات الأخرى عن التمجعات المتواجدة إلى الغرب من المستعمرة وعن الشارع تماماً، كما هو موضح في الخارطة بالأسفل.

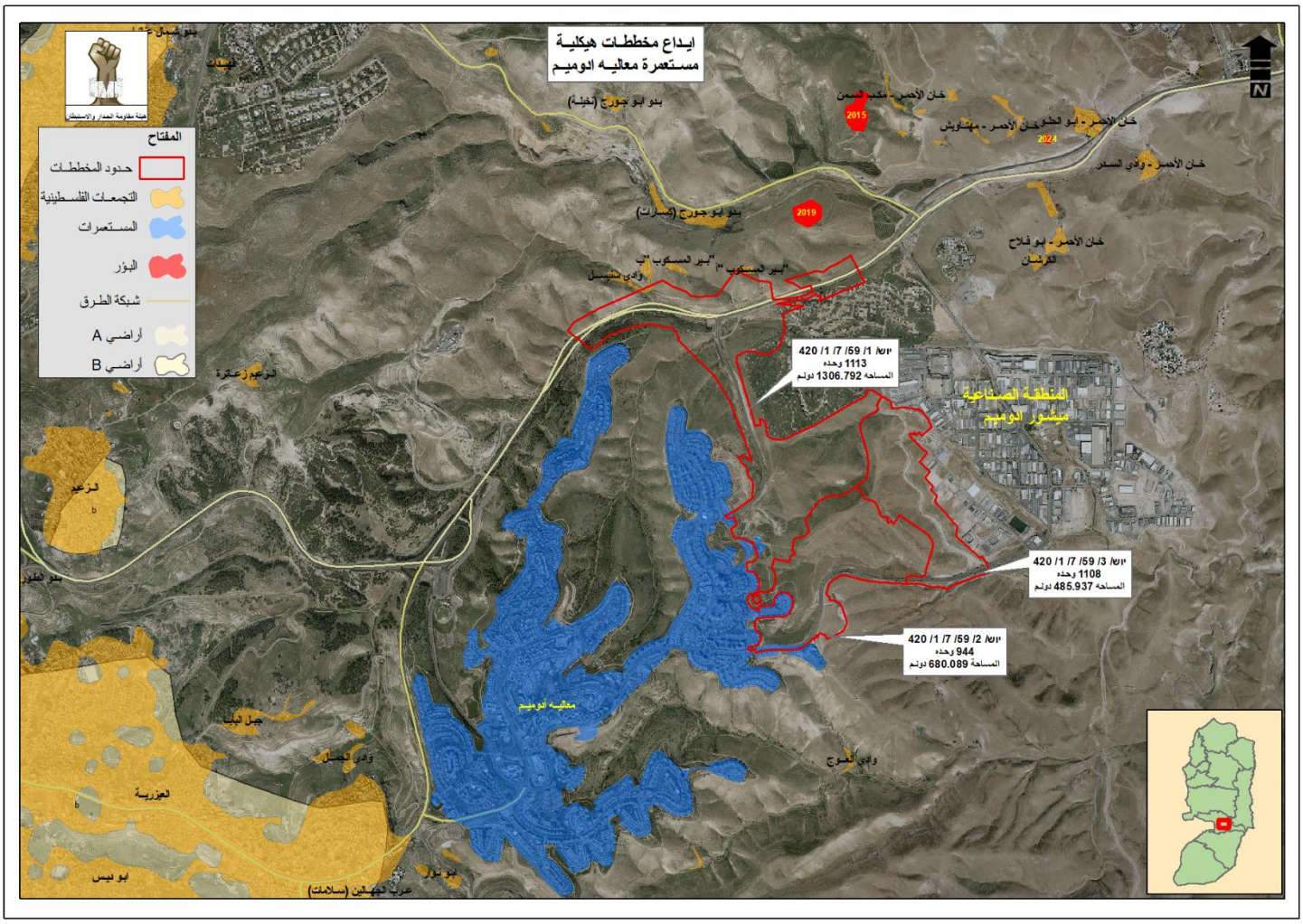

وفي شهر أيلول، تم إيداع المخطط الهيكلي والذي حمل الرقم יוש / 3/ 3/ 208 والذي يهدف لبناء 150 وحدة استعمارية جديدة على مساحة تقدر بـ 111 دونماً، تبين نية الاحتلال بناء مستعمرة جديدة على أراضي محافظة رام الله، وتحديداً على أراضي قرى المديا ونعلين، من خلال الإعلان عن توسعة مستعمرة جني موديعين (حشمونئيم) – انظر الخريطة الجانبية ويستهدف المخطط أراض تبعد جغرافياً بشكل كبير عن حدود المستعمرة، في تحايل واضح من قبل دولة الاحتلال حول تجنب الإعلان عن بناء مستعمرة جديدة بالادعاء بإحداث عمليات توسعة. **(انظر الخريطة الجانبية)**

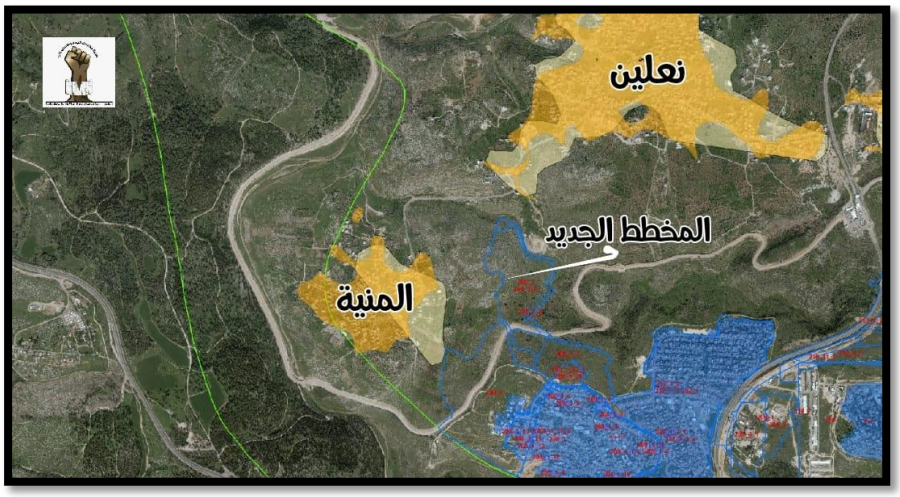

ومن جملة المخططات التي جرت عملية دراستها (إيداع) مجموعة من المخططات تهدف إلى تسوية أوضاع بؤر محيطة بمستعمرة عيلي بين محافظتي رام الله ونابلس، وهي "بيلجاي مايم" من خلال دراسة مخططين هيكليين لها حملا الرقم رقم יוש/ 8/ 237 و יוש/ 6/ 237 لبناء ما مجموعه 499 وحدة استعمارية على مساحة 412 دونم، في حين تم إيداع مخطط يخص البؤرة الثانية في نفس البقعة الجغرافية وهي هيوفيل حاريم بواقع 407 وحدات استعمارية على مساحة تقدر 351 دونماً من أراضي المواطنين وحمل مخططها الهيكلي رقم יוש/ 4/ 237، وكذلك اودع مخطط لإقامة بؤرة جديدة حمل مخططها الرقم יוש/ 5/ 237 وتستهدف بناء 650 وحدة استعمارية جديدة على مساحة تقدر بـ 638 دونماً. **(انظر الخريطة الجانبية)**

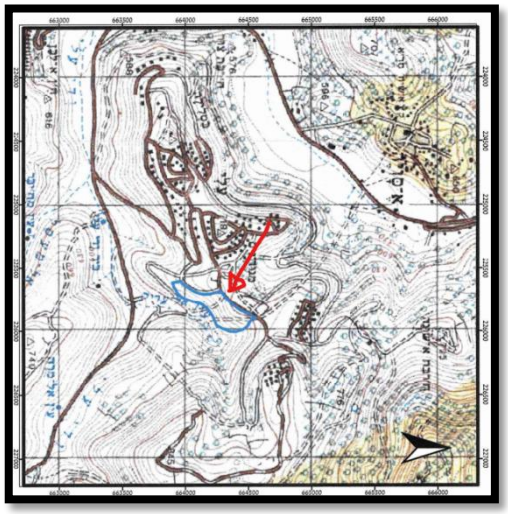

وفي شهر أيلول، قامت الجهات التخطيطية في دولة الاحتلال بالمصادقة على المخطط الذي يحمل الرقم יוש/ 8/ 237 والذي يتعلق ببؤرة ملاصقة لمستعمرة عيلي واعتبار هذه البؤرة حياً جديدة للمستعمرة تتمتع بكافة الامتيازات التي تحصل عليها المستعمرات.

وتشير معطيات الرصد والتوثيق المطبقة من أجل تحليل معطيات المخططات الهيكلية (مستعمرات الضفة الغربية، بما فيها مخططات القدس المتموضعة خارج حدود البلدية) إلى نسبة تركز كبيرة لمستعمرات محافظة القدس (خارج حدود البلدية) بواقع 21 مخططاً هيكلياً، تظهر هذه الموضعة إلى محاولة الاحتلال العمل على محاصرة مدينة القدس بأكبر قدر ممكن من البناء الاستيطاني الاستعماري مما يساهم أولاً بعزل المدينة المقدسة عن سياقها الفلسطيني، وثانياً العمل على عزل التجمعات البدوية وتحديداً شرقي القدس، عن القدس وعن محيطها وتحديداً السفوح الشرقية. وتأتي بالدرجة الثانية من حيث عدد المخططات هي محافظة سلفيت، بـ 18 مخططاً هيكلياً، كان أكبرها تلك المخططات المرتبطة بتجمعي رفافا ياكير عمنوئيل، وتجمع شعاري تيكفا وعيتس افرايم.

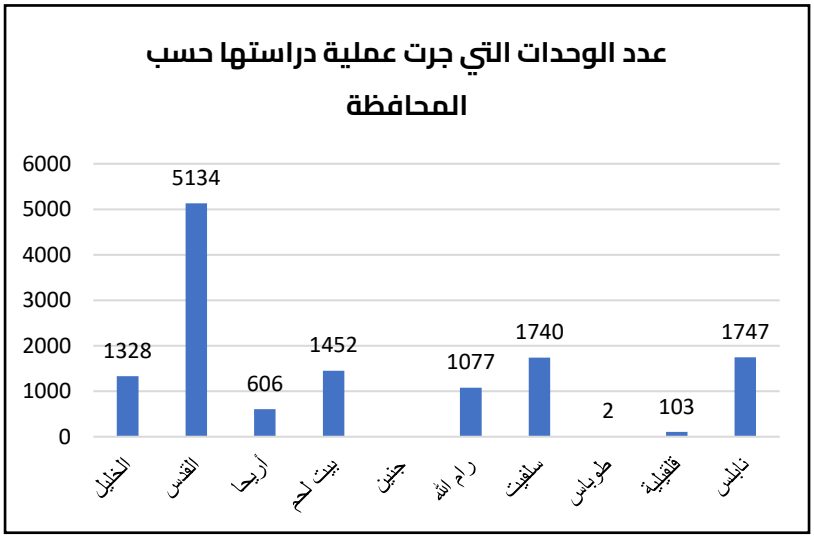

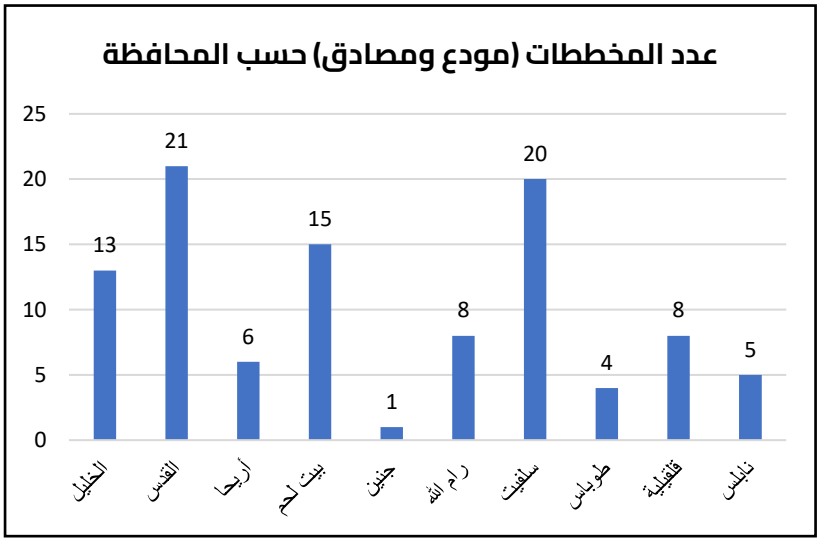

وعلى المستوى الآخر المتعلق بعدد الوحدات الاستيطانية الاستعمارية المدروسة في العام 2024، استهدفت أكبر قدر من الوحدات مستعمرات القدس (خارج حدود البلدية) بـ 5134، تموضع عدد كبير منها في مستعمرات جفعات زئيف ومعاليه ادوميم، تليها محافظات نابلس وسلفيت وبيت لحم والخليل، بأعداد متقاربة من الوحدات الاستعمارية المدروسة.

ثانياً: مخططات البناء الاستعماري داخل مدينة القدس

درست الجهات التخطيطية[13] في دولة الاحتلال المتمثلة باللجنة اللوائية التابعة لبلدية القدس[14] ما مجموعه 62 مخططاً هيكليا[15] لأغراض التوسع الاستعماري في المستعمرات المقامة في مدينة القدس، صادقت على 29 مخططا في حين قدمت للإيداع 33 مخططا أخر، وهدفت هذه المخططات لبناء 10386 وحدة سكنية تستهدف ما مجموعه 3094 دونماً.

وتشير مراجعة أبرز إجراءات التوسعة الاستيطانية التي تستهدف المدينة المقدسة، سواء بالتوسعة الاستعمارية الاستيطانية أو بتلك التي تهدف لبناء مستعمرات جديدة، إلى شروع الاحتلال فعلاً بإقامة مستعمرة جديدة داخل حدود مدينة القدس، من خلال طرح مناقصة العطاء رقم 2024/367 والذي يهدف لبناء 200 وحدة سكنية جديدة على أراضي حي بيت صفافا بمحاذاة الخط الأخضر، وتشير تصنيفات الأراضي إلى أن المستعمرة المنوي بناؤها تقوم على أراض تعود لحارس أملاك العدو ضمن القطعة رقم 181 بالحوض رقم 30385 وتبلغ مساحتها 18 دونماً.

ومن أبرز مخططات البناء الاستعماري التي استهدفت مدينة القدس "داخل حدود بلدية القدس" مخطط مركز المدينة، حيث أعلنت اللجنة اللوائية يوم 20 كانون أول، 2024، عن المصادقة على أكبر المخططات التي تستهدف المدينة المقدسة، جرى إيداعه في العام 2020، والذي حمل الرقم (0465229/101) والذي يهدف إلى حفظ وإعادة تنظيم التخطيط وحقوق البناء في المدينة، وفق الإداء الاحتلالي، ويمتد المخطط على مساحة 706 (انظر جدول مخططات القدس في قسم الملاحق) من منطقة المصرارة وحتى وادي الجوز إلى البلدة القديمة جنوباً، وتشير التقديرات إلى أن هذا المخطط يخدم أهداف السيطرة على جغرافية المدينة ومحاصرة الديمغرافيا الفلسطينية، بتخصيص استخدامات تمييزية لصالح اليهود المستعمرين والتضييق على الفلسطينيين في المدينة من الحصوص على أية خدمات لها علاقة باستخدامات الأرض، ويهدف المشروع إلى إجراء تغييرات في استعمالات الأرض وتحديد مساحات البناء القصوى وعدد الطوابق إضافة إلى شق وتوسعة شوارع.

وكذلك فقط أعلنت اللجنة اللوائية نهاية أيار الماضي، عن إيداع مخطط هيكلي لصالح مستعمرة بسجات زئيف، وحمل المخطط الرقم (1142249/101) والذي يهدف لإقامة حي استعماري جديد يرتبط بالمستعمرة الأم، بسجات زئيف، المخطط جرى إيداعه بتاريخ 31 أيار، 2024، ويهدف لبناء 520 وحدة استعمارية جديدة على مساحة تقدر بـ 10 دونم.

وكذلك فقط طرحت وزارة الإسكان في دولة الاحتلال مناقصة لبناء 1047 وحدة سكنية في مستعمرة القناة السفلى (Lower Aqueduct) التي تسعى دولة الاحتلال إلى موضعتها في قلب القدس الشرقية بين أحياء بيت صفافا وصور باهر.

المستعمرة الجديدة تمت الموافقة عليها في 1 كانون الثاني 2024 كأول مصادقة منذ أكثر من عقد ونصف في قلب المدينة المقدسة . نشر المناقصة جاء بعد 4 شهور فقط من المصادقة على بناء المستعمرة الجديدة، وهذا أمر غير مسبوق في مسألة المدة الزمنية بين المصادقة وطرح العطاءات مما يدلل على أن دولة الاحتلال تريد أن تنجز البناء بظلال الحرب وانشغال عالم بما يحدث في المنطقة.

[13] تم إعداد هذا الجزء بالتعاون مع جمعية الدراسات العربية/ القدس إضافة إلى مجموعة من مراجع المؤسسات العاملة داخل المدينة المقدسة.
[14] هذا الجزء من التقرير يستهدف مخططات البناء مدينة القدس، داخل حدود البلدية، أو ما يطلق عليها منطقة J1
[15] للعودة إلى قائمة المخططات الهيكلية، مراجعة قسم الملاحق، ملحق رقم (2)

ويضاف إلى ذلك كله، ما هو مخطط لطرحه على جدول جلسة تخطيط بلدية القدس في السابع من كانون ثاني، 2025، وتحديداً في حي الشيخ جراح. وفق الخطة التي قائمة منذ عدة سنوات، فقد تم تعليق تقدمها وظل مجمدًا فعليًا لمدة أربع سنوات. تحاول السلطات الإسرائيلية الآن إحياء المخطط، الي تحمل آثارًا بعيدة المدى على الحي. تدعو خطة مدرسة أور سومایاش الدينية) ويهدف المخطط الذي يحمل الرقم (68858) والذي قدمته مؤسسات أور سومایاخ، التي لها فروع في أستراليا وكندا وجنوب إفريقيا والولايات المتحدة والمملكة المتحدة، والمعروف أيضًا باسم مدرسة جلاسمان الدينية، إلى بناء مبنى مكون من 11 طابقًا بثمانية طوابق فوق الأرض وثلاثة طوابق تحت الأرض، بما في ذلك سكن لمئات الطلاب اليهود المتشددين وإسكان لأعضاء هيئة التدريس، وإذا تم بناؤها، فإن المدرسة الدينية ستخدم زيادة عدد المستوطنين بشكل كبير في الحي الفلسطيني وتساهم في التهديدات لسلامة السكان المحليين، مع تغيير طابع المكان بشكل أكبر.

ووفقًا لمسجل الجمعيات الإسرائيلي، تلقت أور سومایاخ أكثر من 12 مليون شيكل من التبرعات الدولية في عام 2023. ومن بينها، ساهمت أور سومایاخ الدولية، وهي منظمة غير ربحية مسجلة في الولايات المتحدة، بأكثر من 6 ملايين شيكل للمنظمة، بينما تبرع أصدقاء أور سومایاخ الكنديون بمبلغ 4.3 مليون شيكل – وكلاهما يتمتع بوضع معفي من الضرائب في بلديهما. كما تم تقديم تبرعات أخرى بمئات الآلاف من الشواكل من قبل مانحين من القطاع الخاص وشركات في النمسا وجنوب إفريقيا وسويسرا والمملكة المتحدة. ويسهدف مخطط المدرسة الدينية حوالي 5 دونمات من الأراضي الفارغة في الشيخ جراح، والتي تمت مصادرتها من أصحابها الفلسطينيين وفق ما يطلق عليه ا"لاستملاك للمصلحة العامة". تقع عند المدخل الرئيسي للشيخ جراح على طول جانبها الجنوبي الغربي وتقع مقابل مسجد الشيخ جراح. تقع قطعة الأرض هذه على مقربة من جيوب المستوطنين في الحي حيث تتعرض العشرات من العائلات الفلسطينية للتهديد بالإخلاء والاستيلاء على منازلها من قبل المستوطنين. كما تقع قبالة نصب تذكاري عسكري إسرائيلي.وقد خضع هذا الموقع مؤخراً لتجديدات واسعة النطاق، مما أدى إلى توسيعه. وكانت عمليات تجديد الموقع جزءاً من مبادرة أكثر شمولاً تنطوي على نشاط استيطاني تحت ستار التنمية السياحية الإسرائيلية داخل الأحياء الفلسطينية الواقعة شمال البلدة القديمة. ويتصور هذا المشروع، الذي أطلق عليه اسم "المسار الشمالي"، مساراً للمشي السياحي، يشمل مواقع مختلفة بين باب العامود وحي الشيخ جراح. ويقود هذا المشروع منظمة تابعة للمستوطنين تُعرف باسم ريشيت القدس بالتعاون مع وزارة شؤون القدس. ويدير ريشيت القدس ناشط المستوطنين اليميني تساحي مامو، وهو شخصية رئيسية في استيلاء المستوطنين على الممتلكات الفلسطينية، بما في ذلك في الشيخ جراح[16].

[16] Ir Amim, ”Israeli Authorities Renew Efforts to Construct Massive Yeshiva in Sheikh Jarrah” 30 December 2024

عطاءات البناء الاستعماري منذ مطلع العام 2024

تعتبر عطاءات البناء الاستيطاني الاستعماري واحدة من أهم مؤشرات التنفيذ الفعلي لأعمال التوسعة للمستعمرات، نظراً لارتباطها بالتنفيذ الفعلي للمخططات، وتحول المخططات إلى أمر واقع، وبمجرد نشر هذا النوع من العطاءات، فإن الشركات العقارية وشركات البناء وشركات الاستثمار المتعلقة بالمستعمرات ستقوم بتقديم عروض أسعار من أجل الشروع الفعلي بهذا النوع من المخططات.

منذ مطلع العام 2024 طرحت سلطات الاحتلال 34 عطاء بناء لأغراض بناء 1039 وحدة استيطانية جديدة، استهدفت من حيث الوزن مستعمرات مختلفة من مستعمرات الضفة الغربية بنسب متفاوتة ففي حين حازت مستعمرة كوخاف يعقوب على أكبر وحدات سكنية من حيث العطاءات، تليها مستعمرة كرني شومرون بـ82 وحدة استيطانية، أخذت العطاءات الأخرى طابع بناءات ذات أغراض مختلفة مثل إنشاء 5 محطات توزيع غاز، إضافة إلى 6 أبنية تجارية متعددة الاستخدامات.

العطاءات التي نشرت منذ مطلع العام 2024 ولا زالت فعالة حتى اللحظة

المستعمرة	عدد الوحدات	رقم العطاء	التاريخ الأخير لإيداع المخطط	تاريخ فتح العطاء	تاريخ نشر العطاء	التعيين
ادم/جيف بنيمين	60	2024/37	3 حزيران 2024	2 أيار 2024	28 كانون ثاني 2024	بناء مكثف
معاليه افرايم	44	2024/41	22 تموز 2024	1 أيار 2024	28 كانون ثاني 2024	بناء مكثف
افرات/تومر	62	2024/47	24 حزيران 2024	20 أيار 2024	4 شباط 2024	بناء مكثف
ادم/ جيف بنيامين	22	2024/49	9 أيلول 2024	--	8 شباط 2024	بناء مكثف
جفعات زئيف	3	2024/50	19 آب 2024	--	14 شباط 2024	بناء منخفض
أرئيل	12	2024/51	29 تموز 2024	--	8 شباط 2024	بناء مكثف
أرئيل	39	2024/52	12 آب 2024	--	8 شباط 2024	بناء مكثف
بيتار عيليت		2024/53	8 تموز 2024	--	8 شباط 2024	مبنى تجاري
رحليم		2024/54	12 آب 2024	--	11 شباط 2024	مبنى تجاري
كوخاف يعقوب	160	2024/55	22 تموز 2024	--	11 شباط 2024	بناء مكثف
117شومرون	82	2024/56	12 آب 2024	--	11 شباط 2024	بناء مكثف
متتياهو		2024/57	26 آب 2024	--	8 شباط 2024	محطة غاز
دوليف		2024/58	22 تموز 2024	--	8 شباط 2024	محطة غانز
كوخاف هشاحر		2024/59	29 تموز 2024	--	8 شباط 2024	محطة غاز
كريات أربع	1	2024/61	8 تموز 2024	--	8 شباط 2024	بناء منخفض
رحاليم		2024/62	20 أيار 2024	20 آذار 2024	11 شباط 2024	مبنى تجاري
أدورا		2024/63	12 آب 2024	--	11 شباط 2024	محطة غاز
كرني شومرون	48	2024/64	12 آب 2024	4 حزيران 2024	8 شباط 2024	بناء مكثف
كرني شومرون		2024/65	29 تموز 2024	--	8 شباط 2024	مبنى تجاري
هار جيلو		2024/66	29 تموز 2024	--	8 شباط 2024	مبنى تجاري
بيت عوفريم	**110**	2024/220	16 شباط 2025	--	8 تموز 2024	بناء مكثف
دوليف		2024/252	16 ك ثاني 2025	--	8 آب 2024	بناء مكاتب
كرني شومرون		2024/253	5 أيار 2025	4 تشرين ثاني 24	8 آب 2024	سياحة وترفيه
دوليف		2024/254	5 أيار 2025	--	8 آب 2024	سياحة وترفيه
جيفع بنيامين	**60**	2024/259	24 كانون ثاني 24		7 آب 2024	بناء مكثف
عمنونيل	**96**	2024/260	27 ك ثاني 2025		12 آب 2024	بناء مكثف
ألون شابوت	**40**	2024/261	24 شباط 2025	--	8 آب 2024	بناء مكثف

عمنوئيل		2024/300	13 ك ثاني 2025	--	3 كانون ثاني 2024	صناعة
معاليه افرايم		2024/301	27 ك ثاني 2025	--	31 تشرين أول 2024	مبنى تجاري
ميتا بنيامين		2024/383	3 آذار 2025	--	7 تشرين ثاني 2024	صناعة
معاليه أدوميم		2024/390	3 آذار 2024	--	7 تشرين ثاني 2024	صناعة
معاليه أدوميم		2024/398	10 آذار 2025		10 تشرين ثاني 2024	صناعة
بيت عوفريم	**200**	2024/420	10 شباط 2025		27 تشرين ثاني 2024	دار مسنين
معاليه مخماس		2024/422	17 آذار 2025		27 تشرين ثاني 2024	محطة وقود
المجموع	**1039 وحدة**					

العطاءات التي نشرت قبل العام 2024 ولا زالت فعالة حتى اللحظة

المستعمرة	عدد الوحدات	رقم العطاء	التاريخ الأخير لإيداع المخطط	تاريخ فتح العطاء	تاريخ نشر العطاء	التعيين
أرئيل		60/2023		2024/1/5		
بيتار عيليت	20	89/2023	03/07/2023 12:00	08/05/2023	22/03/2023	بناء مكثف
افرات/هاتمار	110	90/2023	24/07/2023 12:00	25/06/2023	22/03/2023	بناء مكثف
بيتار عيليت	727	92/2023	07/08/2023 12:00	27/06/2023	22/03/2023	بناء مكثف
كريات اربع/ جفعات هامارا	156	134/2023	17/07/2023 12:00	12/06/2023	27/04/2023	بناء مكثف
الكاناة	10	2023/164	29/01/2024 12:00	23/11/2023	31/05/2023	بناء منخفض
شفوت راحيل	98	2023/89	08/07/2024 12:00		31/03/2022	بناء مكثف
معاليه أدوميم		2022/173	29/07/2024 12:00		26/05/2022	مبنى تجاري
عوفاريم	159	2021/2	20/05/2024 12:00	11/02/2024	18/01/2021	بناء منخفض
عوفاريم	200	2021/6	05/08/2024 12:00		18/01/2021	غرف ضيافة
إيتمار	346	2021/360	01/07/2024 12:00		24/10/2021	بناء مكثف
كرني شومرون	22	2021/361	15/07/2024 12:00		24/10/2021	بناء مكثف
أرئيل/ غرب	20	2021/365	26/08/2024 12:00	31/12/2023	24/10/2021	بناء منخفض
أرئيل/ غرب	102	2021/366	26/08/2024 12:00	28/12/2023	24/10/2021	بناء مكثف
عمنوئيل	57	2021/367	01/07/2024 12:00		24/10/2021	بناء مكثف
أرئيل/ غرب	230	2021/368	15/07/2024 12:00		24/10/2021	بناء منخفض
أرئيل/ غرب	313	2021/369	08/07/2024 12:00		24/10/2021	بناء مكثف
ألفي منشة	41	2020/10	29/07/2024 12:00		01/01/2020	
بيت أريه		2020/14	09/09/2024 12:00		01/01/2020	مبنى تجاري
المجموع	2611 وحدة					

الفصل الثالث: إجراءات وممارسات الاحتلال للسيطرة على الأراضي

أ: البؤر الاستعمارية التي أقيمت خلال العام 2024 .

ب: تسوية أوضاع "شرعنة" بؤر استعمارية

ت: الترحيل القسري للتجمعات البدوية

ث: نزع الملكية «مصادرة الأراضي»

- تفاصيل الأوامر العسكرية.

ج: تعديل حدود مناطق نفوذ المستعمرات

ح: صفقات تسجيل الأراضي

خ: إعادة الاستيطان إلى شمال الضفة الغربية

أ: البؤر الاستعمارية التي أقيمت والتي جرت عملية "إقرارها" في العام 2024

منذ مطلع العام 2024، أقام المستعمرون 51 بؤرة استعمارية جديدة، غلب عليها طابع البؤر الرعوية الزراعية بـ 36 بؤرة رعوية، وهي البؤرة التي تهدف إلى إحداث عمليات سيطرة كبيرة على الأراضي، تتعدى خطورة السيطرة هنا مسألة منع المواطن من الوصول إلى أرضه إلى أهداف تبدو في غاية الخطورة بالنظر إلى آثارها الاستراتيجية على الوجود الفلسطيني، فيما صنفت 15 منها بأنها بؤر معدة لأغراض السكن.

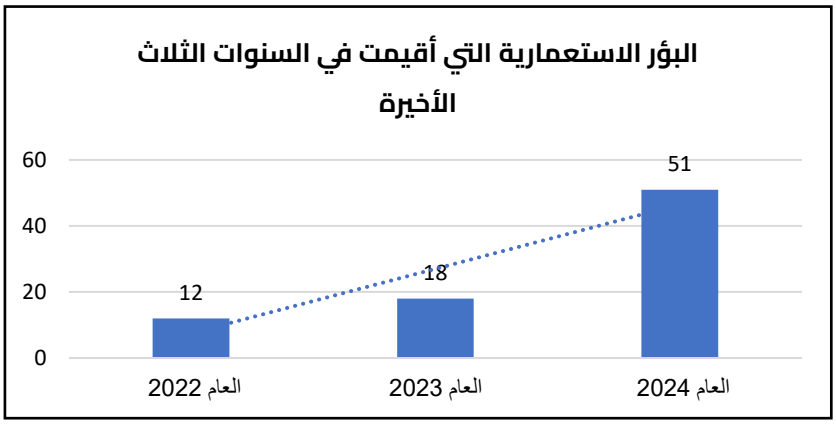

ويظهر العام 2024 بأنه الأكثر كثافة وتشير معطيات هيئة مقاومة الجدار والاستيطان، أن تركز إنشاء البؤر الاستعمارية الجديدة يتركز في ثلاث محافظات، هي رام الله وبيت لحم والخليل، ففي محافظة رام الله، شهد شمال شرق المحافظة أكبر عدد من البؤر الاستعمارية، إضافة إلى غرب وشمال رام الله، ويترافق هذا التركز الكبير في هذه المناطق بالنظر إلى استهداف شمال شرق رام الله بمخططات التهجير القسري للتجمعات البدوية، واستهداف غرب وشمال رام الله بمخططات استيطانية يجري العمل عليها أولاً من خلال مركزة المزيد من التواجد الاستيطاني الاستعماري الذي يريد أن يتحد مع تكتل تلمون الاستعماري، بالإضافة إلى مخطط فصل المحافظة عن شمالها، وتحديداً قرى أم صفا وعجول ودير السودان وعبوين.

في حين تركزت معظم البؤر الاستعمارية التي استهدفت محافظة بيت لحم في محمية بيت لحم الشرقية، بـ8 بؤر استعمارية جديدة، استهدفت من خلالها أراضي تقوع وكيسان وأرطاس وبتير، في استكمال لمخطط استهداف البرية الشرقية للمحافظة، واستكمال مخطط استهداف غربي المحافظة.

وعلى صعيد محافظة الخليل، فكان لجنوبي المحافظة الحصة الأكبر من عدد البؤر الاستعمارية المقامة، إذ تتداخل هذه المعطيات مع نشاط استعماري كثيف يستهدف أراضي المحافظة الجنوبية، والتي تتمثل بمحاولة محاصرة الوجود الفلسطيني في منطقة المسافر بمخطط

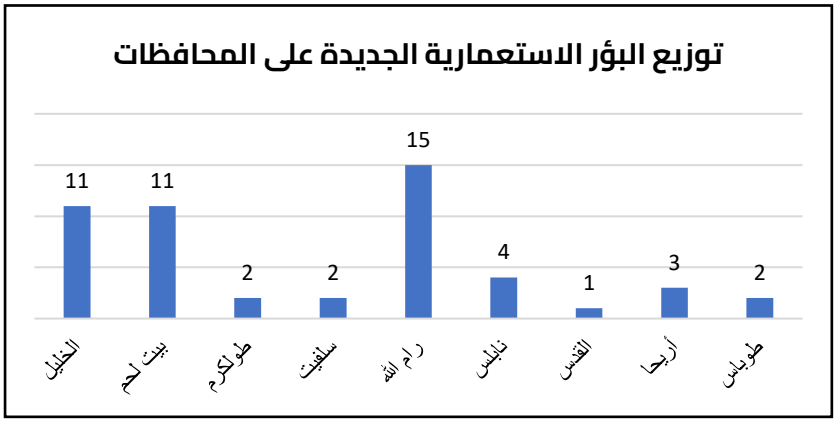

الترحيل القسري، يضاف إليها جملة التوسعات التي طالت مستعمرات طانا عومريم ومجدال عوز، يضاف إليها شرعنة بؤرة استعمارية جديدة على أراضي دورا وهي بؤرة أدوريم.

وعلى صعيد عدد البؤر التي تمت عملية إنشائها في عام واحد فقط، ومقارنة بالعام 2023 والذي بلغ عدد البؤر الجديدة فيه 18 بؤرة، بالمقارنة أيضاً، مع 12 بؤرة جديدة تم إنشاؤها في العام 2022، ويدلل هذا المنحنى على تعليمات واضحة

وكبيرة وحقيقية بات المستعمرون يتلقونها من داخل أروقة صناعة القرار في دولة الاحتلال، باعتبار أن من وصلوا إلى سدة الحكم في دولة الاحتلال هم قادة مليشيا المستعمرين، وبالتالي أصبحت أجندة المستعمرين هي ذاتها أجندة دولة الاحتلال.

وفيما تبقى من مواقع الوجود الفلسطيني الذي تم استهدافها بالبؤرة الجديدة فتممثل أكثر مخاطرها في محاولتها منع المواطنين من الوصول إلى الأراضي الزراعية وبالتالي تبويرها وتخريب عمليات زراعتها واستصلاحها وتسهيل سيطرة الاحتلال عليها من خلال نزع ملكيتها من أصحابها الحقيقيين، فإنها تعمل على عزل القرى والبلدات الفلسطينية وحرمانها من حقها في النمو والتمدد الطبيعي، وهنا يتشارك المستعمرون مع المؤسسة الرسمية في دولة الاحتلال، إذ تعمد المؤسسة الرسمية إلى حرمان هذه القرى من تراخيص البناء والمخططات الهيكلية اللازمة لتوسعة التجمعات الفلسطينية، ويساهم المستعمرون بالمنع والتضييق والتهديد، هذا بالإضافة إلى ما ينطوي على وجود هذه البؤر من محاولات للالتصاق والاتحاد مع بؤر سابقة أو مستعمرات كبيرة متواجدة بالقرب من مكان إنشائها. والبؤر الرعوية هذه الأيام يسيطر من خلالها مستعمرون مسلحون محميون بقوة الجيش على مساحات شاسعة من أراضي المواطنين بحجة الزراعة والرعي، لكن في حقيقة الأمر، يكمن الهدف من هذا الإجراء هو السيطرة على كل مساحة ممكنة من أراضي المواطنين بوسائل غير رسمية:

أولاً: من أجل إضعاف قدرة القرى والبلدات الفلسطينية على التمدد الطبيعي وخنق هذه البلدات والتجمات مما يتهددها خطر التهجير الناتج عن البيئة القسرية الطاردة.

ثانياً: من أجل السيطرة على المصادر الطبيعية لا سيما المياه، ثالثاً: من أجل خلق أمر واقع جديد تتواطأ معه حكومة الاحتلال بالتشريع والقوننة، وبالتالي تتحول هذه المساحات من الأراضي لصالح المستعمرين والمشروع الاستعماري بشكل ثابت ودائم. وبالنظر إلى البؤر التي تمت عملية إنشائها منذ مطلع العام 2024، فإننا نلحظ محاولات باتت واضحة لإحداث عملية اتحاد مع بؤر ومستعمرات مقامة أصلاً في الأراضي القريبة، مما يسهل عملية السيطرة على الأراضي التي تفصل هذه الكيانات الاستيطانية الاستعمارية وتحرم الفلسطينيين من مساحات شاسعة من أراضيهم في هذه المناطق.

نستعرض في هذا الجزء من التقرير، البؤر الاستعمارية التي تمت إقامتها منذ مطلع العام 2024، وأفردنا خرائط وصور توضيحية تظهر تموضع البؤر في إطارها الجيوسياسي، الذي يوضح الأثر على القرى والبلدات الفلسطينية المحيطة، وأهداف إقامة هذه البؤر بالنظر إلى موضعتها بالقرب من بؤر ومستعمرات مقامة سابقاً في هذه المناطق.

تفاصيل البؤر الاستعمارية التي أقيمت في العام 2024

6 بؤر استعمارية على أراضي مسافر يطا:

لا ينفصل سلوك المستعمرين في مسافر يطا عما تقوم به المؤسسة الرسمية بحق الأهالي، إذ يظهر عنوان التهجير القسري كمظلة تستظل بظلالها كل الإجراءات الاستعمارية التي تستهدف المنطقة، من هنا يبدو الهدف النهائي لسلوك المستعمرين بالاعتداءات الممنهجة، والمحاولات المحمومة لإقامة البؤر الاستعمارية، سواء تلك التي تقام على أراضي المسافر، أو تلك التي يراد لها أن تشكل حزاماً فاصلاً حول المسافر، يبدو واضحاً، باعتباره يصب في المحصلة في إطار إجبار الأهالي على الرحيل.

فمنذ مطلع العام 2024، أقام المستعمرون ست بؤر استعمارية على أراضي مسافر يطا، تضاف إلى مجموعة من البؤر التي أقيمت في هذه المنطقة منذ سنوات، سارعت دولة الاحتلال إلى تسوية أوضاع بعضها، وأبقت دولة الاحتلال على ما تبقى من أجل تشكل نقاطاً لانطلاق الاعتداءات الإرهابية بحق الأهالي.

البؤر الست التي أقيمت في المنطقة استهدفت مناطق خربة الحلاوة وسمري و(جنوب غرب) خلة الضبع و(شمال) خربة الخروبة و(غرب) مغاير الدير، وتصنف جميعها على أنها بؤر رعوية، وتحتوي على حظائر للأغنام ومشارب إضافة إلى الخيام. في حين تصنف البؤرة السادسة والتي أقيمت على أراضي خربة الركيز على أنها سكنية، وتحتوي على مجموعة من الكرافانات المعدة للسكن.

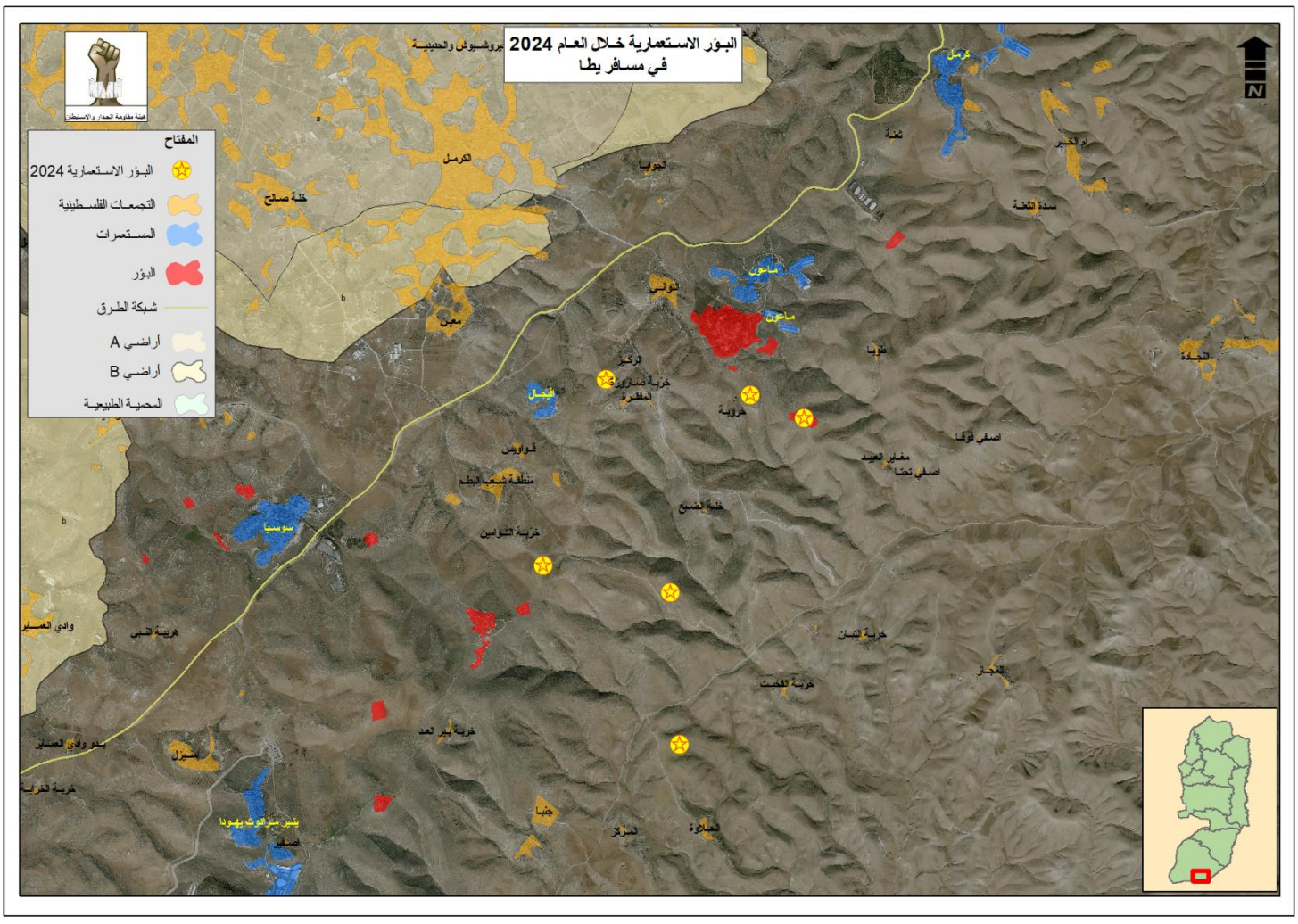

8 بؤرة استعمارية على أراضي تقوع وكيسان (5 سكنية، 3 رعوية):

تكتسب هذه البؤر تحديداً أهمية خاصة، وتحديداً بعيد الإجراء التعسفي الذي اتخذته حكومة الاحتلال في حزيران من العام 2024 بسحب الصلاحيات التخطيطية من دولة فلسطين بخصوص المحمية الاتفاقية شرقي محافظة بيت لحم، أو ما تعرف ببادية بيت لحم الشرقية، وبالتالي يعتبر إقامة البؤر في داخل حدود المحمية، استكمالاً لمخطط التسلل إلى المناطق المصنفة ب، إذ سجل منذ مطلع العام 2024 إنشاء المستعمرين لـ 5 بؤر داخل حدود المحمية، بؤرتان منها إلى الشرق من بلدة تقوع في منتصف المحمية وبؤرتان إلى الشرق من زعترة، في المقطع الشمالي من المحمية، فيما تموضعت البؤرة الخامسة إلى الشرق من تجمع عرب الرشايدة في المقطع الأسفل (الجنوبي) من المحمية.

وإلى جانب هذه البؤر، أقيمت ثلاثة بؤر أخرى في برية تقوع الشرقية في محافظة بيت لحم، ثلاثة منها تقع إلى الجنوب من بؤرة سيفر هيدبار الاستعمارية في حين تموضعت البؤرة الرابعة إلى الشرق تماماً من قرية التقوع وكيسان بين مستعمرتي تقوع BC وتقوع D، وإلى الغرب من البؤر الثلاثة الأولى، وتشير المعطيات الأولى من موضعة هذه البؤر إلى محاولتها عزل مساحات شاسعة من البرية الشرقية لمحافظة بيت لحم.

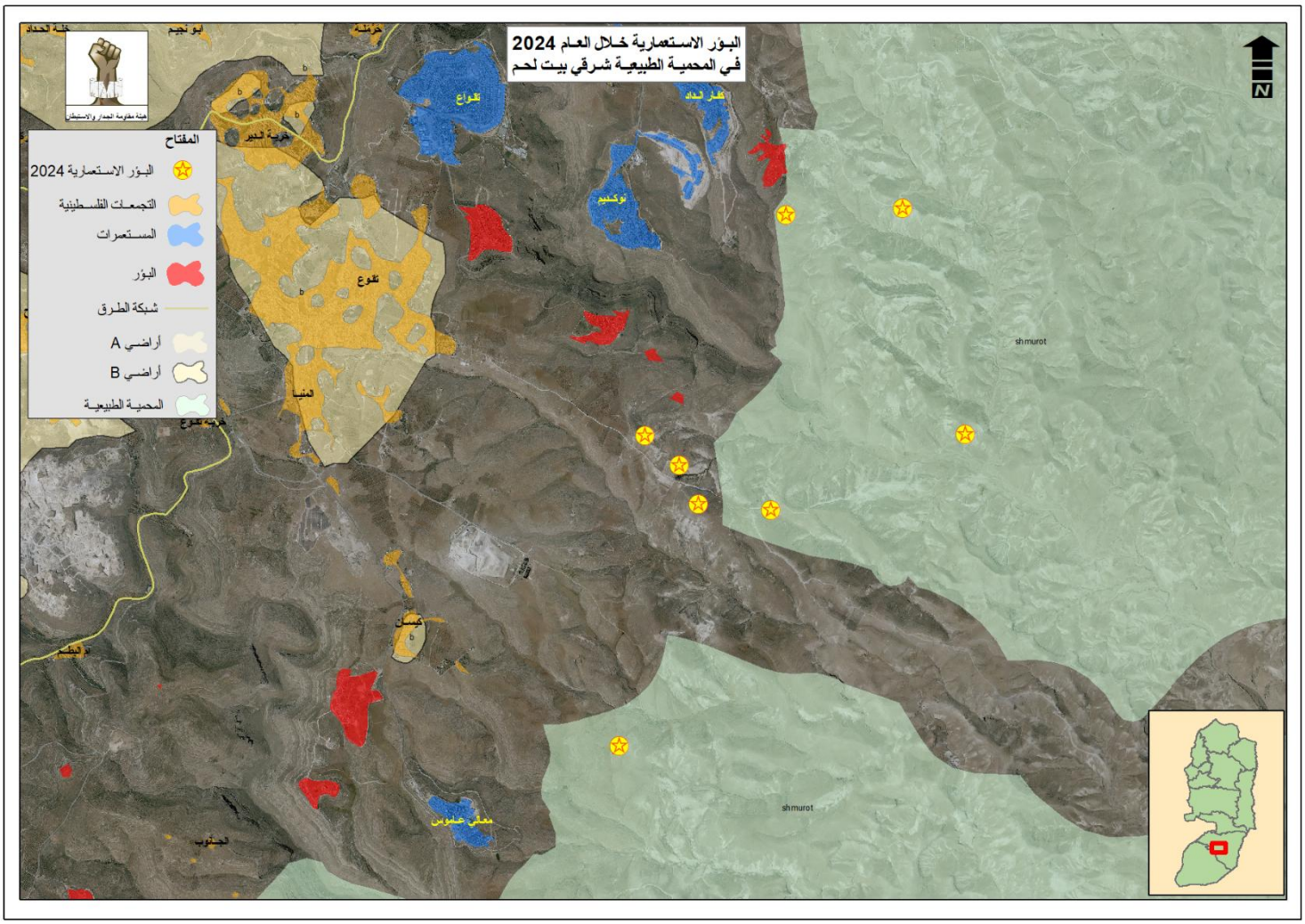

- **بؤرتان رعويتان على أراضي بني نعيم: (شرق بني حيفر)**

أقيمت هذه البؤر في شهر كانون الثاني 2024، وتتكون من مجموعة من البركسات والخيام المخصصة للمستعمرين وتقع على أراضي جنوبي محافظة الخليل، وتحاول هذه البؤر أن تتحد مع بؤرة مدبار حفير إلى الجنوب الغربي منها، وتقترب من مستعمرة بني حيفر المقامة على أراضي بني نعيم.

- **بؤرتان على أراضي سنجل (رعوية وسكنية)**

تمت عملية موضعة البؤرتان على أراضي قرية سنجل في محافظة رام الله، الأولى سكنية في منطقة طريق اللبن القديم والثانية رعوية في منطقة المغربات التابعة لأراضي القرية، وتحاول هذه البؤرة أن تعزل الأراضي الزراعية الواقعة إلى الشمال من القرية وتحاول هذه البؤر ان تتحد مع مستعمرة جفعات هروئة الأولى شرقي المستعمرة والثاني غربيها. باستهداف مباشر للأراضي الواقعة بينهما.

- **بؤرة رعوية على أراضي بيتير**

أقيمت هذه البؤرة مطلع العام 2024 إلى الشرق من قرية بيتير في محافظة بيت لحم، وإلى الغرب من البؤرة الاستعمارية نفيه أوري المقامة على أراضي المواطنين في المنطقة، وتتكون البؤرة من مجموعة من البركسات والحظائر.

- **بؤرتان سكنيتان على أراضي ترقوميا**

أقيمت هذه البؤر في شهر شباط 2024، على أراضي المواطنين في بلدة ترقوميا غربي محافظة الخليل، الأولى شمالي مستعمرة تيلم والثانية إلى الشمال من مستعمرة أدورا، تصنف البؤرتان على أنها بؤر سكنية وتحتوي على مجموعة من الكرفانات المعدة لسكن المستعمرين.

- **بؤرة رعوية على أراضي جبع**

أقيمت هذه البؤرة في شهر آذار 2024، على أراضي جبع في محافظة رام الله، وتمت عملية موضعة البؤرة الجهة الجنوبية الشرقية من مستعمرة آدم (جيفع بنيامين) علماً أن عائلات فلسطينية كانت تسكن المنطقة وتم ترحيلها بالتزامن مع بدء العدوان في السابع من اكتوبر.

- **بؤرة رعوية على أراضي النزلة الشرقية**

أقيمت هذه البؤرة في شهر نيسان 2024، على أراضي منطقة المغراقية التابعة لقرية النزلة الشرقية في محافظة طولكرم، وتتكون من مجموعة من الخيام والبركسات.

- **بؤرة رعوية على أراضي مجدل بني فاضي**

أقيمت هذه البؤرة في شهر نيسان 2024، على أراضي المواطنين في قرية مجدل بني فاضل جنوبي محافظة نابلس، وإلى الشرق من مستعمرة معاليه أفرايم المقامة على أراضي المواطنين في المنطقة.

- **بؤرة رعوية على أراضي دير دبوان**

أقيمت هذه البؤرة في شهر أيار 2024، على أراضي قرية دير دبوان وتحديداً منطقة خلة المغارة إلى الشرق من أراضي البلدة، وتصنف البؤرة على أنها بؤرة رعوية وتحتوي على 200 رأس من الأغنام إضافة إلى الحظائر المخصصة للمواشي، وتم وضع أسيجة حول الأرض المستولى عليها.

- **بؤرة رعوية على أراضي قراوة بني حسان**

أقيمت هذه البؤرة في أيار 2024 على إلى الشمال الشرقي من قرية قراوة بني حسان في محافظة سلفيت وبالقرب من البؤرة الاستيطانية الزراعية يائير المقامة على أراضي القرية، حيث تحاول البؤرة الجديدة أن تتحد مع البؤرة الأولى وعزل الأراضي في المساحة بينهما، وتتكون من البؤرة من مجموعة من الخيام والبركسات.

- **بؤرة رعوية على أراضي أرطاس**

أقيمت هذه البؤرة في حزيران 2024 إلى الجنوب من قرية أرطاس في محافظة بيت لحم، وتمت عملية موضعة البؤرة إلى الشمال من بؤرة هعيطم المقامة على أراضي قرى أرطاس وخربة النحلة في المحافظة.

- **بؤرة سكنية على أراضي يطا**

أقيمت هذه البؤرة إلى الشرق من خربتي أبو العرقان ورابود على أراضي يطا جنوبي محافظة الخليل (غرب يطا)، وتحاول هذه البؤرة أن تتحد مع مستعمرة عتنائيل المقامة على أراضي المواطنين في المنطقة من خلال موضعتها بالقرب من منطقة نفوذ المستعمرة وتحتوي البؤرة على مجموعة من الكرفانات.

- **بؤرة رعوية على أراضي رامين**

أقيمت هذه البؤرة في شهر حزيران 2024، على أراضي المواطنين في قرية رامين، شرقي محافظة طولكرم، وتقع البؤرة إلى الشمال من سهل رامين، تصنف البؤرة على أنها بؤرة رعوية وتحتوي على مجموعة من الحظائر والمشارب المخصصة لرعي الأغنام والمواشي، بالإضافة إلى أسيجة وأسلاك شائكة تم إحاطة البؤرة بها.

- **بؤرتان سكنية ورعوية على أراضي عين يبرود**

أقيمت هذه البؤرة في شهر آب 2024، على أراضي المواطنين في قرية عين يبرود شرقي رام الله، وتقع البؤرة في جوض رقم 11 قطعة رقم 2 من أراضي المواطنين في القرية وتقع في المنطقة المصنفة ب، ، وتصنف البؤرة على أنها سكنية. والثانية تقع في الحوض رقم 8 وتصنف على أنها رعوية وتحتوي على حظائر أغنام.

- **بؤرة رعوية على أراضي الخان الأحمر**

أقيمت هذه البؤرة في شهر آب 2024، على أراضي المواطنين في قرية الخان الأحمر شرقي القدس، وتبعد عن مساكن المواطن 150 متراً فقط، تصنف البؤرة على أنها بؤرة رعوية وتحتوي على مجموعة من الحظائر والمشارب المخصصة لرعي الأغنام والمواشي.

- **بؤرة رعوية على أراضي روجيب**

أقيمت هذه البؤرة في شهر آب 2024، على أراضي المواطنين في قرية روجيب شرقي محافظة نابلس وأراضي بيت فوريك، إلى الشرق من القرية، وهي تشكل امتداد لبؤرة مقامة على أراضي القرى باسم معاليه حيبر وتتبع لمستعمرة إيتمار، تصنف البؤرة على أنها بؤرة رعوية وتحتوي على مجموعة من الحظائر والمشارب المخصصة لرعي الأغنام والمواشي.

- **بؤرة رعوية على أراضي نبع العوجا**

أقيمت هذه البؤرة في شهر آب 2024، على أراضي المواطنين في منطقة نبع العوجا، شمالي محافظة أريحا، وتبعد عن القرية 150 متراً فقط، تصنف البؤرة على أنها بؤرة رعوية وتحتوي على خيمة رعوية تخدم مشارب للأغنام.

- **بؤرة رعوية على أراضي عابود**

أقيمت هذه البؤرة في شهر آب 2024، على أراضي المواطنين في عابود شمالي محافظة رام الله، تصنف البؤرة على أنها بؤرة رعوية وتحتوي على مجموعة من الحظائر والمشارب المخصصة لرعي الأغنام والمواشي.

- **بؤرة رعوية على أراضي عارورة وأم صفا**

أقيمت هذه البؤرة في شهر أيلول 2024، على أراضي المواطنين في أم صفا شمالي محافظة رام الله وأراضي عارورة، تصنف البؤرة على أنها بؤرة رعوية وتحتوي على مجموعة من الحظائر والمشارب المخصصة لرعي الأغنام والمواشي.

- **بؤرة رعوية على أراضي الخضر**

أقيمت هذه البؤرة في شهر أيلول 2024، على أراضي المواطنين في الخضر غربي محافظة بيت لحم، وتقع في منطقة وادي أبو الحسن، في المنطقة الواقعة بين بلدات حوسان ونحالين والخضر، تصنف البؤرة على أنها بؤرة رعوية وتحتوي على مجموعة من الحظائر والمشارب المخصصة لرعي الأغنام والمواشي.

- **بؤرة رعوية على أراضي أم الجمال/ الأغوار الشمالية**

أقيمت هذه البؤرة في شهر أيلول 2024، على أراضي المواطنين المرحلين قسرياً من تجمع أم الجمال في الأغوار الشمالية، تصنف البؤرة على أنها بؤرة رعوية وتحتوي على مجموعة من الحظائر والمشارب المخصصة لرعي الأغنام والمواشي.

- **بؤرة رعوية على أراضي عقربا**

أقيمت هذه البؤرة على أراضي عقربا إلى الغرب من قرية فصايل، وتصنف على أنها بؤرة رعوية، تحتوي البؤرة على مجموعة من الخيام وخزانات المياه والحظائر المعدة لتربية المواشي.

- **بؤرة سكنية على أراضي فرخة**

أقيمت هذه البؤرة في تشرين اول 2024 على أراضي فرخة غرب سلفيت، عراق الصخرة، وتصنف على أنها بؤرة سكنية، تحتوي البؤرة على مجموعة الكرافانات المعدة للسكن.

- **بؤرة رعوية على أراضي نعلين**

أقيمت هذه البؤرة في شهر تشرين الثاني 2024، على أراضي المواطنين شمالي قرية بلعين غربي محافظة رام الله وإلى الغرب من قرية شبتين، وتقع تماماً على جبل العالم، تصنف البؤرة على أنها بؤرة رعوية وتحتوي على مجموعة من حظائر الأغنام.

- **بؤرة سكنية على أراضي جالود**

أقيمت هذه البؤرة في شهر تشرين الثاني 2024، على أراضي المواطنين جنوب شرق محافظة نابلس ، وتقع تماماً على جبل النجمة على أراضي القرية، تصنف البؤرة على أنها بؤرة سكنية وتحتوي على مجموعة من الكرفانات المعدة للسكن.

- **بؤرتان رعويتان على أراضي سلواد**

أقيمت هذه البؤرة في شهر كانون أول 2024، الأولى أقيمت شرقي سلواد في الحوض رقم 8 والثانية إلى الغرب تقع في الحوض رقم 21. تصنف البؤر على أنها بؤر رعوية وتحتوي على مجموعة من الخيام وخزانات المياه ومواشي وسيارات.

- **بؤرة سكنية على أراضي كفر مالك**

أقيمت هذه البؤرة في شهر كانون أول 2024، على أراضي المواطنين في قرية كفرمالك شمال رام الله، وتصنف على أنها بؤرة سكنية وتم شق طريق يصل إليها إلى شارع ألون.

- **بؤرة سكنية على أراضي ترمسعيا**

أقيمت هذه البؤرة في شهر كانون أول 2024، على أراضي المواطنين في قرية ترمسعيا شمال رام الله، في سهل ترمسعيا، تصنف البؤرة على أنها بؤرة سكنية وتحتوي على مجموعة من الكرفانات المعدة للسكن، وتقع جزء من البؤرة في المناطق المصنفة ب.

- **بؤرة سكنية على أراضي بيتللو**

أقيمت هذه البؤرة في شهر كانون أول 2024، على أراضي المواطنين في قرية بيتللو شمال غرب محافظة رام الله، في منطقة جبل مصطفى العلي (تقدر مساحته بـ 2000 دونم و20 ينبوع مياه)، وتحديداً الأراضي القريبة من مستعمرة نحليئيل المقامة على أراضي شرقي القرية، تصنف البؤرة على أنها بؤرة رعوية وتحتوي على مجموعة من الكرفانات المعدة للسكن.

- **عرب المليحات/ على طريق المعرجات / أريحا**

أقيمت هذه البؤرة في كانون أول 2024 على أراضي تجمع عرب المليحات على طريق المعرجات في محافظة أريحا، وتصنف البؤرة على أنها بؤرة رعوية وتحتوي على خيمتين إضافة إلى بركس وخزان مياه ورؤوس الماشية إضافة إلى مشارب مياه للماشية.

- **بؤرة رعوية بالقرب من الديوك التحتا**

أقيمت هذه البؤرة في كانون أول 2024 على أراضي قرية الديوك التحتا في محافظة أريحا، وتصنف البؤرة على أنها بؤرة رعوية وتحتوي على مشارب مياه للماشية إضافة إلى بركسين وخزان مياه والعديد من رؤوس الماشية.

- **بؤرة رعوية في سهل قاعون، بردلة**

أقيمت هذه البؤرة في شهر كانون أول 2024، سهل قاعون، غرب قرية بردلة بالأغوار الشمالية، وتصنف البؤرة على أنها بؤرة رعوية وتحتوي على جرار زراعي وصهريج مياه وأعلافا، وحوالي 30 رأسا من البقر، وتتموضع البؤرة على مقربة من حاجز عسكري لقوات الاحتلال، أقيم قبل حوالي شهرين.

- **بؤرة رعوية على أراضي الجانية وراس كركر**

أقيمت هذه البؤرة في شهر كانون أول 2024 في المنطقة الواقعة إلى الشمال الشرقي من راس كركر. بجانب بؤرة نيريا / القريبة من مستعمرة تلمون، وتصنف البؤرة على أنها بؤرة رعوية وتحتوي على حظائر للأغنام ومشارب وبركسات مخصصة لهذا الغرض.

خارطة تظهر البؤر التي أقامها مستعمرون في العام 2024

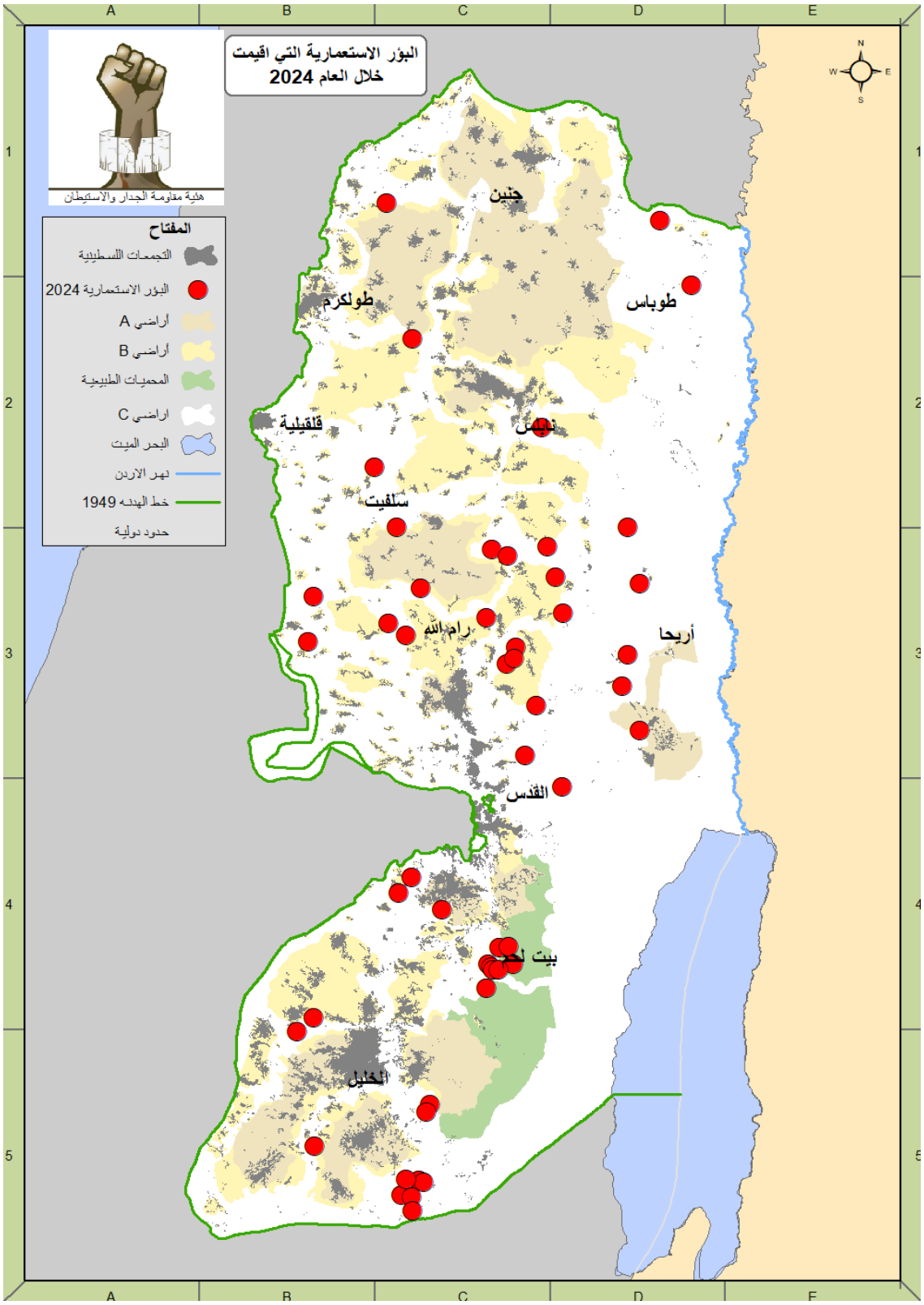

ب: تسوية أوضاع بؤر استعمارية (شرعنة) في العام 2024

منذ مطلع العام الجاري 2024 جرى الإعلان رسمياً من خلال مجموعة من الإعلانات والقرارات، عن تسوية أوضاع "شرعنة" 13 بؤرة وفق المسمى الاحتلالي وتحويلها إلى مستعمرات رسمية تحظى بمخصصات مالية لتطويرها ولشبكة خدمات أساسية من مياه وكهرباء وطرق وأمن، والبؤر المشرعنة الجديدة تقسم إلى قسمين، القسم الأول جاء على مراحل ومن خلال إعلانات وقرارات منفصلة اتخذتها حكومة الاحتلال والجهات التخطيطية في دولة الاحتلال، في الصورة الجانبية يظهر خبراً منقولاً عن موقع القناة السابعة، وهي قناة تابعة لليمين الاستيطاني، تتحدث وبتاريخ 6 نيسان، 2024، عن منح 4 مستعمرات جديدة شارة مستعمرات، أي أنها جاهزة للحصول على خدمات أساسية كاملة وموازنة مخصصة من قبل حكومة الاحتلال، جاء الإعلان على لسان وزير المالية المتطرف بتسلائيل سموتريتش، والمستعمرات المشار إليها في الخبر في الصورة الجانبية هي "مشمار يهودا" وتقع على أراضي العبيدية في بيت لحم، و"أسائيل" في مسافر يطا جنوبي الخليل، "شحريت" غربي سلفيت و"بيت حوجلة" على أراضي محافظة أريحا.

היסטוריה בהתיישבות: הוכרו ארבעה יישובים חדשים

לאחר עשרות שנים של קיפאון היישובים משמר יהודה, עשהאל, שחרית ובית חוגלה קיבלו סמל ישוב. השר בצלאל סמוטריץ': "ממשיכים לעשות היסטוריה".

ערוץ 7

כ"ז באדר ב' תשפ"ד 6.04.24, 23:09

ערוץ 7

1 דקות

יהודה ושומרון | התיישבות | בצלאל סמוטריץ'

עשהאל

צילום: שוקי שילה

ومع أن دولة الاحتلال لم تبدأ على المستوى الفعلي على الأرض بإجراءات تحويل هذه البؤر إلى أحياء تتبع لمستعمرات قائمة أو إلى مستعمرات مستقلة، إلا أن هذه الخطوة تعتبر مقدمة مهمة بحد ذاتها من أجل الوصول بالبؤرة إلى الشكل الثابت بالامتيازات المعروفة، ولعل المتابع لأمر الإجراءات الاستعمارية على الأرض سيلحظ حتماً تصاعداً لافتاً في مسألة تحويل وتسوية أوضاع البؤر الاستيطانية الاستعمارية، لا سيما ترافق كل ذلك مع تكرار الإعلانات التي تقدمها حكومة الاحتلال حول رغبتها بتسوية أوضاع 70 بؤرة استعمارية جديدة، وعلى مستوى الثلاثة أعوام الماضية نلحظ تزايداً كبيرة في هذه القضية، نتناول بالشكل التالي:

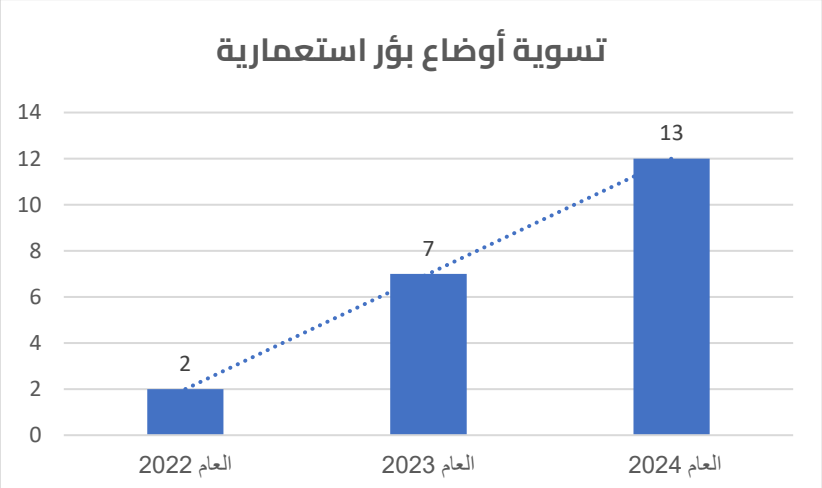

وبحسب معطيات العام 2024، تقسم البؤر الاستعمارية التي أعلنت دولة الاحتلال عن نيتها الشروع بإجراءات التسوية، إلى قسمين، قسم تم الإعلان عنه سابقاً، وجرت جزئياً الشروع بإجراءاتها، وقسم آخر جرى الإعلان عنه من خلال اجتماع الكابينيت يوم 26 حزيران 2024، موزعة كالتالي:

- بؤرة مشمار يهودا، على أراضي العبيدية في محافظة بيت لحم (إقرار مخطط هيكلي)
- بؤرتا أسائيل وأفيجال، على أراضي مسافر يطا، محافظة الخليل (تعديل حدود مستعمرات)[17]
- بؤرة شحاريت/ على أراضي غربي محافظة سلفيت (تعديل حدود مستعمرات)
- بؤرة بيت حوغلة (حجلة)/ على أراضي محافظة أريحا (قرار كابينيت)
- بؤرة أحيا/ أراضي جالود وقريوت (توسيع نفوذ مستعمرة شيلو)[18]
- بؤرة / أراضي قريوت (إقرار مخطط هيكلي لصالح مستعمرة عيلي)[19]
- بؤرة بيني آدم/ أراضي جبع (تعديل حدود مستعمرة جيفع بنيامين)

في حين جاء القسم الثاني من خلال مخرجات اجتماع كابينيت الاحتلال الذي عقد يوم 26 حزيران، 2024، والذي قرر فيه الكابينيت تحويل 5 بؤر استعمارية إلى مستعمرات تحظى بامتيازات ومخصصات وخدمات المستعمرات ، وهي كالتالي:

- بؤرة افيتار، جنوبي محافظة نابلس، على أراضي بيتا وجماعين (قرار كابينيت)[20]
- سدي افرايم – على أراضي بيتين في محافظة رام الله (قرار كابينيت)
- جفعات اساف – على أراضي كفر نعمة وبلعين، محافظة رام الله (قرار كابينيت).
- حالتس – أراضي بيتير، محافظة بيت لحم (قرار كابينيت)[21]– **انظر الخريطة الجانبية**
- ادوريم – على أراضي دورا، محافظة الخليل (قرار كابينيت)

[17] جرت عملية توسيع الحدود في العام 2023، لكن تم منحها شارة "مستعمرة" في العام 2024 في شهر نيسان.
[18] انظر قسم تعديل حدود مستعمرات، الجزء المتعلق بمستعمرة شيلو.
[19] المخطط الهيكلي حمل الرقم יו"ש/ 8/ 237، انظر القسم الخاص بالمخططات الهيكلية لمستعمرات الضفة الغربية
[20] انظر بقسم "نزع الملكية ومصادرة الأراضي" إعلان أراضي دولة لجبل صبيح، وإجراءات تسوية بؤرة أفيتار
[21] انظر قسم "نزع الملكية ومصادرة الأراضي" قرار طاقم الخط الأزرق أراضي بتير تسوية بؤرة حيلتس

خارطة تظهر بعض البؤر التي تم الشروع بتسوية أوضاعها في العام 2024

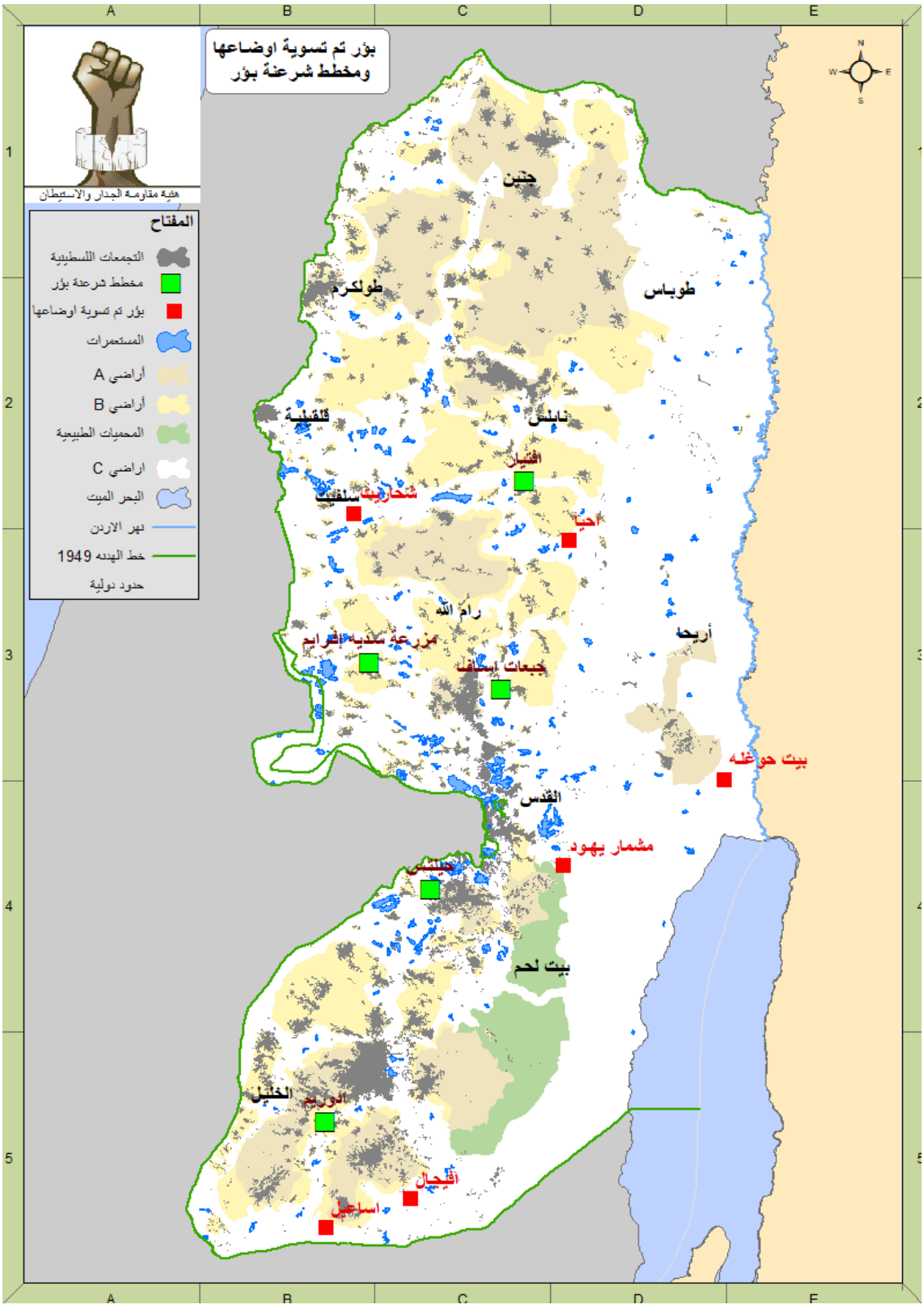

ت: الترحيل القسري للتجمعات البدوية

في الفترة المرصودة في هذا التقرير أدت إجراءات الاحتلال إلى تهجير 7 تجمعات فلسطينية تتكون من 34 عائلة يبلغ عدد أفرادها 215 شخصاً، يضافوا إلى 22 تجمعاً بدوياً فلسطينياً تتكون من 277 عائلة تشمل 1707 فرداً من أماكن سكنهم إلى أماكن أخرى جرت عملية تهجيرها بعد السابع من أكتوبر في العام 2023.

	اسم التجمع	المحافظة	# العائلات	# السكان
1	مطلة ذيب (الجفتلك)	أريحا	2	10
2	عين السخن	الأغوار الوسطى	9	62
3	النصارية	نابلس	5	27
4	الفارسية	الأغوار	1	8
5	وادي عبيات	بيت لحم	1	11
6	أم الجمال	الأغوار	14	84
7	الفاو	الأغوار	2	13
	المجموع		**34**	**215**

خارطة تظهر التجمعات البدوية المرحلة وقربها من البؤر الاستعمارية (بعد 7 أكتوبر 23)

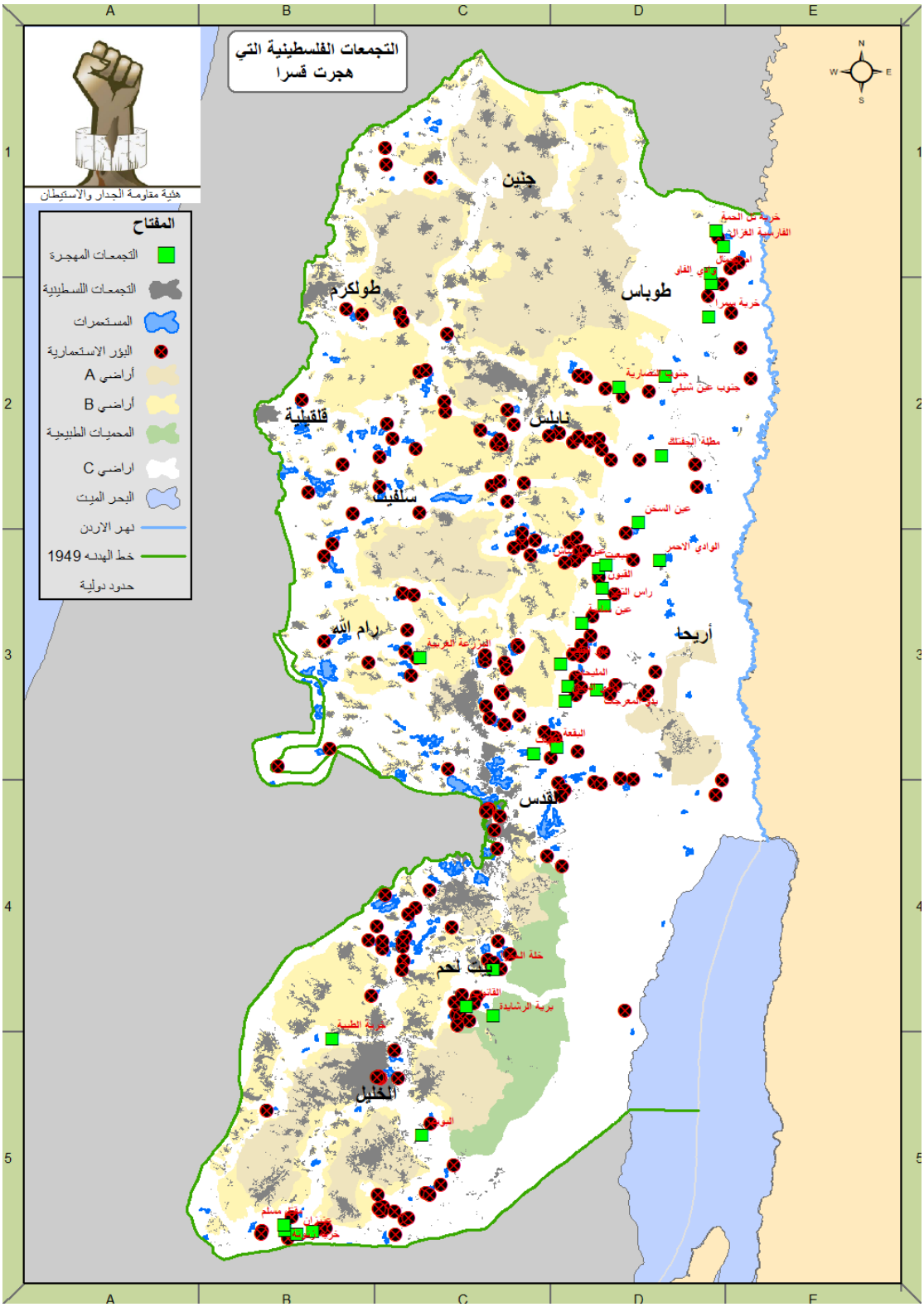

ث: نزع الملكية «مصادرة الأراضي» خلال الفترة التي يغطيها التقرير

خلال الفترة التي يرصدها التقرير، ومنذ مطلع العام **2024**، صادرت سلطات الاحتلال ما مجموعه **46597.41** دونماً (**الدونم 1000 متر مربع**) تحت مسميات مختلفة (إعلان محميات طبيعية، أوامر استملاك، أوامر وضع يد). أصدرت من خلالها **35** أمراً لوضع اليد استهدفت (**1073.16**) دونماً، وأصدرت خمسة أوامر استملاك صادرت ما مجموعه (**803**) دونما، و8 أوامر إعلان أراضي دولة استهدفت (**24,597**) دونماً منها 3 إعلانات لطاقم الخط الأزرق، و6 أوامر لتعديل حدود محمية طبيعية صادرت من خلالها (**20125**) دونماً. وبالمقارنة على صعيد السنوات، ومنذ العام 2015، وحتى نهاية العام 2024، نلحظ تزايداً انفجارياً في معدلات مصادرة الأراضي في السنوات الأخيرة

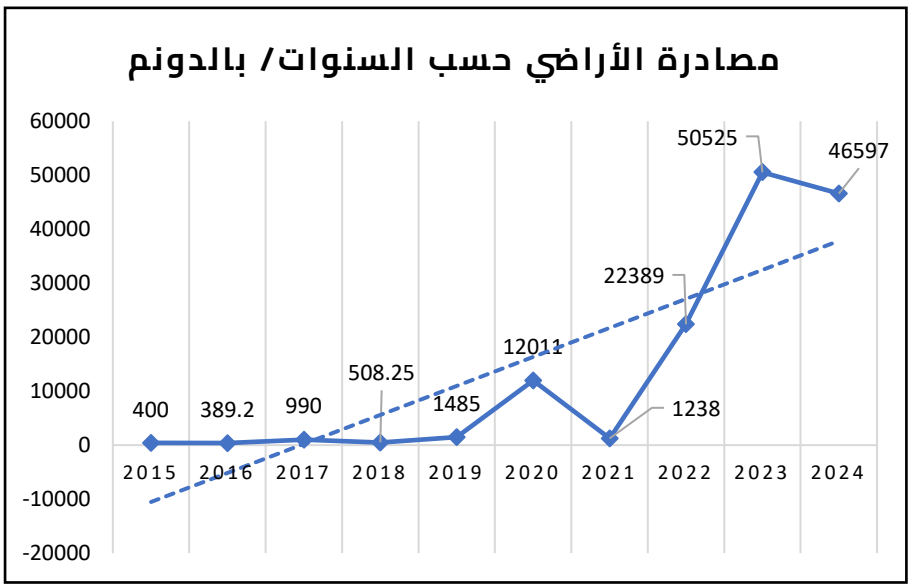

وتحديداً في العامين الأخيرين، لتشكل ذورة كبيرة من ذروات مصادرة أراضي الفلسطينيين منذ مطلع الاحتلال، وتظهر تحليلات عملية مصادرة الأراضي في العام 2024، تركز هذه العمليات في محافظتي نابلس وأريحا ثم طوباس والقدس، حيث استهدفت دولة الاحتلال محافظة نابلس، وتحديداً قرية عقربا بأكبر عملية مصادرة للأراضي منذ أكثر من ثلاثة عقود من خلالي أمري مصادرة تحت مسمى أراضي الدولة، شملت أكثر من 20 ألف دونم، واستهدفت أراضي محافظة أريحا بـ 6 أوامر لتعديل حدود محميات طبيعية، ثم محافظة طوباس بأمر يستهدف محمية طبيعية، وأمر عسكري (وضع يد لأغراض عسكرية وأمنية) طال أكثر من 732 دونماً من أجل إجراء عملية توسعة على موقع عسكري مقام في

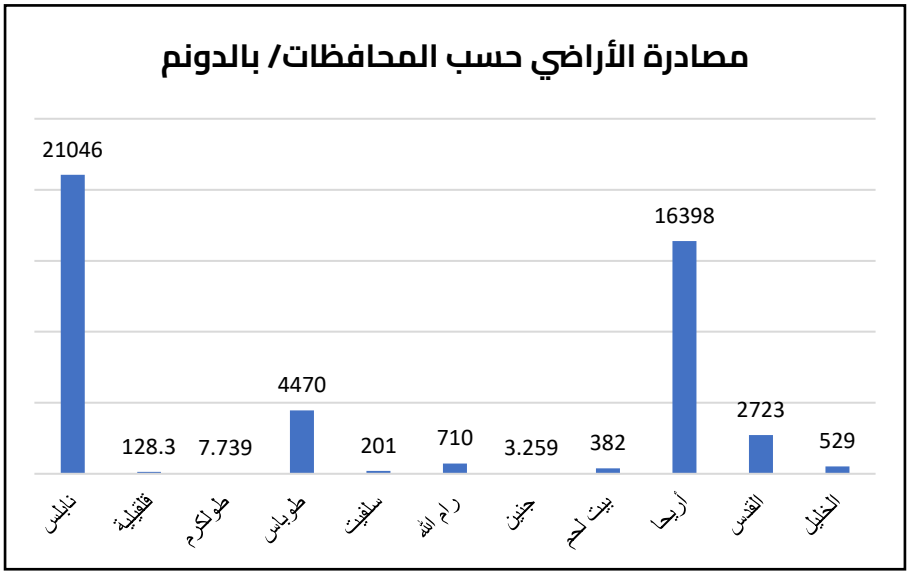

المنطقة، واستهدفت محافظة القدس بأمر مصادرة لصالح أراضي الدولة استهدف بلدات العيزرية وأبو ديس بمجمل مساحة 2640 دونماً من أجل إحداث عملية ربط بين مستعمرتي معاليه أدوميم وكيدار.

تفاصيل الأوامر العسكرية

أولاً: أوامر وضع اليد:

خلال الفترة التي يرصدها التقرير أصدرت سلطات الاحتلال 35 أمراً لوضع يد لأغراض عسكرية وأمنية، وتهدف لمصادرة ما مجموعه 1073 دونماً لأغراض عسكرية وأمنية. ويلاحظ من جملة الأوامر العسكرية الأخيرة، أن من بينها 12 أمراً لوضع اليد جاءت تطبيقاً لمقترح وزير مالية الاحتلال بتسلائيل سموتريتش حول موضوع المناطق العازلة حول المستعمرات، والتي كان جوهر ادعاءه حولها ينطلق من فكرة أمنية تريد ان تستغل ظروف وقوانين الحرب والطوارئ من اجل قضم المزيد من الأراضي، هي أيضاً في جوهرها لا تشكل فقط مناطق عازلة حول المستعمرات وحسب، بل أنها تشكل طوقاً عازلاً حول مساحات شاسعة من الأرض يمنع على المواطنين الوصول لها، ثم أنها ستتكرر لتشمل مزيد من المستعمرات وبالتالي عزل ومنع وصول المواطنين إلى المزيد من الأراضي.

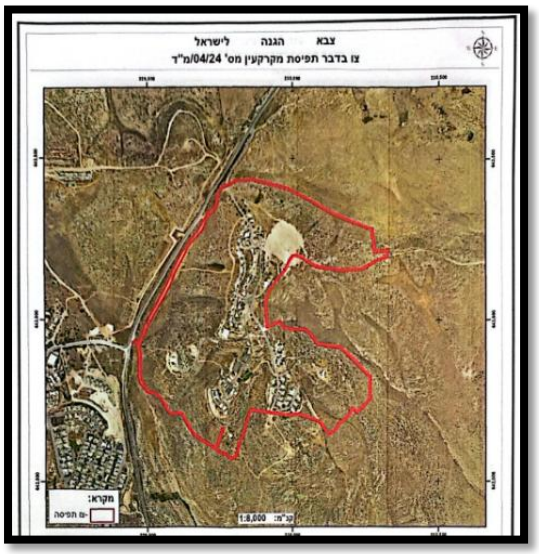

ومن الأمثلة على هذا النوع من الأوامر، الأمر العسكري (وضع يد لأغراض أمنية وعسكرية)، أصدرت سلطات الاحتلال في شهر شباط أمر عسكريا يحمل الرقم (م.د/24/4)، يستهدف 18 دونماً من أراضي دير دبوان شرقي رام الله، ويستهدف الأمر (انظر الخط الأحمر في الخريطة المرفقة) مساحات من الأراضي تحيط بمستعمرة متسبيه داني والتي تمت عملية تسوية أوضاعها (شرعنة) حسب التوصيف الاحتلالي في العام 2022، وتحويلها من بؤرة إلى مستعمرة، ويمنع هذا الإجراء المواطنين من الوصول إلى أكثر من 320 دونماً من أراضي المواطنين في المنطقة. (انظر الخريطة الجانبية)

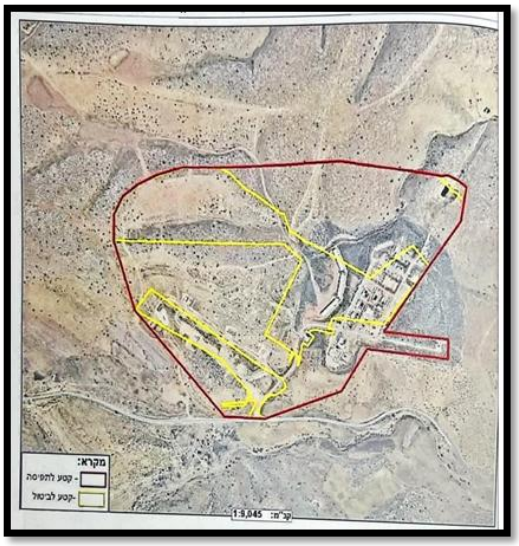

ومن الأمثلة البارزة الأخرى على الأوامر العسكرية الصادرة في العام 2024، الأمر الذي حمل الرقم (ت/25/79) والذي استهدف ما مساحته 732.719 دونما من أراضي قرى بردلة وتياسير في محافظة طوباس وذلك بهدف إعادة تنظيم موقع عسكري مقام في المنطقة وهي المساحة المشار إليها باللون الأحمر في خارطة الأمر العسكري، من خلال إلغاء أمر سابق يسيطر على 275 دونماً وهي المساحة المشار إليها باللون الأصفر، واستبداله بالأمر الجديد الذي يتقاطع مع الشارع رقم 5799، وحمل الأمر العسكري الرقم ت/25/79.

النموذج الثالث على أبرز الأوامر العسكرية الصادرة، هو ما يتعلق بمحافظة سلفيت ففي يوم 12تشرين أول، 2024: استولت دولة الاحتلال على ما مجموعه 53.947 دونماً من أراضي المواطنين في قرية كفل حارس ومدينة سلفيت في محافظة سلفيت، بهدف إنشاء طريق يصل مدخل مدينة سلفيت حتى الشارع الرئيس، ويحرم أهالي محافظة سلفيت من المرور عبر الطريق الرئيس المخصص للمدينة، وحمل الأمر العسكري الرقم ت/24/90 ويسري حتى تاريخ 31 كانون أول، 2027، بالعادة يتم السيطرة على الأراضي المتعلقة بشق الطرق لصالح المواطنين وفق مسمى أمر استملاك، لكن هذه المرة صدر قرار وضع يد محدد زمنيا (حتى تاريخ 2027/12/31) وبعد مراجعة مجموعة من المراجع والوسائل تبين أن جيش الاحتلال يتحايل على المواطنين الذي سيعترضون في المحكمة ضد القرار بالادعاء أن المصادرة جاءت لاعتبارات أمنية، ولكن في حقيقة الأمر أن الأمر العسكري يريد أن يسيطر على مجريات ومآلات الشارع بالحجة الأمنية والعسكرية، دون اعتراض من المواطنين في قضية إغلاق الطريق أمامهم في الشارع الأول الذي تم تخصيصه للمستوطنين فقط، وفتح الطريق الثاني.

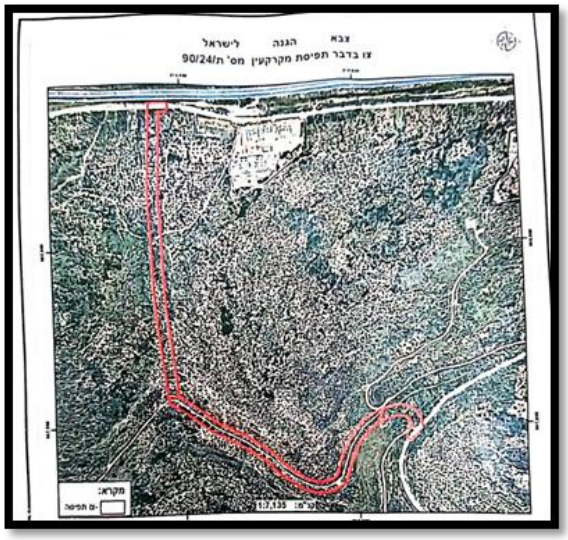

النموذج الرابع من أوامر وضع اليد لأغراض أمنية وعسكرية يتعلق بأراضي بلدتي ترمسعيا وسنجل شمالي محافظة رام الله، حيث أعلن جيش الاحتلال، الثلاثاء 20 آب 2024، عن أمر عسكري جديد يقضي بالاستيلاء على أراضٍ جديدة لتعديل مسار السياج المنوي إقامته بمحاذاة شارع "60" ، المحاذي لبلدتي ترمسعيا وسنجل شمال رام الله. الأمر العسكري يهدف لإجراء تعديلات جديدة على مسار السياج وفق الأمر العسكري الذي أصدرته مطلع العام 2024 والذي يستهدف أراضي البلدتين بحيث أصبحت التوسعة الجديدة شاملة مفرق شارع نابلس القديم المغلق أيضًا. ويتضمن هذا الأمر العسكري مصادرة نحو 28 دونمًا من الأراضي لتنفيذ إغلاق الأراضي، ويقوم بإلغاء وضع اليد على مساحة 18 دونم أخرى تشكل التعديل المنوي إنفاذه على مسار السياج، لكنه وفي شكله النهائي سوف يحول دون وصول أهالي البلدة إلى آلاف الدونمات من الأراضي الزراعية. ويتشابه الأمر العسكري الذي يستهدف أراضي بلدتي سنجل وترمسعيا بالأمر الذي استهدف أراضي قرية عزون شرقي قلقيلية، وتحديداً في شهر تشرين أول 2023، والذي قضى بإقامة سياج شائك يمنع وصول المواطنين إلى الشارع الرئيس، وهو ما بدأ العمل به مطلع هذا العام بشكل واضح.

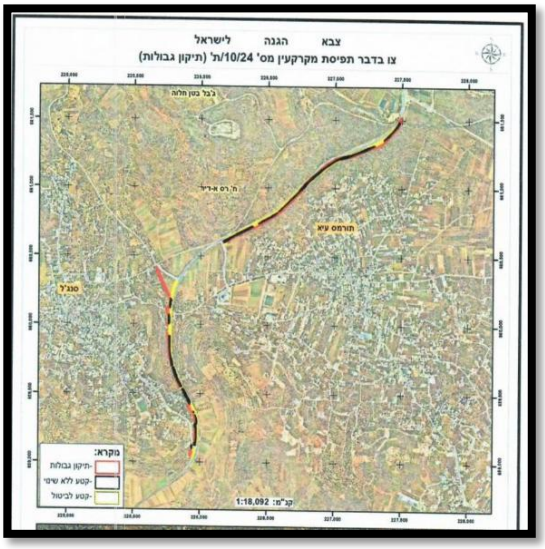

أوامر وضع اليد لأغراض عسكرية وأمنية الصادرة في العام 2024

الرقم	نوع الأمر [22]	رقم الأمر	الموقع	المساحة / الدونم
1	وضع يد	م.د/24/4	دير دبوان/ رام الله	18
2	وضع يد (تم تحديثه)	م.د/23/57	المزرعة الغربية/ رام الله	9.54
3	وضع يد	ت/24/66	ديراستيا، حارس/ سلفيت	4.688
4	وضع يد	ت/24/27	نحالين والجبعة/ يست لحم	5.7
5	وضع يد	ت/24/10	سنجل/ ترمسعيا	29
6	وضع يد	ت/24/31	مخماس/ برقا	6.006
7	وضع يد	ت/24/29	مخماس/برقا	0.107
8	وضع يد	ت/24/43	ياسوڤ/نابلس	13.43
9	وضع يد	ت/24/25	بيتونيا/ رام الله	2.219
10	وضع يد	ت/24/24	اسكاكا/ سلفيت	2
11	وضعد يد	ت/24/61	ن صموئيل، ب اكسا/ القدس	1.012
12	وضع يد	ت/24/20	سبسطية/ نابلس	1.301
13	وضع يد	ت/24/56	برقا/ نابلس	14.682
14	وضع يد	ت/24/54	عورتا، روجيب/ نابلس	30.156
15	وضع يد	ت/24/45	اسكاكا	7.902
16	وضع يد	ت/24/42	الساوية، يتما/ نابلس	9.39
17	وضع يد	ت/24/17	الساوية	3.241
18	وضع يد	ت/24/13	برقة/نابلس	0.379
19	وضع يد	ت/24/64	بني حسان، حارس/ سلفيت	14.389
20	وضع يد	ت/24/66	ديراستيا، حارس/ سلفيت	4.688
21	وضع يد	ت/24/75	يطا/ الخليل	0.767
22	وضع يد	ت/24/73	بورين، مادما، عصيرة القبلية	17.897
23	وضع يد	ت/24/71	بيت ليد/ طولكرم	7.739
24	وضع يد	ت/25/79	بردلة، تياسير/ طوباس	732.719
25	وضع يد	ت/24/81	طوباس	6.712
26	وضع يد	ت/24/80	طوباس	2.791
27	وضع يد	ت/24/82	قلقيلية	2.734
28	وضع يد	ت/24/79	فصايل/ أريحا	8
29	وضع يد	ت/24/65	كفر قدوم/ قلقيلية	57.252
30	وضع يد	ت/24/72	مسحة، سنيريا/ قلقيلية	20.834
31	وضع يد	ت/24/69	جبع/ القدس	26.499
32	وضع يد	ت/24/85	برطعة/ جنين	3.259
33	وضع يد	ت/24/90	كفل حارس، سلفيت/ سلفيت	947.
34	وضع يد	ت/24/56	برقا	5.761
35	وضع يد	ت/24/121	عطارة/ رام الله	1.419
المجموع				1073.16 دونماً

[22] الخلايا باللون الأصفر في الجدول أدناه تشير إلى فرض المناطق العازلة من خلال أوامر وضع اليد وعددها 12 أمر عسكري.

ثانياً: إعلانات أراضي الدولة

شهد العام الحالي 2024 أكبر عملية استيلاء تحت مسمى أراضي الدولة منذ سنوات طويلة تصل إلى ثلاثة عقود، حيث بلغت المساحات التي استولى عليها الاحتلال تحت هذا المسمى ما مجموعه 24,579 دونما من خلال ثمانية إعلانات منفصلة، الأول جرى في شهر شباط واستهدف أراضي العيزرية وأبو ديس واستولى من خلاله الاحتلال على 2640 دونما، والثاني في شهر آذار واستهدف أراضي الأغوار وتحديداً شرقي عقربا وتبلغ مساحتها 8159.8 دونم لصالح إجراء توسعة لمستعمرة "يافيت" المقامة على أراضي المواطنين في قرية فصائل في محافظة أريحا، ثم تبعه إعلان آخر يستهدف منطقة قريبة صادر من خلالها ما مجموعه 12715 دونماً، وإعلان استهدف 172 دونماً من أراضي بيت لحم، ثم الإعلان الذي استهدف أراضي قريتي قبلان وبيتا من أجل تسوية أوضاع بؤرة أفيتار، والأوامر الأخيرة استهدفت أراضي قرى غرب رام الله بـ 441 دونماً، وآخر استهدف أراضي جنوب نابلس وتحديداً قرية بورين، والأخير استهدف قرى شمال غرب القدس وتحديداً قرى قطنة وبدو.

وتنبع خطورة إعلانات أراضي الدولة، أنها الأقرب لصالح تسليمها وتحويلها للمشروع الاستيطاني، بفارق إعلان واحد وهو إذن تخطيط يحول هذه المساحات إلى مناطق مخصص للتوسع الاستعماري كمناطق نفوذ لاستخدام المجالس الاستيطانية.

أن مجمل عمليات إعلانات أراضي الدولة الأخيرة، تهدف إلى إحداث ربط بين مستعمرات قائمة مثلما حدث في حالة مستعمرتي "معاليه أدوميم" و"كيدار"، أو تسوية أوضاع مستعمرات قائمة مثل مستعمرة يافيت على أراضي عقربا، أو من أجل شرعنة بؤرة استعمارية كما حدث بإعلان جبل صبيح، ومن أجل استكمال مصادرات سابقة كما حدث في قرى غرب رام الله، ما يؤدي إلى عزل القرى الفلسطينية وخنقها وإعدام إمكانية تواصلها تمامًا.

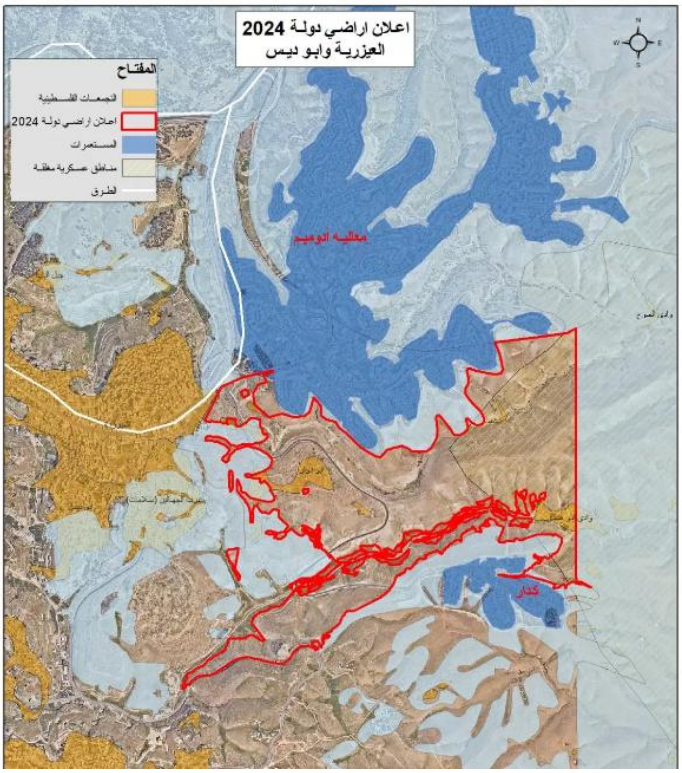

ففي **يوم 29 شباط، 2024** استولت سلطات الاحتلال الإسرائيلي على 2640 دونما من أراضي بلدتي أبو ديس والعيزرية وعرب السواحرة، شرق القدس المحتلة، وفق إعلان تحت مسمى أراضي الدولة، الإعلان يستهدف المساحة التي تقع بين مستعمرتي "كيدار" و"معاليه أدوميم" المقامتين على أراضي المواطنين شرق القدس. وتهدف سلطات الاحتلال من هذا الاستيلاء إلى إحداث تواصل جغرافي بين المستعمرتين المذكورتين، الأمر الذي سيؤدي إلى عزل القدس الشرقية عن سياقها الفلسطيني. بالإضافة إلى أن هذه الخطوة ستؤدي أيضا إلى ربط الأراضي المعلنة كـ"أراضي دولة" في السابق مع الإعلان الجديد، إضافة إلى عزل التجمعات البدوية (وادي أبو هندي وتجمع الأعوج عن العيزرية وأبو ديس)، وإحكام إغلاق السفوح الشرقية.

وعلى صعيد إعلانات طاقم الخط الأزرق، ففي يوم 10 آذار، 2024: ومن أجل مراجعة الحدود المرتبطة بمحافظة الخليل، انعقد طاقم الخط الأزرق التابع للإدارة المدنية الاحتلالية المخصص في مهامه مراجعة الأراضي المعلنة كأراضي دولة، وعلى إثرها قامت بتغيير حدود منطقة معلنة كآراضي دولة منذ العام 1982، التغيير قام بإخراج أراضي من الإعلان، وقام بإضافة مساحات أراضي اخرى للإعلان، المنطقة المستهدفة في محافظة الخليل وتحديداً منطقة يطا/ سوسيا/وادي السويد المساحة التي تمت عملية إخراجها 10 دونم وهي الملونة باللون الأصفر، في حين كانت المساحة التي تمت عملية مصادرتها وإضافتها إلى الأمر السابق تبلغ 19 دونما وهي معلمة [23]باللون الأحمر، في حين أشارت الخارطة أن مجمل المساحة المعلنة في العام 1982 تبلغ مساحتها 90 دونماً.

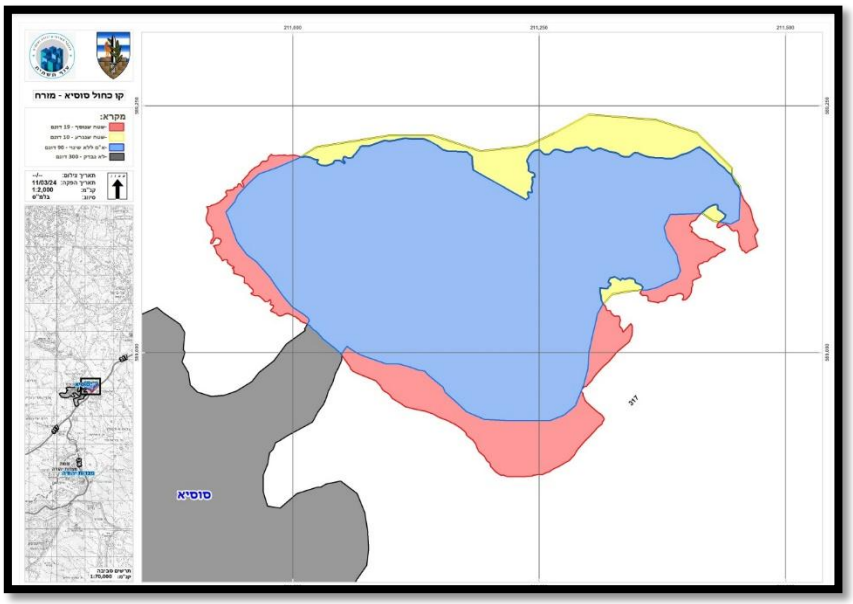

إعلانات أراضي الدولة وطاقم الخط الأزرق الصادرة في العام 2024

الرقم	نوع الأمر	رقم الأمر	الموقع	المساحة / الدونم
1	أراضي دولة	2/24	عقربا/ نابلس	8,159
2	أراضي دولة	3/24	عقربا/ نابلس	12,715.2
3	أراضي دولة	1/24	العيزرية أبو ديس/ القدس	2640
4	أراضي دولة	4/24	التعامرة/ بيت لحم	172
5	أراضي دولة	5/24	بيتا/ نابلس	65.79
6	أراضي دولة	6/24	شبتين دير قديس دير عمار/ رام الله	441
7	أراضي دولة	7/24	عصيرة القبلية، بورين/ نابلس	10.370
8	أراضي دولة	8/24	قطنة، بدو/ القدس	54.79
9	طاقم الخط الأزرق	--	سوسيا/ الخليل	19
10	طاقم الخط الأزرق	--	بيت أمر، بيت فجار/ الخليل	116.2
11	طاقم الخط الأزرق	--	المخرور، بيتير/ بيت لحم	203.9
المجموع				24,597 دونماً

[23] انظر مقال: "إعلان طاقم الخط الأزرق ... تأبيد المصادرة دون أدنى حق"، على موقع الهيئة الإليكتروني www.cwrc.ps

خارطة تظهر مواقع الأراضي التي تم إعلانها كأراضي دولة 2024

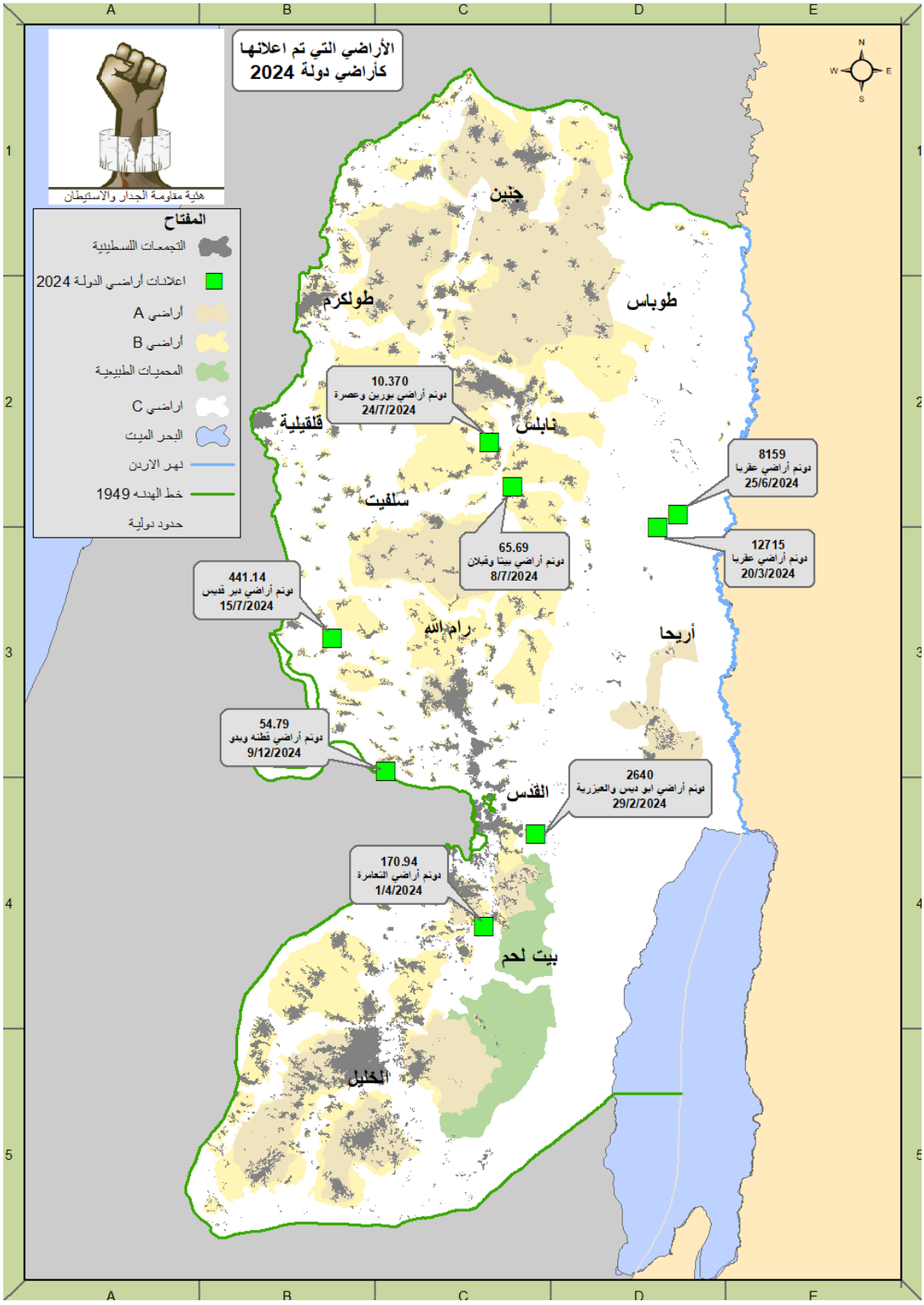

ثالثاً: أوامر الاستملاك

أصدرت سلطات الاحتلال في العام 2024 ما مجموعه 4 أوامر استملاك[24]، طالت 803 دونما من أراضي المواطنين في محافظات رام الله الخليل والقدس وسلفيت وقلقيلية، وتنتهج دولة الاحتلال مجموعة من الإجراءات من أجل السيطرة ومصادرة الأراضي الفلسطينية منها أوامر الاستملاك وأراضي الدولة وأوامر وضع اليد لأغراض عسكرية، تتحايل من خلالها على القانون الدولي الذي يشترط في حالة أوامر الاستملاك انتفاع جمهور المواطنين الواقعين أسفل الاحتلال من هذه الإجراءات، إلا أنها بتخصيصها هذا النوع من الأوامر لصالح المستعمرين وإبقاءها وسيلة للتحكم بحياة المواطنين تضاف إلى جملة المخالفات الجسيمة والتلاعب على القانون الدولي، وإن سمحت لأصحاب الأرض باستخدامها إلا أنها تبقيها وتخضعها لمزاجية القوة القائمة بالاحتلال.

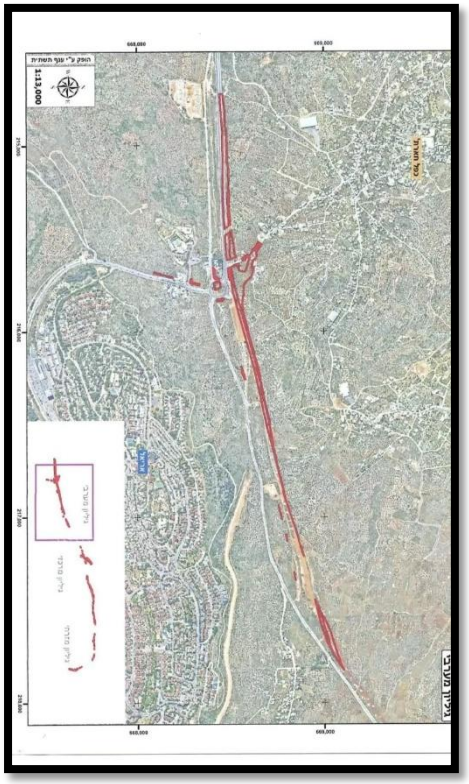

ومن أبرز أوامر الاستملاك الصادرة في العام 2024، أمر الاستملاك الخاص بمحافظة سلفيت (**انظر الخريطة الجانبية**)، ففي يوم 11 تشرين ثاني، 2024: استولت دولة الاحتلال على 166.742 دونما من أراضي المواطنين شمال شرق سلفيت، من خلال أمر استملاك يهدف للاستيلاء على مساحات من أراضي المواطنين في قرى ياسوف، ومردا، وكفل حارس، وجماعين، بهدف توسعة شارع "عابر السامرة 505"، بامتداد يصل من حاجز زعترة وصولاً إلى دوار بلدة كفل حارس.

أوامر الاستملاك الصادرة في العام 2024

الرقم	نوع الأمر	رقم الأمر	الموقع	المساحة / الدونم
1	أمر استملاك	ه3/24	سلواد، ديردبوان.. رام الله	66.762
2	أمر استملاك	ه95/4/	بني نعيم/ الخليل	385
3	أمر استملاك	هـ/1/83/ - ه/5/94- ه/1/95	سلواد، برقا، ديردبوان، مخماس	137.615
4	أمر استملاك	هـ/4/24	ياسوف، ومردا، وكفل حارس، وجماعين	166.742
	أمر استملاك	ه/2/24	قلقيلية، حبلة/ قلقيلية	47.3
المجموع				803.419 دونماً

[24] انظر: "تقديرات موقف حول آليات الاحتلال للسيطرة على الأرض الفلسطينية"، على موقع الهيئة الإليكتروني www.cwrc.ps .

رابعاً: تعديل حدود المحميات الطبيعية

أصدرت سلطات الاحتلال في العام 2024 ما مجموعه 6 أوامر تستهدف المحميات الطبيعية الفلسطينية، ونتج عن هذه الأومر مصادرة 20 ألف دونم، تركزت في محافظات طوباس وأريحا ورام الله، ويعتبر الإعلان عن الأراضي كمحمية طبيعية وفق الأوامر العسكرية الاحتلالية، آلية للسيطرة على الأرض الفلسطينية من أجل نزع ملكيتها، وتمتاز الأراضي التي تستهدفها سلطات الاحتلال بهذا النوع من الأوامر العسكرية بخصوبتها الأمر الذي يجلعها عرضة في أي لحظة لإعلانها محمية طبيعية أو حدائق وطنية، بالرغم من كون هذه الأراضي يتم زراعتها وحراثتها باستمرار من قبل أصحابها، وبمجرد أن يتم إعلان هذه الأراضي كمحميات طبيعية يمنع على الفلسطينيين من دخولها، لكن الأخطر في هذا كله، أن أمر هذا النوع من الأوامر العسكرية، أصبح مكشوفاً، من حيث أنه يشكل تمهيداً لتسليم هذه الأراضي لصالح المشروع الاستيطاني، كما حدث سابقاً مع محمية جبل أبو غنيم وكيف وصل بها الحال لتصبح واحدة من أكبر المستعمرات التي تقضم أراضي القدس، وكذلك كما الحال في وادي قانا بين محافظتي قلقيلة وسلفيت، ورغم أن الاحتلال قد بنى على أجزاء من هذه المحميات أكثر من مستعمرة، مثل مستعمرة الكناة في محافظة سلفيت ومستوطنات ريحان وشاكيد وحومش وغيرها المقامة على محميات طبيعية في محافظة جنين، ومستوطنة ألون موريه في محافظة نابلس.

ومن أبرز نماذج المصادرة بحجة المحميات الطبيعية في العام 2024، الامر العسكري الصادر في شباط، 2024 حيث أصدرت سلطات الاحتلال أمراً عسكرياً يقضي بزيادة مساحة الأراضي الفلسطينية التي سوف تخضع لسيطرتها في محمية فصايل بواقع 5,229 دونما إضافية عن الامر العسكري الإسرائيلي الصادر في العام 1983. وتتوسط الأراضي الفلسطينية المستهدفة بالأمر العسكري مستوطنتي فصايل (من الشرق) ومعاليه أفرايم (من الشمال) \الامر العسكري الإسرائيلي صدر لأول مرة بتاريخ الخامس من شهر اذار من العام 1983 والذي بموجبه تم تعيين 7,905 دونما من الأراضي الفلسطينية الواقعة في محافظتي نابلس ورام الله، على انها محمية طبيعية.

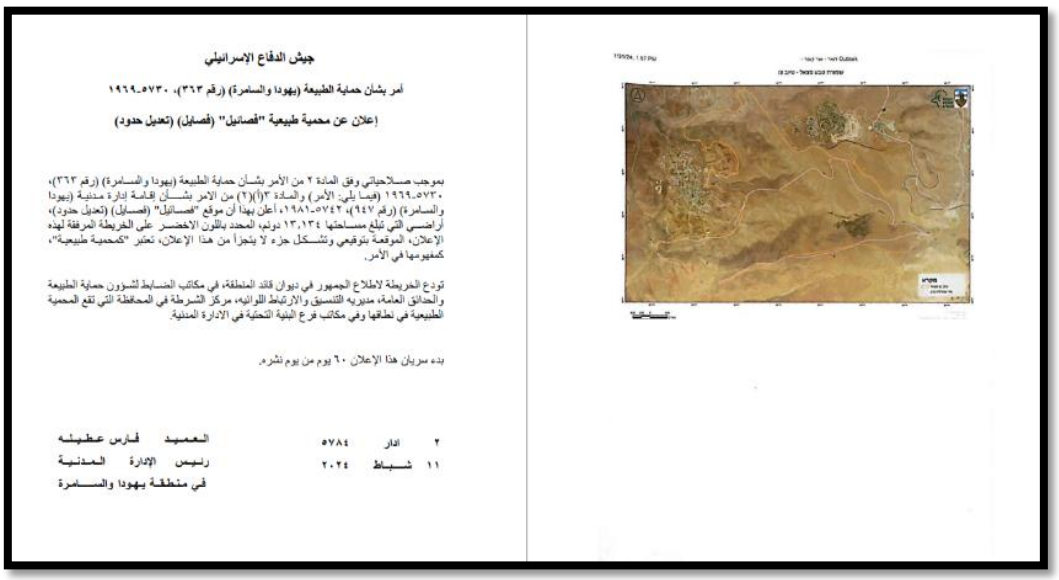

جيش الدفاع الإسرائيلي

أمر بشأن حماية الطبيعة (يهودا والسامرة) (رقم ٣٦٣)، ٥٧٣٠-١٩٦٩

إعلان عن محمية طبيعية "فصائيل" (فصايل) (تعديل حدود)

بموجب صلاحياتي وفق المادة ٢ من الأمر بشأن حماية الطبيعة (يهودا والسامرة) (رقم ٣٦٣)، ٥٧٣٠-١٩٦٩ (فيما يلي: الأمر) والمادة ٣(أ)(٢) من الامر بشأن إقامة إدارة مدنية (يهودا والسامرة) (رقم ٩٤٧)، ٥٧٤٢-١٩٨١، أعلن بهذا أن موقع "فصائيل" (فصايل) (تعديل حدود)، أراضي التي تبلغ مساحتها ١٣,١٣٤ دونم، المحدد باللون الاخضر على الخريطة المرفقة لهذه الإعلان، الموقعة بتوقيعي وتشكل جزء لا يتجزأ من هذا الإعلان، تعتبر "كمحمية طبيعية"، كمفهومها في الأمر.

تودع الخريطة لاطلاع الجمهور في ديوان قائد المنطقة، في مكاتب الضابط لشؤون حماية الطبيعة والحدائق العامة، مديريه التنسيق والارتباط للوالية، مركز الشرطة في المحافظة التي تقع المحمية الطبيعية في نطاقها وفي مكاتب فرع البنية التحتية في الإدارة المدنية.

بدء سريان هذا الإعلان ٦٠ يوم من يوم نشره.

العميد فارس عطيه
رئيس الإدارة المدنية
في منطقة يهودا والسامرة

٢ اذار ٥٧٨٤
١١ شباط ٢٠٢٤

أوامر تعديل حدود المحميات الطبيعية الصادرة في العام 2024

الرقم	نوع الأمر	رقم الأمر	الموقع	المساحة / الدونم
1	تعديل محمية طبيعية		أم زوقا/ الأغوار الشمالية	3727
2	تعديل محمية طبيعية	30 (363)	وادي درجة/ أريحا	4728
3	تعديل محمية طبيعية	32 (363)	هاسلفادور/ فصايل	20
4	تعديل محمية طبيعية	29 (363)	خروبة، الجفتلك/ أريحا	2894
5	تعديل محمية طبيعية		قانا وأسمر	6,441
6	تعديل محمية طبيعية		فصايل، نابلس/ رام الله	5,229
المجموع				20125 دونماً

ج: توسيع حدود مستعمرات ومجالس إقليمية

يظهر عنوان مناطق نفوذ المستعمرات في السنوات الأخيرة باعتباره عنواناً مهماً وخطيراً في آليات التمدد والسيطرة على الأرض الفلسطينية، وتتزايد إجراءات سلطات الاحتلال في مسألة قضم الأرض الفلسطينية من هذه الزاوية بشكل لافت وكبير، مما يحيل العملية الاستيطانية الاستعمارية برمتها إلى التشبيه الشهير: المشروع الاستعماري مثل كرة النار المتدحرجة، فما أن تتوسع مستعمرة في منطقة نفوذها سرعان ما تبدأ دولة الاحتلال بمصادرة المزيد من الأراضي واعتبارها مناطق نفوذ جديدة.

فقد عرّف الأمر العسكري الصادر عن سلطات الاحتلال في العام 1979 والذي حمل الرقم رقم (783)[25] منطقة نفوذ المستعمرة بأنها "المساحة التي تحمل اسم المستعمرة والمعلمة باللون المشار إليه على خارطة المستعمرة ذاتها، والموقعة من القائد العسكري للضفة الغربية، وحسبما يتم تعديلها من وقت لآخر بواسطته". وهي بهذا المعنى تمثل حدود الحيز المكاني سواء القائم أو المخصص للتوسع المستقبلي العمراني لكل مستعمرة، إلا أن هذا الحيز يتمتع باستمرارية التغير والتطور والاتساع .

ووفقاً للبيانات المتوفرة لدى هيئة مقاومة الجدار والاستيطان، فإن مجموع مساحات مناطق نفوذ المستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية، يبلغ 550 كم^2، تمثل ما نسبته 10% من مجموع مساحة الضفة الغربية. دخول الفلسطينيين إلى هذه المناطق، بمن فيهم مالكو الأراضي الخاصة المتضمنة ضمن حدود مناطق النفوذ، محظور دون تصريح من القائد العسكري، بناء على الإعلان العسكري الصادر عن قائد الضفة الغربية الجنرال "غابي اوفير" بتاريخ 28 آذار 1997.

أولاً: توسيع منطقة نفوذ مجلس إقليمي غور الأردن

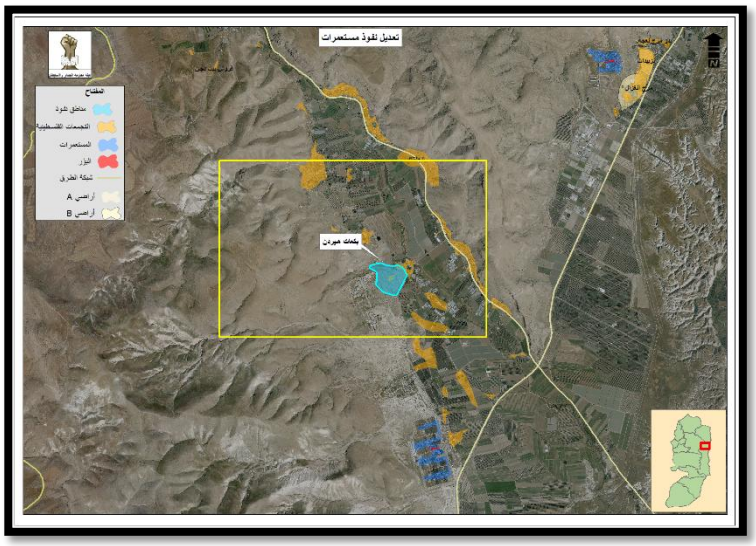

أعلنت الإدارة المدنية يوم 31 آذار، 2024 عن نيتها إضافة مساحة تبلغ 206.3 دونمًا إلى منطقة نفوذ المجلس الاستيطاني غور الأردن (بكعات هيردين)، المتموضعة على أراضي قرية الجفتلك في المنطقة المصنفة ج، المنطقة التي خصصتها الإدارة المدنية لإلحاقها بمنطقة نفوذ المجلس الإقليمي الاستيطاني هي موقع أثري يسمى تل المزار. ونظراً لوجود موقع أثري في المنطقة، يتم ضمه ضمناً إلى منطقة نفوذ استيطانية، فإن نية دولة الاحتلال تكمن في إقامة بناء استيطاني على شكل مزار أثري أو معلم سياحي يخدم المستعمرين في المنطقة بالنظر إلى أن المنطقة التي سيتم ضمها لا تتداخل مع مناطق تتبع لمستعمرات كمناطق نفوذ أو قريبة منها.

[25] أمر بشأن إدارة المجالس الإقليمية (يهودا والسامرة) (رقم 783) لسنة 1979.

ثانياً: توسع منطقة نفوذ مستعمرة شيلو لتسوية أوضاع "شرعنة" بؤرة أحيا

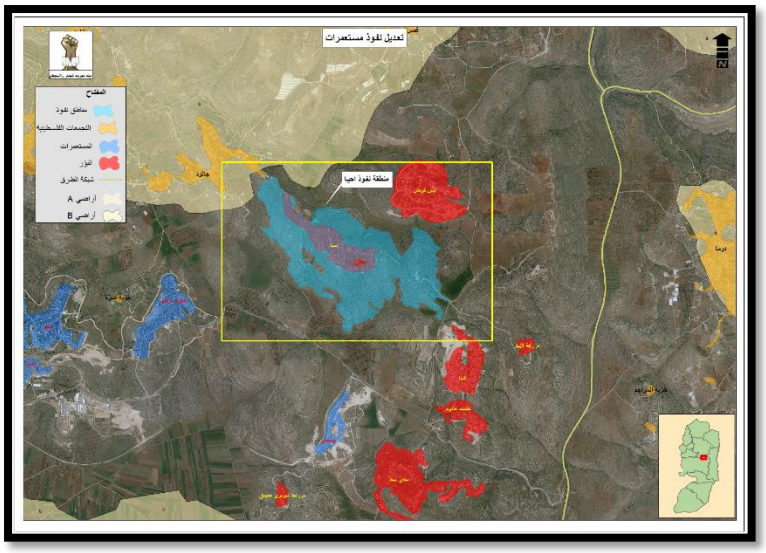

أعلنت الإدارة المدنية يوم 26 آذار، 2024 عن نيتها تسوية أوضاع (شرعنة) بؤرة أحيا الاستعمارية من خلال ضمها إلى منطقة نفوذ مستعمرة شيلو المقامة على أراضي المواطنين شمالي محافظة رام الله، مما يسمح ببدء التخطيط لتنظيم البؤرة الاستعمارية.

وتتموضع البؤرة "أحيا" إلى الشرق من "شيلو". وبالتالي ستتعامل سلطات الاحتلال مع البؤرة باعتبارها حياً استعماريا يتبع لمستعمرة شيلو التي قام الاحتلال بإقامتها عام 1997

ثالثاً: توسيع منطقة نفوذ مستعمرة طانا عومريم

أعلنت الإدارة المدنية يوم 3 أيلول، 2024 عن نيتها إضافة مساحة تبلغ 300 دونمًا إلى منطقة نفوذ مستعمرة طانا عومريم، المتموضعة على أراضي الظاهرية جنوبي محافظة الخليل. في تمدد جديد للمستعمرة، وتحديداً بعد قرار طاقم الخط الأزرق للعام 2015، هذه التوسعة تنطوي على إحداث عملية حصار لتجمعات عرب فريجات ودير سعيدة ودير الهوى وخربة الرهوة مما يؤدي إلى توسع بمقدار 2400 دونم إلى الجنوب الغربي من المستعمرة.

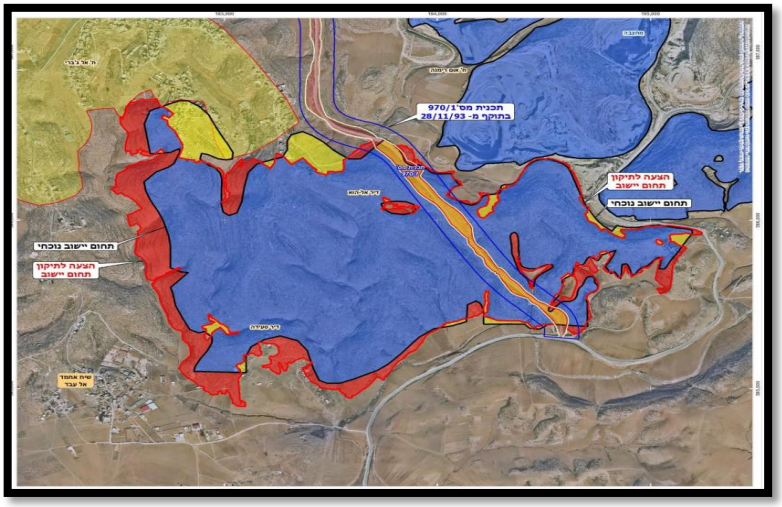

رابعاً: توسيع منطقة نفوذ مستعمرة جيفع بنيامين

أعلنت الإدارة المدنية يوم 23 كانون أول، 2024 عن نيتها إضافة مساحة تبلغ 1100 دونمًا إلى منطقة نفوذ مستعمرة جيفع بنيامين/ آدم، المقامة على أراضي المواطنين في قرية جبع في محافظة القدس، وتشير المعطيات المكانية الناتجة عن هذا الإعلان أن دولة الاحتلال تنوي أن تسوي أوضاع بؤرة استعمارية غير قانونية مقامة على أراضي المواطنين من خلالها ضمها إلى منطقة نفوذ المستعمرة، وهي بؤرة أطلق عليها اسم "بني آدم" أقيمت في العام 2006، ويذكر أن دولة الاحتلال، وفي نهاية العام 2023، قامت بإعلان ما مجموعه 501 دونماً من أراضي قرية جبع كأراضي دولة، في محاولة منها لإحداث تواصل جغرافي بين مستعمرة جيفع بنيامين/ آدم، والبؤر المحيطة، وتأتي التوسعة الجديدة على أراضي مصادرة ومعلنة أراضي دولة في السابق.

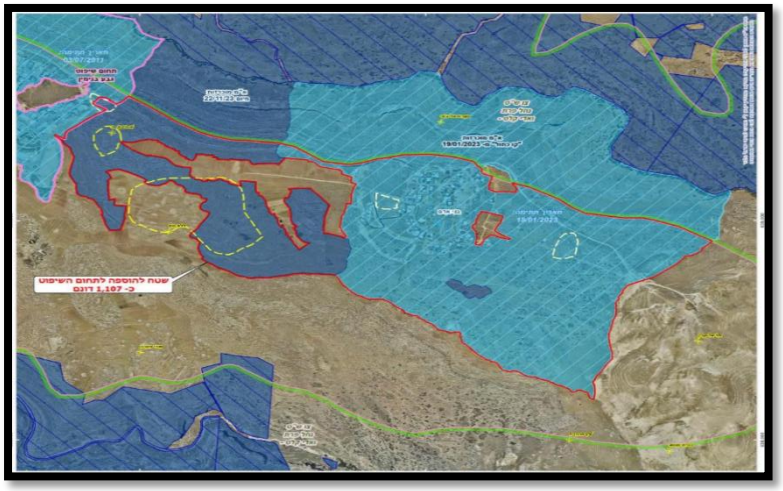

ح: صفقات تسجيل الأراضي[26]

تواصل سلطات الاحتلال الاستعماري تقديم التسهيلات وتوفير المناخات الملائمة والضرورية لتشجيع قيام مؤسسات وشركات استعمارية إسرائيلية بالاستيلاء على الأراضي والعقارات الفلسطينية الخاصة سواء عبر تعديل القوانين المحلية التي وضعت لحماية تلك الأراضي من التسرب لجهات أجنبية، وسن تشريعات جديدة بأوامر عسكرية لتحقيق هذا الهدف، أو عبر تقديم المساعدة والحماية وعدم مساءلة المزورين عن جرائمهم المرتكبة.

ويتكاثر دور الشركات الاستيطانية في محاولات الحصول على ملكية الأراضي بتزييف وتزوير ملكيتها من خلال بيوعات مشبوهة تبرع بها الشركات الاستيطانية، ويكمن دور هيئة مقاومة الجدار والاستيطان في متابعة الإعلانات والاعتراض على هذا النوع من الصفقات والطعن في عمليات البيع فيها، وتعتقد الهيئة أن كل البيوعات المرفقة بالشروحات نتيجة عمليات تزوير ممنهجة تقوم بها الشركات الاستعمارية الاستيطانية، وخلال العام 2024، رصدت هيئة مقاومة الجدار والاستيطان 20 صفقة عقارية، كان الهدف منها تغيير وتزوير ملكية أراض فلسطينية لصالح شركات استيطانية تعنى بتغيير ملكية وأساس الأرضي.

رقم الصفقة	اسم الشركة	تاريخ الإعلان	المساحة / دونم	الموقع
9056-1	أحراش – القانة م.ض	16 شباط	90.077	حارس /سلفيت
10487	رنتا استثمار وتطوير م.ض	15 آذار	23.85	جبع/القدس
10499	بركات الراب/ جفعات زئيف م.ض	15 آذار	20.533	بيتونيا/ رام الله
10477	رنتا استثمار وتطوير م.ض	15 آذار	6.191	بيتونيا/ رام الله
9066/1	أحراش – القانة م.ض	12 نيسان	9.168	سنيريا/ قلقيلية
9674/2	شفيلي هبراحيم/ الكنا	17 حزيران	47.489	الزاوية/ سلفيت
9446/1	عزيس/ القنا م.ض	31 أيار	115.128	جيوس/ قلقيلية
9674/2	شيفلي هبراحيم/ الكنا	28 حزيران	47.489	الزاوية/ سلفيت
9482/2	بوني تسافون/ كدوميم م. ض	28 حزيران	110.196	كفر قدوم/ قلقيلية
9481/2	بوني تسافون/ كدوميم م. ض	28 حزيران	60.262	كفر قدوم/قلقيلية
9466/2	مكتب التسجيل / أرئيل	12 تموز	154.127	ديراستيا، كفل حارس/ سلفيت
9559/2	بوني بسجت، م. ض.	30 آب	35.798	الزاوية/ سلفيت
9681/2	بوني معلة م. ض.	30 آب	38.384	مسحة/ سلفيت
9603/2	بوني بسجت/ شعري تكفا	27 أيلول	11.947	سنيريا/ قلقيلية
9602/2	بوني بسجت/ شعري تكفا	28 أيلول	17.894	سنيريا/ قلقيلية
9482/2	بوني تسافون/ كدوميم م. ض	8 تشرين ثاني	110.196	كفر قدوم/ قلقيلية
9062/2	يوسف 2000 مكركعين م. ض	15 كانون أول	40.022	بروقين/ سلفيت
9738/2	شخونات هينقنف ارانيت	13 كانون أول	25	كفر برا
9791/2	شخونات هفعمون صوفيم م.ض	13 كانون أول	24.051	جيوس/ قلقيلية
10520	متسبيه عتعاسيه م.ض	13 كانون أول	70.359	كفر صور/ طولكرم

[26] تم إعداد هذ الجزء من التقرير بالتعاون مع جمعية الدراسات العربية/ القدس

خ: إعادة الاستيطان إلى مستعمرات مخلاة

في العام 2005 أخلى الاحتلال أربع مستعمرات من منطقة شمال الضفة الغربية وتحديداً تلك التي تحيط مدينة جنين، وهي مستعمرات غانيم وكاديم وصانور وحومش، تحت طائلة قرار حكومي جرى تشريعه في ذات العام في كنيست الاحتلال وأطلق عليه حينها قانون فك الارتباط عن الفلسطينيين، وبالرغم من ذلك القرار، إلا أن الاحتلال لم يفارق المستعمرات المخلاة، ومنع على الفلسطينيين العودة إليها، وبالرغم من الكثير من القرارات التي سنتها المحكمة العليا الاحتلالية بضرورة إخلاء (حومش تحديداً) من المستعمرين الذين أقاموا مدرسة دينية أصبحت لاحقاً نواة لتفريخ المستعمرين المتطرفين وبؤرة لانطلاق الكثير من الإرهابيين لتنفيذ الاعتداءات على القرى الفلسطينية القريبة، إلا أن قرارات المحكمة لم تنفذ.

وكما أوردنا سابقاً، وبالرغم من سماح المحكمة العليا الإسرائيلية في أكثر من قرار بعودة الفلسطينيين لأراضيهم وحظر دخول الإسرائيلي (جندي، مدني، مستعمر) إليها (حسب نص قرار المحكمة)، إلا أن المستعمرين لم يتقبلوا ذلك وواصلوا اقتحامها، كما أعلن جيش الاحتلال المكان منطقة عسكرية مغلقة.

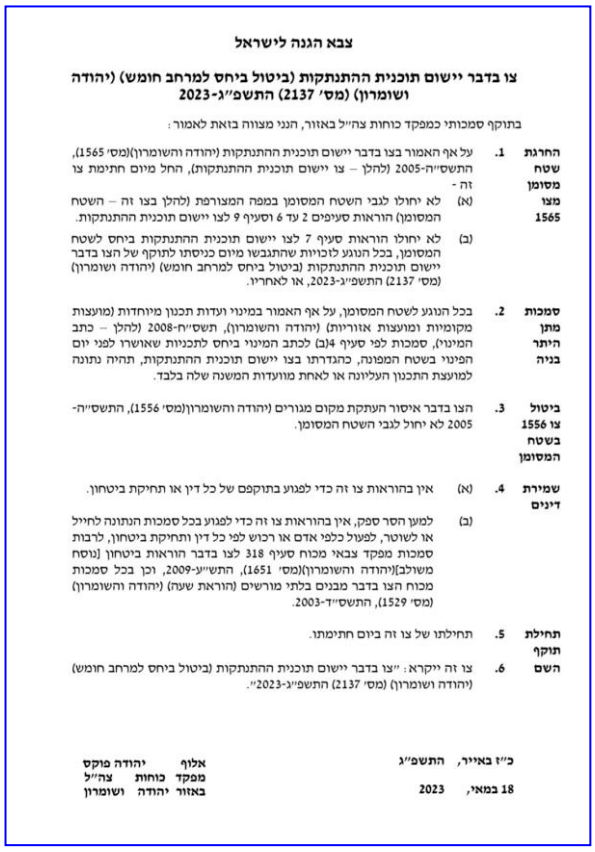

צבא הגנה לישראל

צו בדבר יישום תוכנית ההתנתקות (ביטול ביחס למרחב חומש) (יהודה ושומרון) (מס' 2137) התשפ"ג-2023

בתוקף סמכותי כמפקד כוחות צה"ל באזור, הנני מצווה בזאת לאמור:

החרגת שטח מסומן מצו 1565

1. על אף האמור בצו בדבר יישום תוכנית ההתנתקות (יהודה והשומרון)(מס' 1565), התשס"ה-2005 (להלן – צו יישום תוכנית ההתנתקות), החל מיום חתימת צו זה -

(א) לא יחולו לגבי השטח המסומן במפה המצורפת (להלן בצו זה – השטח המסומן) הוראות סעיפים 2 עד 6 וסעיף 9 לצו יישום תוכנית ההתנתקות.

(ב) לא יחולו הוראות סעיף 7 לצו יישום תוכנית ההתנתקות ביחס לשטח המסומן, בכל הנוגע לזיכויות שהתגבשו מיום כניסתו לתוקף של הצו בדבר יישום תוכנית ההתנתקות (ביטול ביחס למרחב חומש) (יהודה ושומרון) (מס' 2137) התשפ"ג-2023, או לאחריו.

סמכות מתן היתר בניה

2. בכל הנוגע לשטח המסומן, על אף האמור במינוי ועדות תכנון מיוחדות (מועצות מקומיות ומועצות אזוריות) (יהודה והשומרון), תשס"ח-2008 (להלן – כתב המינוי), סמכות לפי סעיף 4(ב) לכתב המינוי ביחס לתכניות שאושרו לפני יום הפינוי בשטח המפונה, כהגדרתו בצו יישום תוכנית ההתנתקות, תהיה נתונה למועצת התכנון העליונה או לאחת מוועדות המשנה שלה בלבד.

ביטול צו 1556 בשטח המסומן

3. הצו בדבר איסור העתקת מקום מגורים (יהודה והשומרון)(מס' 1556), התשס"ה-2005 לא יחול לגבי השטח המסומן.

שמירת דינים

4. (א) אין בהוראות צו זה כדי לפגוע בתוקפם של כל דין או תחיקת ביטחון.

(ב) למען הסר ספק, אין בהוראות צו זה כדי לפגוע בכל סמכות הנתונה לחייל או לשוטר, לפעול כלפי אדם או רכוש לפי כל דין ותחיקת ביטחון, לרבות סמכות מפקד צבאי מכוח סעיף 318 לצו בדבר הוראות ביטחון [נוסח משולב](יהודה והשומרון)(מס' 1651), התש"ע-2009, וכן בכל סמכות מכוח הצו בדבר מבנים בלתי מורשים (הוראת שעה) (יהודה והשומרון) (מס' 1529), התשס"ד-2003.

תחילת תוקף

5. תחילתו של צו זה ביום חתימתו.

השם

6. צו זה ייקרא: "צו בדבר יישום תוכנית ההתנתקות (ביטול ביחס למרחב חומש) (יהודה ושומרון) (מס' 2137) התשפ"ג-2023".

כ"ז באייר, התשפ"ג
18 במאי, 2023

אלוף יהודה פוקס
מפקד כוחות צה"ל
באזור יהודה ושומרון

لكن وفي مطلع العام 2023 وعقب تشكيلة حكومة الاحتلال الأكثر يمينة وفاشية وتطرفا، أدت التفاهمات الائتلافية التي تم سنها بين أحزاب الحكومة إلى إجراء تعديل خطير على قانون فك الارتباط، يسمح بموجبه بعودة الاستيطان إلى شمال الضفة الغربية من بوابة مستعمرة حومش، (اخليت عام 2005، أصبحت بؤرة على شكل مدرسة دينية في العام 2021، والآن بدأ العمل لتحويلها إلى مستعمرة مرة أخرى، ثم قرار تنفيذي من الجيش في العام 2023 يسمح بالعودة إليها"انظر الأمر التنفيذي رقم 2137 في الأعلى").

وفي شهر حزيران، من العام 2024، أصدر وزير الأمن في دولة الاحتلال أمراً تنفيذياً جديداً، يسمح من خلاله بالاستيطان من جديد في المستعمرات الثلاث الأخرى، ليضاف هذا الأمر إلى ما بدأه الاحتلال بالعودة تماماً من جديد إلى هذه المناطق، لكن وبالرغم من تصريحات الاحتلال وأوامره تشير تقارير وتقديرات داخل دولة الاحتلال

وبالنظر إلى الوضع القانوني للأراضي التي استولت عليها دولة الاحتلال لصالح هذه المستعمر ة، فإن كل الأراضي التي أقيمت عليها المستعمرة تعتبر أراضي خاصة، أي أنها مملوكة لفلسطينيين وفق وثائق رسمية، لم تستطع دولة الاحتلال وعبر كل أدواتها المعروفة لسلب الأرض والاستيلاء عليها من إعلانها كأراضي دولة، وهي الوسيلة المعروفة لتحويل الأراضي للمشروع الاستيطاني، وبالرغم من حقيقة وجود كل الوثائق التي تثبت ملكية الفلسطينيين لهذه الأرض، إلا أنه وفي يوم 18 أيار 2023 تم إصدار قرار عسكري يسمح بعودة الاستيطان إلى حومش، إلا أنه وبالرغم من هذا القرار العسكري المشار إلى فحواه، فإنه لا يغير من الوضع القانوني لهذه الأراضي نظراً لكون هذه الأراضي عبارة عن أملاك خاصة تعود لفلسطينيين.

نستعرض في هذا الجزء من التقرير أبرز المعلومات المكانية حول المستعمرات المخلاة والتي تحاول دولة الاحتلال إعادة الاستيطان الاستعماري إليها من جديد:

أولاً: مستعمرة غانيم

أنشئت مستعمرة غانيم في العام 1983 على أراضي تصنف على أنها خزينة أردنية وبلغت مساحتها بحسب ما تشير إليه الصور الجوية للعام 2004 ما مجموعه 242 دونماً، وهي مستعمرة مقامة على أراضي قرية دير أبو ضعيف شرقي محافظة جنين، وكان يقيم فيها 30 عائلة من المستعمرين.

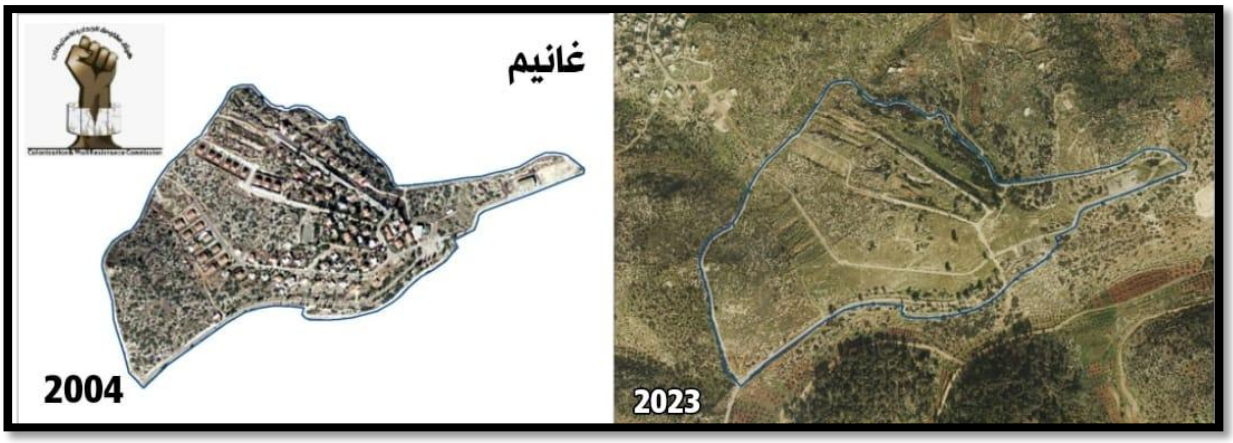

ثانياً: مستعمرة صانور

أنشئت مستعمرة صانور في العام 1977 وجرت عملية تسوية أوضاعها "شرعنتها" بعد عام من إنشائها أي في العام 1978 وأقيمت المستعمرة على أراضي قرية الفندقومية جنوبي محافظة جنين، وبلغ عدد مبانيها 77 مبنى، في حين تشير الصور الجوية المتوفرة للمستعمرة في العام 2004 أن مساحتها بلغت 53 دونماً يسكنها 15 عائلة من المستعمرين.

ثالثاً: مستعمرة حومش

أنشئت مستعمرة حومش في العام 1978 وجرت عملية تسوية أوضاعها "شرعنتها" بعد عامين من إنشائها أي في العام 1980، وبلغت مساحتها في العام 2004 بحسب الصورة الجوية المتوفرة ما مجموعه 855 دونماً منها 670 دونماً صودرت من المواطنين بموجب أمر عسكري حمل الرقم 78/4، سكنها قبل الإخلاء 70 عائلة، ثم لاحقاً وعندما إنشئت المدرسة الدينية أقام فيها 55 فرداً، أقيمت المستعمرة على أراضي قريتي سيلة الظهر جنوب محافظة جنين، وبرقة شمالي محافظة نابلس.

رابعاً: مستعمرة كاديم

أنشئت مستعمرة كاديم في العام 1983 وجرت عملية تسوية أوضاعها "شرعنتها" بعد عام من إنشائها أي في العام 1984 وأقيمت المستعمرة على أراضي قرية قباطية شرقي محافظة جنين، وبلغ عدد سكانها قبل الإخلاء 160 فرداً موزعين على 39 عائلة، في حين تشير الصور الجوية المتوفرة للمستعمرة في العام 2004 أن مساحتها بلغت 461 دونماً من أراضي مصنفة على أنها أراضي دولة (أراضي أعلنت كأملاك حكومية).

الفصل الرابع: إجراءات وممارسات سلطات الاحتلال بحق المنشآت الفلسطينية

أ: عمليات الهدم

ب: اخطارات الهدم

أ: عمليات الهدم

نفذت سلطات الاحتلال خلال العام المنصرم 2024، ما مجموعه 684 عملية هدم، هدمت خلالها 903 منشأة في الضفة الغربية بما فيها مدينة القدس. تركزت معظم عمليات الهدم في محافظة القدس بـ190 عملية هدم خلفت 242 منشأة مهدومة في المدينة المقدسة، تلتها محافظة الخليل بـ172 عملية هدم خلفت 258 منشأة مهدومة، ثم محافظة بيت لحم بـ 68 عملية هدم خلفت 82 منشأة مهدومة. يلاحظ من خلال الشكل الجانبي تركز عمليات الهدم في منطقة جنوب ووسط الضفة الغربية.

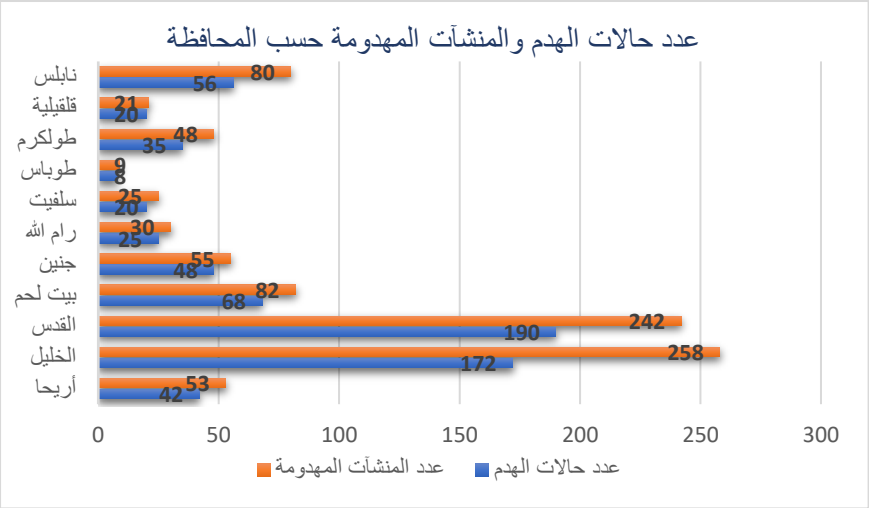

في عمليات الهدم (راجع جزء الإخطارات أيضاً) ولأن العلاقة تلازمية بين عمليات الهدم وإخطارات الهدم، فإننا سنلحظ كثافة كبيرة في العمليتين في مناطق الجنوب وهي تتركز فيها مناطق شاسعة يسعى الاحتلال لتهجيرها وإفراغها لصالح المشروع الاستيطاني الاستعماري. شملت عمليات الهدم للعام المنصرم 2024، المنشآت التالية: المساكن المأهولة، المساكن غير المأهولة، وقيد الانشاء، والمنشآت الزراعية، والبيوت المتنقلة (الكرفانات)، والبركسات التجارية والصناعية، وآبار المياه.

جدول يوضح عدد المنشآت التي هدمت موزعة على المحافظات ونوع المنشأة

المحافظة	نوع المنشأة					المجموع
	مساكن مأهولة	مساكن غير مأهولة	مصادر رزق	زراعي	اخرى	
أريحا	28	6	9	6	4	**53**
الخليل	86	16	67	83	6	**258**
القدس	122	27	61	18	14	**242**
بيت لحم	28	15	11	26	2	**82**
جنين	18	1	11	18	7	**55**
رام الله	10	1	2	15	2	**30**
سلفيت	1	9	5	10		**25**
طوباس	4	3		1	1	**9**
طولكرم	15	2	9	18	4	**48**
قلقيلية	5		4	11	1	**21**
نابلس	29	2	16	31	2	**80**
المجموع	**346**	**82**	**195**	**237**	43	**903**

وفيما يلي نستعرض مقارنة لعدد عمليات الهدم والمنشآت المهدومة التي قامت بها سلطات الاحتلال الاسرائيلي بمحافظات الضفة الغربية خلال السنوات الثلاثة الماضية:

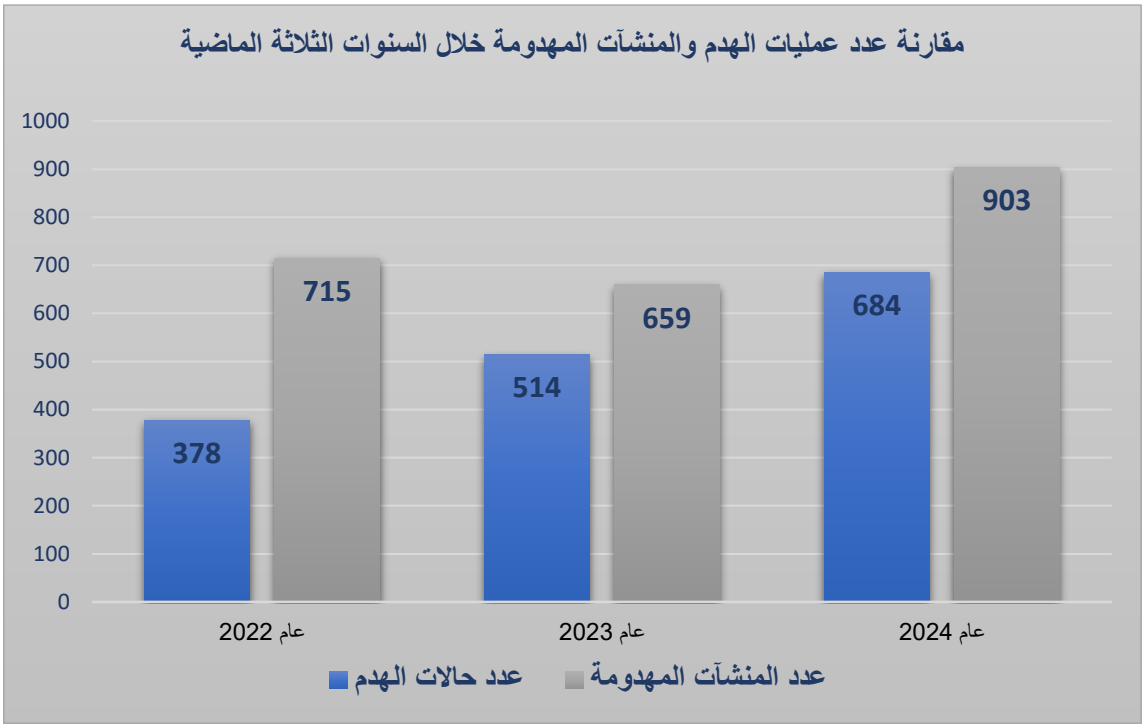

ونشير هنا أنه في عام 2022 تركزت عمليات الهدم في محافظة القدس بـ 118 عملية هدم، خلفت 178 منشأة مهدومة، وفي عام 2023 تركزت عمليات الهدم في محافظة القدس بـ 171 عملية هدم، خلفت 209 منشأة مهدومة، أما عام 2024 فتركزت عمليات الهدم في محافظة القدس بـ 190 عملية هدم، خلفت 242 منشأة مهدومة.

ب: اخطارات الهدم

تعتبر إخطارات الهدم التي تصدرها سلطات الاحتلال في الضفة الغربية أحد أدوات الاحتلال في محاصرة الفلسطينين في مناطق C ومنعهم من التطور والتوسع العمراني في ظل سيطرة الاحتلال على التخطيط في تلك المناطق ومنع الفلسطينين من حقهم في إعداد المخططات الهيكلية وعدم الموافقة عليها اذا ما قدمت اليهم من اجل استغلال مناطق C والتي تمثل 61% من مساحة االضفة لغربية وإبقائها لتوسع المستعمرات واحتياطا استراتيجيا لهم في المستقبل.[27]

المحافظة	عدد الإخطارات
القدس	81
اريحا	140
الخليل	180
بيت لحم	126
جنين	23
رام الله	124
سلفيت	37
طولكرم	44
قلقيلية	76
نابلس	108
المجموع	**939**

ففي مجمل العام 2024، أصدرت سلطات الاحتلال الاسرائيلي (939) اخطارا لهدم منشآت فلسطينية بحجة عدم الترخيص. تركز معظم هذه الإخطارات في محافظتي الخليل (180) إخطاراً ومحافظة أريحا بـ(140) إخطاراً، في حين تركز ما تبقى من الإخطارات في محافظات بيت لحم ورام الله ونابلس والقدس وقلقيلية.

ولعل المتتبع لجغرافيا توزيع الإخطارات سيلحظ كثافة كبيرة في منطقة جنوب الخليل وتحديداً في منطقة مسافر يطا المهددة كلياً بالتهجير القسري وترحيل السكان والتي تكاد أن تحاصر مبانيها بالكامل بالإخطارات (انظر الخارطة أدناه)، ثم تأتي محافظة أريحا، بثاني أكبر استهداف بإخطارات الهدم، اندماجاً في مخطط عزل المدينة وتثبيت تحويلها إلى جزيرة منفصلة بالنظر إلى موقعها الجغرافي الذي يجعلها نقطة ربط فلسطين بالعالم.

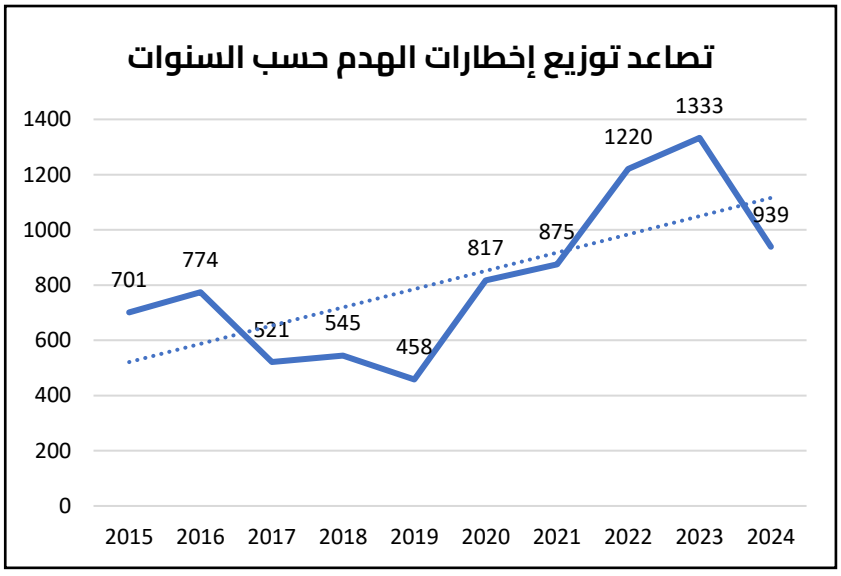

وتشير المعطيات المرفقة (انظر الشكل البياني الجانبي) إلى أنه وبالرغم من تراجع عدد الإخطارات الموزعة في العام 2024 بالمقارنة مع العامين السابقين 2022 و 2023 وهو تراجع مرتبط بظروف الحرب، وتحديداً في الشهور الأولى، إلى أن العناوين الجديدة الطارئة على طبيعة الإخطارات وتحديداً الإخطارات الإدارية التي استهدفت محمية بيت لحم الشرقية، أو ما يشار لها بالمحمية الاتفاقية، تضع الجهد القانوني الفلسطيني أمام تحد جديد من أجل متابعتها وإحباطها، وإضافة إلى ذلك، فإن القراءة التي تحيط بذلك كله، تشير إلى أن هذا التراجع لا يعدو عن كونه مؤقتاً في الوقت الحالي، بالنظر إلى التغييرات المنهجية والهيكلية العميقة التي أجرتها دولة الاحتلال على بنية الإدارة المدنية الاحتلال ومنح المستوطنين صلاحيات كبيرة في إدارة أقسام الأراضي والاستيطان

[27] تجربة الهيئة العملية تشير الى أن هناك اعدادا من الاخطارات لا تصل المؤسسات الحكومية وغير الحكومية ذات العلاقة برصد الانتهاكات والمتابعات القانونية، وبالتالي فهي لا تدخل في الاحصائيات الواردة في هذا التقرير. ما ورد في هدا التقرير يشير إلى الإخطارات التي تمت عملية متابعتها من قبل الهيئة بالتعاون مع مركز القدس للمساعدة القانونية وجمعية سانت إيف.

والتخطيط، مما يعني، استهدافاً أكبر للأرض الفلسطيني أولاً، وللبناء الفلسطيني ثانياً، سواء بإخطارات الهدم أو بإنفاذ عمليات هدم كبيرة وواسعة في المرحلة القادمة.

وعلى صعيد نوعية الاخطارات، تشير المعطيات التي عالجتها وتابعتها هيئة مقاومة الجدار والاستيطان، إلى إصدار سلطات الاحتلال لما مجموعه 633 إخطارات بوقف العمل لمنشآت فلسطينية، في حين أصدرت سلطات الاحتلال 217 أمراً بالهدم، ومنحت 61 فرصة إضافية لمتابعة إخطارات سابقة، وأصدرت 8 إخطارات وفق التعديل الخاص بالعام 2018 وفق الأمر العسكري 1797 والذي يطلق عليها بإخطار 96 ساعة، وأصدرت إلى جانب ذلك كله 20 إخطاراً يطلق عليه بالإخطار الإداري، وهو نمط جديد مرتبط بالمحمية الطبيعية شرقي محافظة بيت لحم والتي أنفذت فيها دولة الاحتلال صلاحيات الهدم للإدارة المدنية الاحتلال مؤخراً.

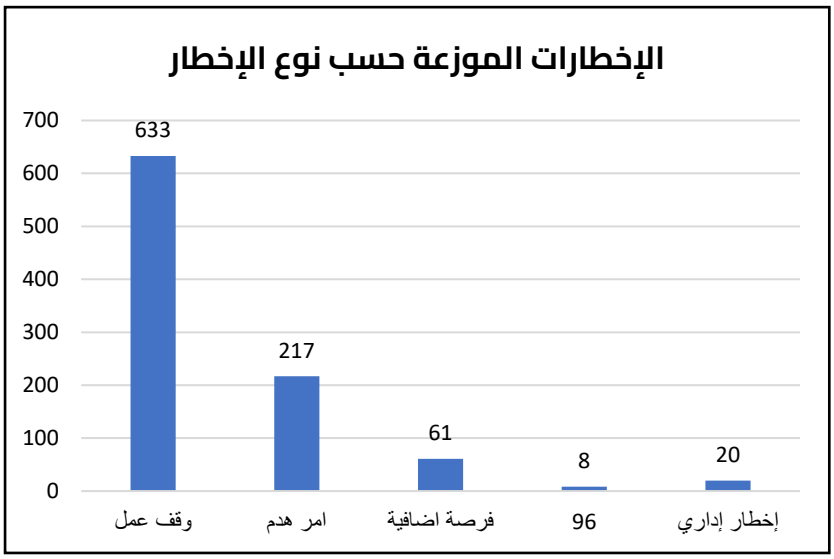

وعلى صعيد نوعية المنشآت المستهدفة، فتشير البيانات المتعلقة بإخطارات الهدم للعام 2024 وتحليلها، إلى المنشآت السكنية كانت هي الأكثر استهدافاً في النطاق الزمني السابق بإصدار 580 إخطاراً للهدم تستهدف منشآت سكنية ومنازل، في حين جاءت المنشآت الزراعية بالمرتبة الثانية بإصدار 216 إخطاراً لهدم وإزالة منشآة زراعية، في حين كانت المنشآت المخصصة للسكن والزراعة في ذات اللحظة بـ 88 إخطاراً لإزالتها وهدمها، في حين استهدفت المنشآت ذات الاستخدام التجاري والصناعي بـ88 إخطارات لهدمها وإزالتها، واخيراً، نالت المباني العامة 13 إخطارات بهدمها.

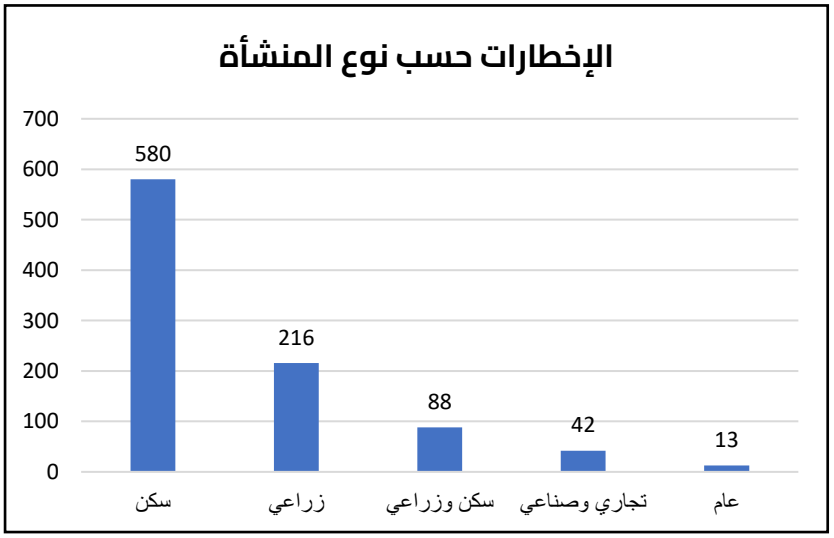

ومن الجدير بالذكر أن عمليات الهدم الانتقامي التي تنفذها سلطات الاحتلال بحق منازل مواطنين متهمين بتنفيذ عمليات، لا تدخل في تصنيفات الإجراءات التخطيطية العقابية التي تتخذها دولة الاحتلال بحق البناء الفلسطيني بحجة البناء بلا تراخيص أو بلا مخططات هيكلية.

الخارطة: توضح التوزيع النقطي لإخطارات الهدم في مجمل محافظات الضفة الغربية والقدس

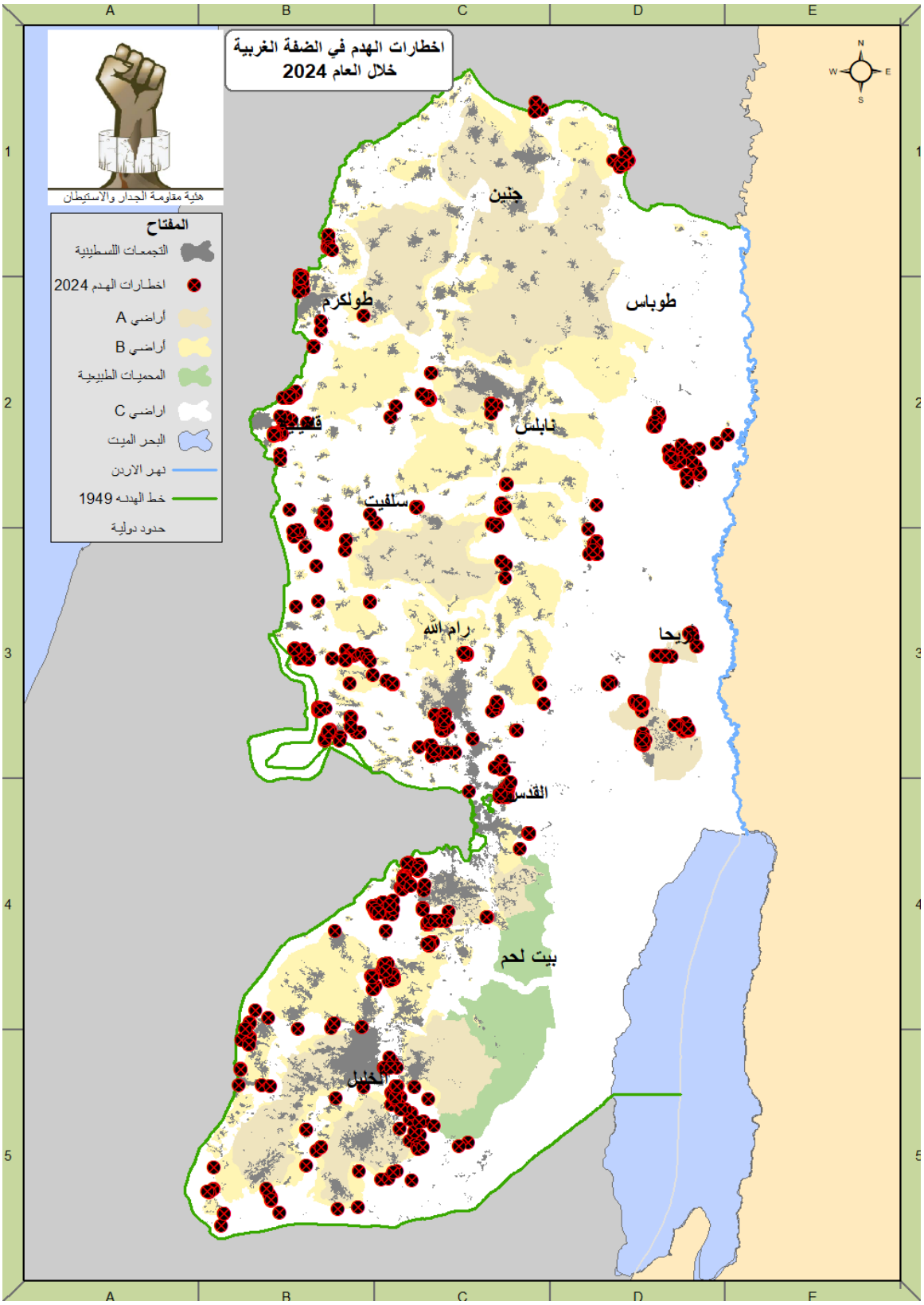

اعتداءات جيش الاحتلال والمستعمرين على المواطنين وممتلكاتهم

أ: اعتداءات المستعمرين

ب: عمليات الاعتداء على الأفراد

ت: عمليات الاعتداء على الأراضي

ث: عمليات الاعتداء على الأشجار والمزروعات

ج: عمليات الاعتداء على الممتلكات

مجمل انتهاكات جيش الاحتلال والمستعمرين على المواطنين الفلسطينيين وممتلكاتهم

رصدت طواقم التوثيق والنشر لدى هيئة مقاومة الجدار والاستيطان، خلال العام المنصرم، 2024، ما مجموعه **16612 اعتداءً نفذتها أجهزة دولة الاحتلال المختلفة بما فيها ميليشيا مستعمريه على المواطنين الفلسطينيين وممتلكاتهم**، كان منها 13641 اعتداء على يد الجيش الاسرائيلي، و 2971 على يد ميليشيات المستعمرين.

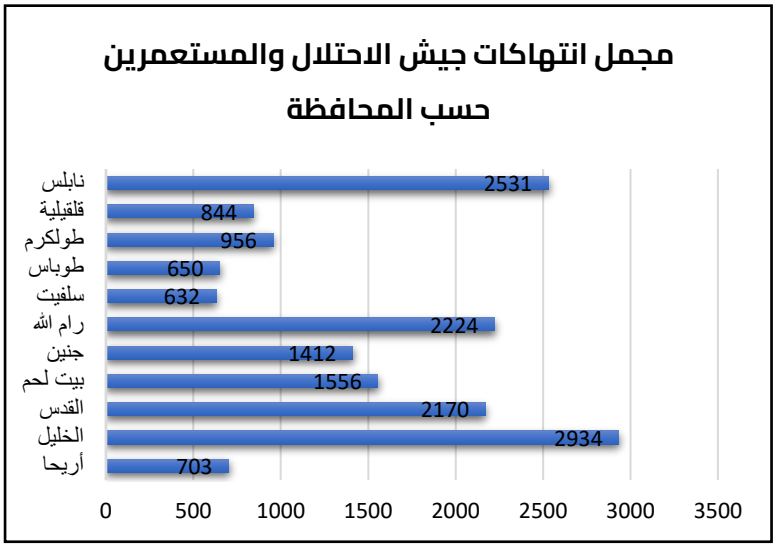

تراوحت هذه الاعتداءات ما بين الإصابات الجسدية سواء بالاعتداء بالرصاص الحي والغاز، وكذلك اقتحامات المدن والقرى وتخريب الممتلكات بما فيها تجريف أراضي واقتلاع أشجار ومصادرة ممتلكات، وقد تركزت هذه الاعتداءات في محافظة الخليل بـ 2934 عملية اعتداء، تلتها محافظة نابلس بـ 2531 عملية اعتداء ثم محافظة رام الله بـ 2224 عملية اعتداء، ثم محافظة القدس بـ 2170 اعتداء. حيث شهدت هذه المحافظات اعتداءات بشكل مكثف بما يعادل (**59%**) من مجمل هذه الاعتداءات. أما باقي المحافظات فلم يكن حالها أفضل، حيث تعرضت كل من محافظات جنين وبيت لحم لأكثر من ألف اعتداء لكل منها، أما باقي المحافظات مثل قلقيلية وطولكرم وسلفيت وطوباس وأريحا فلم يقل عدد الاعتداءات فيها عن ستمئة اعتداء لكل محافظة.

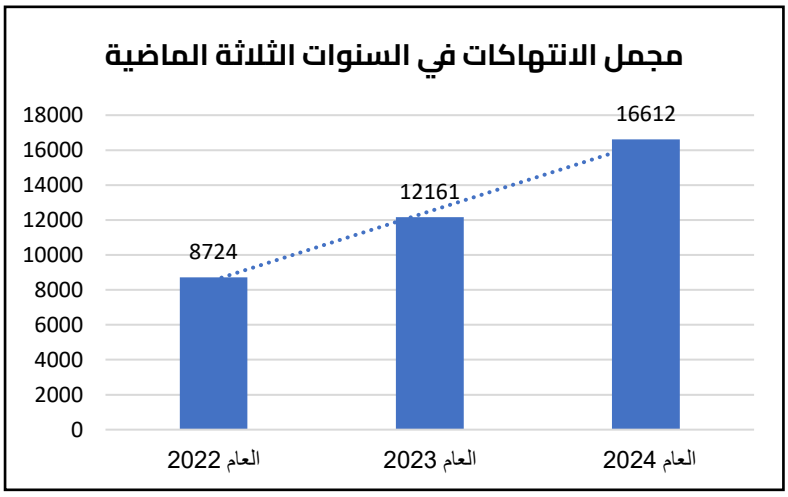

وتوزعت هذه الاعتداءات ما بين **4538 اعتداء على الممتلكات، و744 عملية اعتداء على الأراضي، و11330 اعتداء على الأفراد.**

ونشير هنا أنه في عام 2022، تركزت مجمل الانتهاكات الاسرائيلية في محافظة رام الله بـ 1646 انتهاك، وفي عام 2023، تركزت في محافظة نابلس بـ 2128 انتهاك، أما عام 2024، فتركزت في محافظة الخليل بـ 2934 انتهاك.

أ. اعتداءات المستعمرين:

تمكنت طواقم التوثيق والنشر من رصد وتوثيق ومتابعة مجمل اعتداءات المستعمرين خلال العام المنصرم، 2024، حيث بلغ عدد الاعتداءات التي نفذها المستعمرون ما مجموعه **2971 اعتداءً**، تراوحت ما بين مشاركة جيش الاحتلال اقتحاماته للمدن والتجمعات الفلسطينية، وما بين اقتحام القرى الفلسطينية والاعتداء على ممتلكات المواطنين وخط شعارات عنصرية على الجدران، وبين أخذ زمام المبادرة والشروع بتجريف الأراضي في العديد من القرى الفلسطينية. وأيضا الاعتداء على المركبات من قبل المستعمرين من أعطاب للسيارات وتكسير وحرق، حيث تم رصد وتوثيق حوالي 600 عملية اعتداء على المركبات، من تحطيم وتخريب وتكسير 337 مركبة، وحرق 201 مركبة، واطلاق النار على 62 مركبة، ورشق العديد من المركبات المارة بالحجارة، بالاضافة لكتابة شعارات عنصرية عليها معادية للعرب.

كل ذلك الى جانب تصعيد وتيرة الاعتداءات على الأماكن المقدسة، **والتي يأتي أبرزها الاقتحامات لباحات المسجد الاقصى في مدينة القدس المحتلة، خاصة فترة اعيادهم اليهودية وإقامة طقوس تلمودية في المكان، حيث سجلت عدد الاقتحامات للفترة الزمنية التي يغطيها التقرير للعام المنصرم 2024، حوالي 240 عملية اقتحام لباحات المسجد الاقصى، نفذها حوالي 59098 مستعمر، و 40152 مستعمر تحت ما يسمى " سياحة لباحات المسجد الاقصى".**

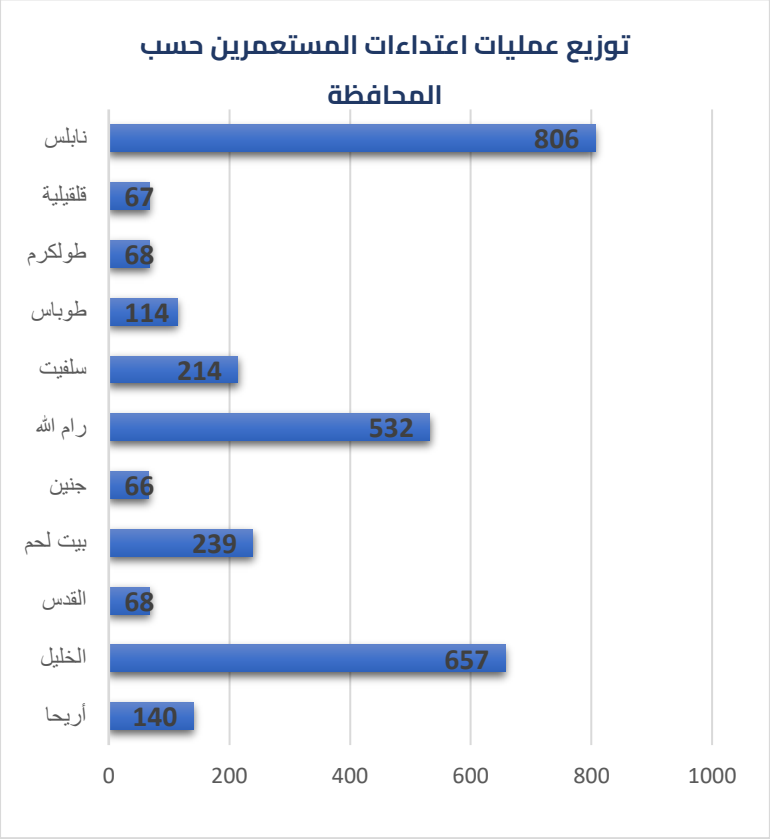

ولعل الناظر في تقسيم هذه الاعتداءات الجغرافية، سيلحظ تركز هذه الاعتداءات في محافظة نابلس بـ806 عملية اعتداء، تلتها محافظة الخليل بـ 657 عملية اعتداء، ثم محافظة رام الله بـ 532 عملية اعتداء. أما محافظتي سلفيت و بيت لحم فكانت اعتداءات المستعمرين فيها لا تقل عن مئتي اعتداء لكل محافظة. (الشكل الجانبي، يوضح تصاعد اعتداءات المستعمرين للفترة الزمنية التي يغطيها التقرير مقارنة مع الفترات الزمنية الماضية).

الشكل: مقارنة عدد عمليات اعتداءات المستعمرين بمحافظات الضفة الغربية خلال السنوات الثلاثة الماضية:

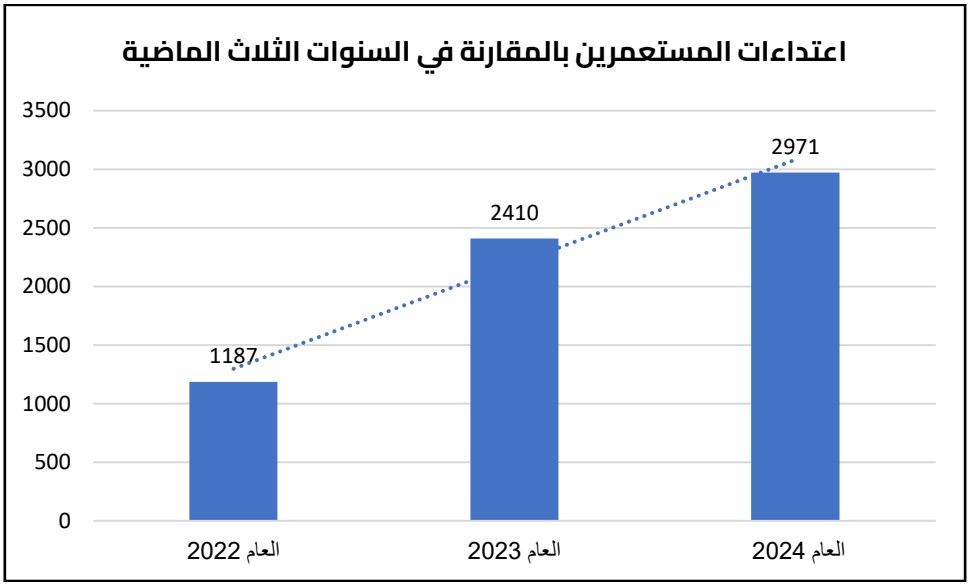

ونشير هنا أنه في عام 2022 ، تركزت عمليات اعتداءات المستعمرين في محافظة نابلس بـ 417 عملية اعتداء، وفي عام 2023 ، تركزت في محافظة نابلس بـ 842 عملية اعتداء، أما عام 2024، فتركزت محافظة نابلس بـ806 عملية اعتداء.

الشهداء على يد المستعمرين

بلغ عدد الشهداء على يد المستعمرين (10) شهداء، والجدول التالي يبين التفاصيل وأسماء الشهداء منذ مطلع العام المنصرم 2024.

المواطنين الفلسطينيين الذين استشهدوا على يد مستعمرين في العام 2024

	اسم الشهيد	المحافظة	تاريخ الاستشهاد	العمر	ظرف الاستشهاد	ملاحظات
1	توفيق حافظ توفيق عجاق	رام الله/ المزرعة الشرقية	2024/1/19	17	إطلاق نار	في منطقة عيون الحرامية
2	فاخر بني جابر	عقربا/ نابلس	2024/3/19	43	إطلاق نار	منطقة الطويّل، شرق عقربا/ رعاة
3	جهاد عفيف أبو عليا	المغير/ رام الله	2024/4/12	26	إطلاق نار	هجوم على المغير
4	عمر أحمد عبد الغني حامد	بيتين/ رام الله	2024/4/13	17	إطلاق نار	مستوطنين على مدخل القرية جهة DCO رام الله
5	عبد الرحمن ماهر بني فاضل	عقربا/نابلس	2024/4/15	30	إطلاق نار	هجوم مستوطنين على منطقة الطويّل
6	محمد أشرف بني جامع	عقربا/نابلس	2024/4/15	21	إطلاق نار	هجوم مستوطنين على منطقة الطويّل
7	محمد عوض الله محمد موسى	قريوت / نابلس	2024/4/20	50	إطلاق نار	سائق إسعاف أثناء نقله لإصابة هجوم مستوطنين على الساوية
8	رشيد عبدالقادر محمد سدة	جيت/ قلقيلية	2024/8/15	23	إطلاق نار	هجوم من حافات جلعات ويتسهار على جنوب جيت
9	خليل سالم زيادة	وادي رحال/ بيت لحم	2024/8/27	37	إطلاق نار	هجوم مستوطنين على وادي رحال وإطلاق نار

اعتداءات الحرق خلال العام المنصرم 2024

نفذ جيش الاحتلال وميليشا مستعمريه خلال العام المنصرم 2024، ما مجموعة 373 عملية حرق،. كان أبرز هذه الحرائق في محافظة نابلس بـ 136 حريقاً، تلتها محافظة رام الله والبيرة بـ 91 حريقاً، ثم محافظة جنين بـ 32 حريقاً. وتنوعت ما بين 109 حريقاً طالت أراضي وحقول ومزروعات المواطنين، في حين استهدفت 264 حريقاً لممتلكات المواطنين من شقق سكنية ومبان ومركبات وغيرها. والجدول التالي يوضح عدد عمليات الحرق حسب المحافظة:

المحافظة	أريحا	الخليل	القدس	بيت لحم	جنين	رام الله	سلفيت	طوباس	طولكرم	قلقيلية	نابلس	المجموع
عدد الاعتداءات	9	18	10	15	32	91	16	13	25	8	136	373

إن جيش الاحتلال والمستعمرين تستروا بستار العدوان الرهيب الذي تشنه دولة الاحتلال على شعبنا، بتنفيذ الكثير من الجرائم التي أخذت الحرائق أبرز أشكالها، في إمعان واضح على استعادة وإعادة إنتاج سلوك إرهاب الدولة الرسمي بترويع الآمنين وتخريب ممتلكاتهم، بهدف إحداث عملية واسعة من التهجير القسري وحصر الوجود الفلسطيني في "كانتونات" معزولة ومحاصرة.

أبرز حالات اعتداءات المستعمرين على المواطنين وممتلكاتهم

11نيسان، 2024: احرق مستعمرون، منزلا ومركبة في بلدة اللبن الشرقية، جنوب نابلس.

المستعمرون تسللوا الى القرية، وأضرموا النار بمنزل ومركبة. كما اعتدى المستعمرون على أحد مواطني القرية ما أدى إلى إصابته بكسور في اليد.

12 نيسان، 2024: أصيب خمسة مواطنين، في هجوم واسع للمستعمرين على قرية أبو فلاح شمال شرق رام الله.

تعاملت طواقم الهلال الأحمر الفلسطيني مع 5 إصابات لمواطنين تعرضوا للاعتداء بالضرب من المستعمرين، وجرى نقل إصابتان إلى المستشفى. كما أن المستعمرون أطلقوا الرصاص صوب المواطنين ومنازلهم. ومساء اليوم التالي أيضاً، أصيب مواطن بكسور، في اعتداء للمستعمرين على القرية، في وقت أحرقوا فيه 12 مركبة على الأقل، و4 دفيئات زراعية و5 دراجات نارية.

27 نيسان،2024: أضرم مستعمرون، النار في أراضي قرية المغير شمال شرق مدينة رام الله. حيث أحضروا إطارات مركبات، وأحرقوها بأرض مزروعة بالزيتون في محيط القرية، بحماية قوات الاحتلال الإسرائيلي.

5 أيار،2024 : اعتدى مستعمرون،، بالضرب المبرح على الفتى آدم الرشق (16 عاما)، في البلدة القديمة من مدينة القدس المحتلة.

حيث تم الاعتداء على الفتى من قبل المستعمرين أثناء ممارسته رياضة الركض قرب البلدة القديمة من القدس.كما أن الاعتداء جرى امام أفراد من شرطة الاحتلال ولم يحركوا ساكنا، بل قاموا بمهاجمته واعتقاله والتحقيق معه، بعد اعتداء المستعمرين عليه، ليس لسبب إلا أن أحد المستعمرين صرخ وقال "مخرب عربي". و الفتى نجا من الموت باعجوبه، وجرى نقله إلى المستشفى وأصيب برضوض وجروح في مختلف أنحاء جسده.

6 تموز،2024 : اقتحم عددا من المستعمرين مدرسة (التحدي 10) في خربة ابزيق شمال شرق طوباس، وخربوا سياج الحماية، كما أنزلوا العلم الفلسطيني عن السارية. وذكر أن مدرسة المرحوم مروان مجلي ابزيق الأساسية المختلطة، هي إحدى مدارس التحدي، وتضم الصفوف من الأول حتى السادس الأساسي، ويدرس فيها 40 طالبا وطالبة من خربة ابزيق والمناطق المجاورة لها .

25 آب، 2024 : أصيب الشاب ليث عوينة من بلدة بتير غرب بيت لحم، إثر اعتداء المستعمرين عليه بالضرب المبرح وثم اختطافة، في منطقة نبع العوجا شمال مدينة أريحا، ما أدى لإصابته بجروح ورضوض، قبل أن يتركوه قرب حاجز الحمرا العسكري بالأغوار الشمالية. وتم نقل الشاب إلى المستشفى التركي بمدينة طوباس لتلقي العلاج.

2 أيلول،2024 : اعتدى مستعمرون على المواطن فؤاد غازي بني جامع من بلدة عقربا جنوب شرق مدينة نابلس، حيث هاجم عشرات المستعمرين مسكن شقيقه واعتدوا عليه بالضرب المبرح، ما أدى إلى إصابته برضوض في جسمه، وسرقوا نحو 250 رأس غنم له. ويعاني سكان القرية من اعتداءات متكررة للمستعمرين، وسرقة ممتلكاتهم، ومواشيهم، والاعتداء الجسدي عليهم، بحماية جيش الاحتلال.

16 أيلول، 2024: اعتدى مستعمرون، على الطلبة والكادر التعليمي في مدرسة عرب الكعابنة الأساسية في منطقة المعرجات شمال غرب مدينة أريحا.حيث هاجم مستعمرون مسلحون تجمع عرب الكعابنة في منطقة المعرجات، واعتدوا بالضرب على مسن، واقتحموا المدرسة الأساسية واعتدوا بالضرب على الطلبة والمدرسين قبل احتجازهم بالقوة. وعمت حالة من الذعر والخوف بين صفوف المواطنين خاصة النساء، والأطفال. كما ووصلت قوات الاحتلال إلى المكان بعد اعتداء المستعمرين على الطلبة والمعلمين، واعتقلوا مدير المدرسة، وأحد أهالي الطلبة. وتعامل الهلال الأحمر مع سبع إصابات اعتداء بالضرب من المستعمرين، وتم نقلهم للمستشفى، بينها 4 معلمات. **وبتاريخ 28 تشرين الأول، 2024**: اعتدى مستعمرون مسلحون مرة ثانية على المدرسة وحطموا نوافذ غرف صفية، وحاولوا تحطيم كاميرات مراقبة، حيث أن هذه الكاميرات حديثة وقيد التجهيز .

وتعتبر هذه المدرسة كواحدة من مدارس التحدي وتضم 100 طالب وطالبة، وتتعرض بشكل مستمر لاعتداءات من قبل المستعمرين.

18 أيلول، 2024 : اعتدى مستعمرو مستعمرة "متسبي يائير" بحماية جنود الاحتلال، بالضرب المبرح على الشاب محمد دبابسة في قرية خلة الضبع بمسافر يطا، حيث تواجد المواطن محمد بدوي الدبابسة أثناء رعي الأغنام في أرضه. المستعمرون المسلحون نصبوا له كمينا (باختبائهم خلف الأشجار) وهاجموا المواطن بالضرب المبرح بخمسة عصي وهراوات، ما تسبب بإصابته بجروح ورضوض، نقل على إثرها لتلقي العلاج في المستشفى من قبل طواقم الهلال الأحمر.

4 تشرين الثاني،2024: أحرق مستعمرو مستعمرة "بسجوت"، عددا من مركبات المواطنين بعد مهاجمتهم مدينة البيرة في محافظة رام الله والبيرة، حيث قام عدد من المستعمرين مع حلول ساعات الفجر بمهاجمة المنطقة الصناعية وحي القراطيس في مدينة البيرة، وأحرقوا عددا من المركبات فيها قبل أن ينسحبوا، فيما هرعت مركبات الاطفاء لإخماد النيران التي اشتعلت في نحو 18 مركبة ، وأدى الحريق إلى تضررها بشكل كامل، ونتيجة الحرق تضررت واجهات 3 بنايات سكنية في المكان مما تسبب ذلك في أضرار جسيمة . كما أن المستعمرين أطلقوا النار في الهواء ونحو مركبات الدفاع المدني لدى وصولها المنطقة لإخماد النيران، قبل أن يهربوا. وهذه ليست المرة الأولى التي يهاجم فيها المستعمرون المنطقة الصناعية بمدينة البيرة، وتعرضت لثلاث مرات سابقة لاعتداء مباشر من قبل المستعمرين على مركبتين، بعطب الإطارات وخط شعارات عنصرية عليها. **وبتاريخ 15 كانون الأول، 2024**: أضرم عددا من مستعمري نفس المستعمرة ، النار بإطارات المركبات المستعملة في جبل قراطيس، ما أدى الى اندلاع حريق كبير.واندلع حريق ضخم في الأطراف الشرقية لمدينة البيرة، وامتلأت السماء بسحب كبيرة من الدخان الأسود .

20 كانون الأول، 2024: أحرق مستعمرون، مسجدا في قرية مردا، شمال سلفيت. حيث اقتحم المستعمرون المنطقة الشرقية من القرية فجرا وأحرقوا مسجد بر الوالدين وخطوا شعارات عنصرية على جدرانه. وتمكن الأهالي من السيطرة على الحريق قبل أن يمتد إلى المسجد بأكمله، حيث اقتصرت الأضرار على مدخله فقط. **وبتاريخ 15 تشرين الثاني،2024** اعتلى مستعمرون مئذنة مسجد في خربة مراح البقار في بلدة دورا، كما ودنسوا المكان وسط ترديد هتافات بالعبرية، ورقص وغناء.

28 كانون الأول، 2024: أصيب 3 مواطنين، واعتقل آخر، في هجوم للمستعمرين وجيش الاحتلال الإسرائيلي على بلدة سلواد شرق رام الله.

حيث قام عددا من المستعمرين المسلحين بحماية جيش الاحتلال باقتحام البلدة، من جهة بؤرة استعمارية مقامة منذ 20 يوما في منطقة "البرج" غربا، وهاجموا المواطنين في الأراضي الزراعية واعتدوا عليهم بالضرب المبرح.

واصيب 3 مواطنين بجروح ورضوض، فيما اعتقلت قوات الاحتلال المواطن إسلام راجي حامد، أثناء عمله في الزراعة بتلك الأراضي، كما وحطم المستعمرون زجاج مركبة تعود للمواطن يحيى راجي عيسى حامد.

ب. الاعتداء على الأفراد

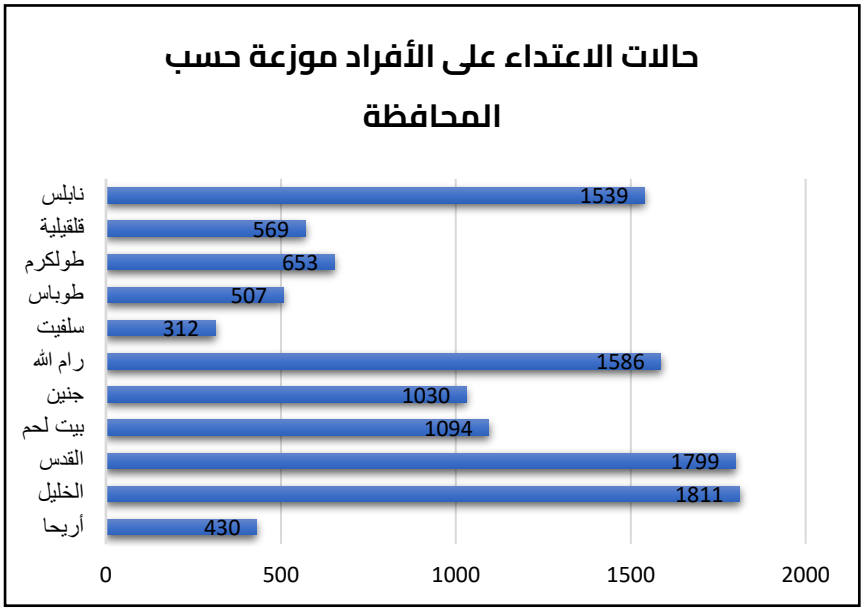

تمكنت طواقم التوثيق والنشر في هيئة مقاومة الجدار والاستيطان خلال العام المنصرم 2024، من **تسجيل 11330 اعتداء على الأفراد**، أدت إلى استشهاد **509 مواطناً** في الضفة الغربية والقدس، منهم **499 شهيد على يد جيش الاحتلال، و 10 شهداء على يد المستعمرين.**

تركزت اعتداءات سلطات الاحتلال ومليشيا مستعمريه على المواطنين الفلسطينيين في محافظة الخليل بـ1811 اعتداءً، تلتها محافظة القدس بـ 1799 اعتداء، ثم محافظة رام الله بـ 1586 اعتداء، ثم محافظة نابلس بـ 1539 اعتداءً. وتراوحت هذه الاعتداءات ما بين القتل والدهس والضرب وإطلاق النار وحملات الاعتقالات وإغلاق الحواجز والتضييق المروري على المواطنين والترهيب بكافة أشكاله.

وفي خلال العام المنصرم 2024 ، تم تسجيل وضع 1707 حاجزاً أعاقت وصول وحركة المواطنين في مختلف محافظات الضفة الغربية، وكذلك نفذت قوات الاحتلال أكثر من 3332 حملة اعتقال طالت مواطنين فلسطينيين في مختلف أماكن تواجدهم.

جدول يوضح عدد الاعتداءات على الافراد موزعة حسب المحافظة والنوع

المحافظة / نوع الاعتداء	أريحا	الخليل	القدس	بيت لحم	جنين	رام الله	سلفيت	طوباس	طولكرم	قلقيلية	نابلس	المجموع
شهداء	5	35	26	10	143	28	-	47	146	16	53	**509**
حالات اعتقال	200	440	786	265	313	342	82	217	152	199	336	**3332**
إطلاق نار	14	78	92	25	101	78	7	50	72	45	180	**742**
تقييد حركة ومنع وصول	30	292	223	185	173	210	82	54	89	142	227	**1707**
ضرب	57	235	117	66	46	81	44	24	33	38	169	**910**
دهس	-	2	7	2	4	4	-	-	1	1	6	**27**
حالات اختناق	-	103	20	94	10	27	1	1	6	3	101	**366**
تخويف وترهيب	124	626	528	447	240	816	96	114	154	125	467	**3737**
المجموع	**430**	**1811**	**1799**	**1094**	**1030**	**1586**	**312**	**507**	**653**	**569**	**1539**	**11330**

ت. عمليات الاعتداء على الأراضي:

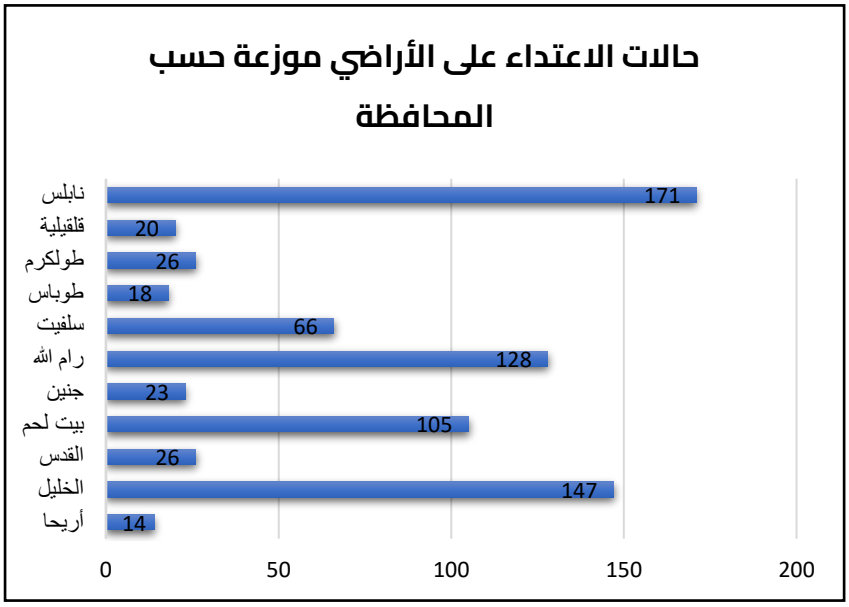

رصدت طواقم هيئة مقاومة الجدار والاستيطان خلال العام المنصرم، 2024، ما مجموعه **744 عملية اعتداء على الأراضي**، تناوبت عليها سلطات الاحتلال ومجموعات من مليشيات المستعمرين، طالت أراضي المواطنين، وتركزت هذه العمليات في محافظة نابلس بـ 171 عملية اعتداء، تلتها محافظة الخليل بـ 147 عملية اعتداء، ثم محافظة رام الله بـ128 عملية اعتداء. أدت إلى تضرر آلاف الدونمات من أراضي المواطنين. وشهدت الفترة المذكورة، أي منذ مطلع العام 2024 محاولة مجموعات المستعمرين في 96 مناسبة محاولات إقامة بؤر استعمارية على أراضي المواطنين، حالت مقاومة المواطنين ووقوفهم في وجه هذه المحاولات من نجاح إنشاء هذه البؤر الاستعمارية. وكذلك قامت قوات الاحتلال وميليشيات مستعمريه بـ 181 عملية تجريف، تركزت في محافظات نابلس بـ39 عملية تجريف ومحافظتي الخليل وبيت لحم بـ 29 عملية تجريف لكل محافظة منهما، ومحافظة سلفيت بـ 21 عملية تجريف للأراضي.

جدول يوضح عدد الاعتداءات على الأراضي والمزروعات موزعة حسب المحافظة والنوع

المحافظة / نوع الاعتداء	أريحا	الخليل	القدس	بيت لحم	جنين	رام الله	سلفيت	طوباس	طولكرم	قلقيلية	نابلس	المجموع
إجراءات على الارض	–	3	2	2	2	3	–	–	1	–	1	**14**
محاولات إقامة بؤر استعمارية	7	20	2	17	–	19	6	4	3	–	18	**96**
تجريف أراضي	5	29	18	29	8	13	21	4	8	7	39	**181**
تخريب مزروعات	2	95	4	57	13	93	39	10	14	13	113	**453**
المجموع	**14**	**147**	**26**	**105**	**23**	**128**	**66**	**18**	**26**	**20**	**171**	**744**

جدول يوضح مساحة الأراضي التي تم تجريفها موزعة حسب المحافظة

المحافظة	المساحة (دونم)
أريحا	600
الخليل	462.25
القدس	5
بيت لحم	389.3
جنين	23.6
رام الله	218
سلفيت	38
طولكرم	64
قلقيلية	62
نابلس	130
المجموع	**1992.15**

وننوه هنا بأن هناك مساحات شاسعة تم تجريفها لم ترصد، بفعل منع جيش الاحتلال المواطنين من الوصول لأراضيهم وإحصاء الأضرار التي لحقت بهم.

ث. عمليات الاعتداء على الأشجار والمزروعات:

بلغ عدد العمليات التي استهدفت الأشجار الفلسطينية خلال العام المنصرم، 2024، ما مجموعه **453 عملية اعتداء**، استهدفت 14212 شجرة، من ضمنها 10459 شجرة زيتون. تركزت هذه العمليات في محافظة نابلس بـ113 عملية اعتداء، تسببت بتضرر واقتلاع 2737 شجرة، تلتها محافظة الخليل بـ95عملية اعتداء، تسببت بتضرر واقتلاع 3980 شجرة، ثم محافظة رام الله بـ93 عملية اعتداء، تسببت بتضرر واقتلاع 616 شجرة.

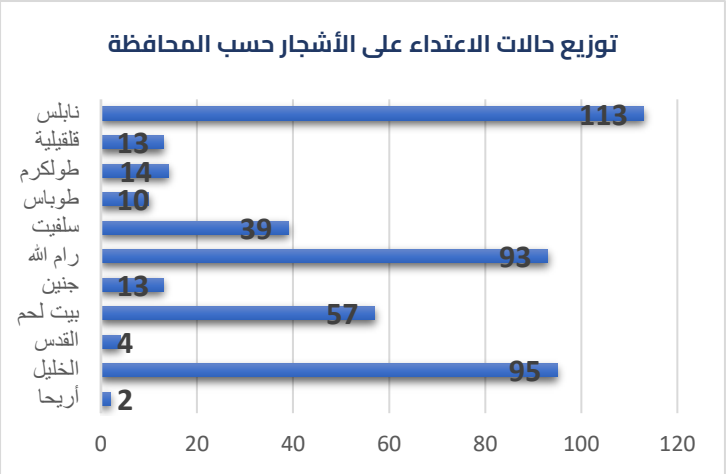

جدول يوضح توزيع أعداد الأشجار المتضررة موزعة حسب المحافظة

المحافظة	عدد الاشجار
الخليل	3980
بيت لحم	3791
جنين	77
رام الله	616
سلفيت	1320
طوباس	12
طولكرم	460
قلقيلية	1219
نابلس	2737
المجموع	**14212**

ونشير هنا أنه في عام 2022، تركزت عمليات الاعتداء على الأشجار في محافظة نابلس ب 93 عملية، تسببت بتضرر 2426 شجرة، وفي عام 2023، تركزت في محافظة نابلس ب 93 عملية، تسببت بتضرر 4352 شجرة، أما عام 2024، تركزت في محافظة نابلس بـ113 عملية اعتداء، تسببت بتضرر واقتلاع 2737 شجرة. وننوه هنا أن هناك أعداد كثيرة من الأشجار لم ترصد، بفعل منع جيش الاحتلال المواطنين من الوصول لأراضيهم وإحصاء الأضرار التي لحقت بهم.

ج. عمليات الاعتداء على الممتلكات

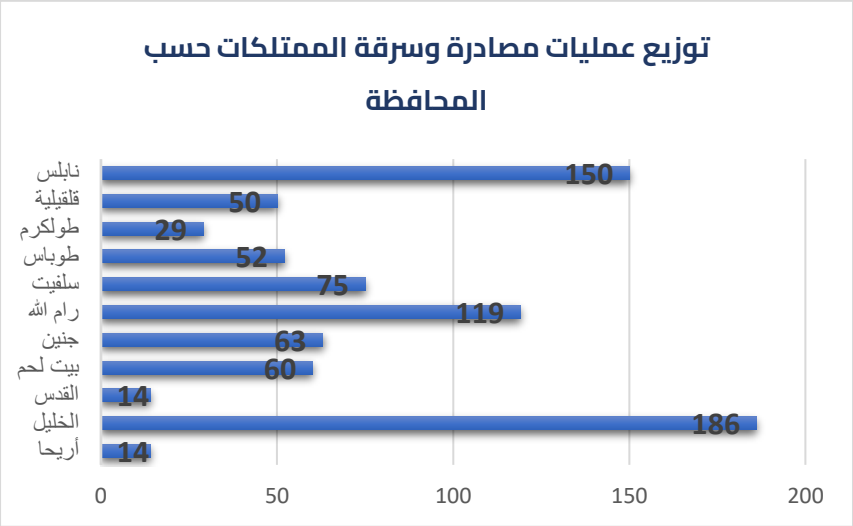

رصدت طواقم هيئة مقاومة الجدار والاستيطان خلال العام المنصرم، 2024، **ما مجموعه 4538 عملية اعتداء على الممتلكات**. كما وشنت قوات الاحتلال وميليشيا المستعمرين حملات كبيرة لمصادرة وسرقة ممتلكات المواطنين، تراوحت هذه الممتلكات ما بين بيوت متنقلة وجرارات زراعية وجرافات وكاميرات منزلية وأموال وغيرها، بلغ عدد عمليات المصادرة والسرقة للممتلكات منذ مطلع العام 2024، **ما مجموعه 812 عملية**، أدت إلى مصادرة وسرقة، **ما مجموعه 2763 ممتلكاً فلسطينياً**، منها 48 بيت متنقل، 63 جرار زراعي، 357 مركبة، 173 أدوات زراعية، 43 جرافة، 42 شاحنة، 54 تسجيلات كاميرا، 58 أموال، 1634 مواشي، 141 أجهزة كهربائية، و 150 أخرى.

تركزت هذه العمليات في محافظة الخليل بـ186 عملية مصادرة وسرقة ، تلتها محافظة نابلس بـ150 عملية مصادرة وسرقة، ثم محافظة رام الله بـ 119 عملية مصادرة وسرقة.

جدول يوضح عدد الاعتداءات على الممتلكات موزعة حسب المحافظة والنوع

المحافظة / نوع الاعتداء	أريحا	الخليل	القدس	بيت لحم	جنين	رام الله	سلفيت	طوباس	طولكرم	قلقيلية	نابلس	المجموع
إخطار	140	180	81	126	23	124	37		44	76	108	**939**
تخريب وتكسير ممتلكات	63	438	60	103	225	242	122	65	169	109	507	**2103**
مصادرة ممتلكات	4	108	9	29	55	75	42	34	18	27	60	**461**
سرقة ممتلكات	10	78	5	31	8	44	33	18	11	23	90	**351**
هدم	42	172	190	68	48	25	20	8	35	20	56	**684**
المجموع	**259**	**976**	**345**	**357**	**359**	**510**	**254**	**125**	**277**	**255**	**821**	**4538**

وبحسب قاعدة بيانات التوثيق والنشر في هيئة مقاومة الجدار والاستيطان، بلغ عدد الممتلكات المصادرة والمسروقة من قبل سلطات الاحتلال وميلشيات مستعمريه 812 ممتلكاً موزعة حسب المحافظة ونوع الممتلك، وكانت على النحو الآتي:

جدول يوضح عدد الممتلكات المصادرة والمسروقة موزعة حسب المحافظة ونوع الممتلك

المحافظة / نوع الممتلك	أريحا	الخليل	القدس	بيت لحم	جنين	رام الله	سلفيت	طوباس	طولكرم	قلقيلية	نابلس	المجموع
بيت متنقل	–	24	1	12	–	–	–	6	–	2	3	48
جرار زراعي	–	31	–	6	2	6	2	9	–	1	6	63
مركبة	–	176	4	14	16	88	7	6	2	12	32	357
أدوات زراعية	–	13	–	2	5	73	28	2	9	16	25	173
جرافة	–	–	–	–	3	14	17	1	–	4	4	43
شاحنة	2	10	2	2	14	–	–	8	–	1	3	42
تسجيلات كاميرا	–	6	–	1	7	9	5	–	8	8	10	54
أموال	3	14	2	6	4	9	3	2	1	5	9	58
حيوانات	245	434	1	173		248	75	161	4	11	282	1634
أجهزة كهربائية	2	35	–	13	13	13	27	18	4	6	10	141
أخرى	2	14	4	9	18	21	14	10	11		47	150
المجموع	**254**	**757**	**14**	**238**	**82**	**481**	**178**	**223**	**39**	**66**	**431**	**2763**

الفصل السادس: الواقع الإنساني في القدس وقطاع غزة

أبرز مؤشرات الواقع الإنساني في القدس 2024

ازدادت الاجراءات الاستعمارية والتعسفية للاحتلال الاسرائيلي تجاه اهالي القدس وممتلكاتهم بشكل غير مسبوق بعد السابع من اكتوبر 2023 في استغلال فاضح لستار الحرب وحالة التركز الإعلامي على حرب الإبادة الجماعية في قطاع غزة لتنقض على مفاصل الحياة والجغرافية الفلسطينية في المدينة المقدسة:

اقتحام المسجد الاقصى .

فقد سجل العام المنصرم 2024 الاف الاقتحامات الدورية الإستفزازية بتخطيط وتنظيم جماعات سياسية حزبية ودينية على هيئة مجموعات سياحية ودينية وأدوا صلاوات تلمودية لفرض التقسيم الزماني والمكاني في المسجد الاقصى على غرار الحرم الابراهيمي .

اقتحامات المسجد الاقصى

عدد الاقتحامات من شهر1-2024/10[28]		
عدد الاقتحامات	عدد المقتحمين	عدد المقتحمين تحت مسمى سياحة
198	50006	32612

عمليات الهدم

اقرت الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الانسان بحق كل شخص في سكن مناسب ،وهذا الحق لا يمكن ان ينظر اليه بمعزل عن سائر حقوق الانسان المبنية في العهدين الدوليين الخاصين بحقوق النسان وغيرهما من الاتفاقيات الدولية فهو مرتبط بحق الشخص في ان يختار بحرية مكان اقامته كذلك تحظر اتفاقية جنيف الرابعة على القوة المحتلة هدم املاك المواطنين سكان المنطقة المحتلة الا اذا كانت هنالك عمليات عسكرية تلزم بصورة تامة هدم الاملاك.[29]

تتخذ اسرائيل من عمليات الهدم وسيلة اساسية من الاجراءات التعسفية بحق المقدسيين وأحد اساليبها الاساسية في العقاب لتغير الواقع السكاني بطرد المقدسين من القدس وتحقيق حلم القدس العظمى عاصمة الدولة اليهودية .

وسجلت هيئة مقاومة الجداروالاستيطان في العام 2024 [30] عدد المنشآت الهدومة 242 منشأة في القدس.

مقارنة عمليات الهدم في محافظة القدس للأعوام (2024-2023-20)[31]

المحافظة	نوع المنشأة					المجموع
القدس	مساكن مأهولة	مساكن غير مأهولة	مصادر رزق	زراعي	غيرها	
2022	64	43	14	55	2	178
2023	54	3	26	27		110
2024	122	27	61	18	14	242

[28] هيئة مقاومة الجدار والاستيطان:

[29] https://www.ohchr.org/ar/instruments-mechanisms/instruments/international-covenant-civil-and-political-rights

[30] المصدر: الجزيرة نت
https://www.aljazeera.net/news/2024/10/20/%D8%BA%D8%B2%D8%A9 %88%D8%A7%D9%86

[31] هيئة مقاومة الجدار و الإستيطان

ومن الإجراءات التي تمارسها قوات الاحتلال ضد المقدسين لإجبارهم على الهجرة القسرية فرض غرامات باهظة على مخالفات البناء و الهدم الذاتي للمنازل في ظل عدم مقدرة المواطن المقدسي على دفع تكاليف للمتابعات القانونية العالية مما يخلق معيق جديد في وجه المقدسين , كما تعمدت بلدية الاحتلال الى منع منح تراخيص البناء للفلسطينين المقدسيين ومنع التوسع الطبيعي للمواطنين العرب رغم زيادة عدد السكان العرب. وتنفذ سلطات الاحتلال سياسة العقاب الجماعي ضدد المقدسيين حيث عمدت الى هدم و طرد المواطنين بحجة "الدواعي الامنية" بمعنى الهدم بمبرر امني لا يمكن الاعتراض عليه ضد اهالي الشهداء ومنفذي العمليات الفدائية.

مخططات تهجير المقدسيين

في عام 2018 أقر الكنيست قانون سحب الإقامة الدائمة من مقدسيين ينفذون عمليات ضد الاحتلال. وهو قانون صيغ بشكل فضفاض دون تحديد؛ إذ لم يقيّد معاقبة سحب الجنسية على من يرتكبون أعمال مقاومة الاحتلال فحسب؛ بل عدّ عدم الولاء لدولة الاحتلال سببًا لسحب الجنسية؛ وترك الأمر لتقديرات وزير الداخلية؛ الأمر الذي يجعل أي مواطن مقدسي في دائرة التهديد بإسقاط كل حقوقه في المواطنة؛ وفقط لكونه فلسطينيا"؛ ما يعد انتهاكًا صريحًا وفاضحًا لاتفاقية جنيف الرابعة، التي أكدت على أنه "يحظر نقل الأفراد أو الجماعات قسراً، وكذلك ترحيلهم من الأراضي المحتلة إلى أراضي دولة الاحتلال أو أراضي أي بلد آخر، بصرف النظر عن دوافعهم". وفرت هذه القوانين العنصرية الغطاء لسلطات الاحتلال لحرمان الفلسطينيين المقدسيين من حقوقهم المشروعة بما في ذلك حقهم في البقاء في مدينتهم؛ فسحبت، بالاستناد إليها، هوياتهم؛ وطردتهم من المدينة. ففي عام 2024 تم سحب الاقامة من أربع مقدسيين منهم ماجد الجعبة32 كما اصدرت سلطات الاحتلال 54 أمر ابعاد في القدس منها 31 منها عن المسجد الأقصى.[33]

الوضع الاقتصادي في القدس

نتيجة للاجراءات الاسرائيلية المستمرة ضد العمال و الاستثمارات الفلسطينية خاصة بعد السابع من أكتوبر ،مما أثر سلبا على الاوضاع الاقتصادية والانسانية في مدينة القدس. وفقا لبيانات الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني لعام 2021 بلغت نسبة المشاركة في القوى العاملة في القدس 35.8% بينما سجل معدل البطالة 4.4%في نفس العام. فرض الضرائب الباهظة لا يشمل ذلك ضريبة الارنونا- ويعاني عدد كبير من اهالي القدس من البطالة بسبب سياسة الاحتلال في التضييق عليهم وعدم توفير فرص عمل

القطاع التعليمي

كثّفت سلطات الاحتلال الإسرائيلي انتهاكاتها بحق القطاع التعليمي في القدس المحتلة، مستهدفةً الهوية الفلسطينية والسعي لفرض المنهاج الإسرائيلي على المؤسسات التعليمية فالقطاع التعليمي في القدس يعاني من مجموعة من المعوقات أهمها:

اولا: تعدد الانظمة التعليمية التربوية، ثانيا: نقص التمويل والبنية التحتية :تعاني المدارس الفلسطينية في القدس من نقص مزمن في التمويل والمرافق التعليمية والمعلمين، مما يؤدي إلى زيادة معدلات التسرب المدرسي وانخفاض جودة التعليم. تسعى الحكومة الإسرائيلية لفرض مناهجها في هذه المدارس، مما يؤدي إلى طمس الهوية الثقافية الفلسطينية. ثالثا: تعدد جهات الاشراف الاداري التي تنظم المدارس. رابعا: غياب الاشراف الكامل لدولة فلسطين. خامسا: استهداف ومحاربة المنهاج الفلسطيني (محاولة الاسرلة). سادسا: الوضع الاقتصادي الصعب يساعد على توجه الطلاب الى سوق العمل وعدم استكمال الدراسة وجذب الطلاب لسوق العمل

[32] https://www.aljazeera.net/politics/2024/2/16/%D8%AA%D8%AD%D8%AA

[33] https://www.aa.com.tr/ar/%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%

حيث يعمل الاحتلال بذلك على انشاء جيل أمي. سادسا: سيطرة سلطات الاحتلال على قطاع التعليم والتدخل في المناهج الدراسية. سابعا: استهداف اللغة العربية بحيث عدم تدريسها في المراكز المهنية

الشهداء و سياسة العقاب الجماعي

يتعرض المواطن المقدسي لأشد أنوع الانتهاكات الاسرائيلية في محاولة من قبل سلطة الاحتلال لإجباره على التهجير القسري من القدس فقد بلغ عدد الشهداء في محافظة القدس 82 شهيد , وتم إعتقال 2032 مواطن مقدسي و جرح 474 حسب معطيات محافظة القدس، وفرضت سلطات الاحتلال مجموعة من القرارت في محاولة عقاب جماعي لاهالي الشهداء و اهمها: ترحيل منفذي العمليات اذا كان المنفذ يحمل الجنسية الاسرائيلية الابعاد مدة من 7-15 عام، واذا كان من المقيمين مثل حاملي الهوية المقدسية يبعد لمدة اقصاها 20 عام، وسمح القانون بترحيل اقارب درجة اولى اذا كان لديهم علم بخطة تنفيذ العملية ولم يتم ردعه، وهدم بيوت الشهداء الذين نفذو عمليات ضد الاحتلال، وسحب الجنسيات من منفذي العمليات، وفرض غرامات كبيرة على الاسرى المقدسيين[34] إضافة إلى طرد منفذي العمليات من القدس.

[34]المصدر :محافظة القدس حتى 2024/12/21

أبرز مؤشرات الواقع الانساني في قطاع غزة 2024

منذ السابع من أكتوبر وقطاع غزة يقبع تحت وطأة واقع غير صالح للحياة، رغم أن القطاع قبل ذلك كان تحت حصار إقتصادي الاسرائيلي جعل من الحياة في القطاع صعب إلا أن العدوان الإسرائيلي على القطاع دمركافة سبل الحياة وأصبحت أساسيات البقاء على الحياة في القطاع تعد معجزة فقد عمدت قوات الاحتلال الاسرائيلي الى إغلاق كافة المعابر ومنع الحركة النقل للبضائع والأشخاص مما أدى الى شُح ونفاذ المواد الغذائية والصحية وغيرها من المواد الاساسية للحياة.

وصلت الانسانية الى أدنى مستوياتها حيث نرى جثث الشهداء الغزيين يتم نهشها من الكلاب الضالة ويمنع جيش الاحتلال المواطنين من دفن ذويهم في ظل صمت دولي وضرب سلطات الاحتلال لكافة القرارات الدولية في عرض الحائط.

حيث أن 91% من سكان غزة (حوالي 1.95 مليون شخص) يعانون من إنعدام الأمن الغذائي الحاد، مع توقعات بأن يصل 345,000 شخص إلى مستويات كارثية من الجوع[35].

رغم أن خطة الجنرالات لم يتم المصادقة عليها إلا أن تنفيذها على الأرض يطبق وبقوة لتهجير الغزيين في شمال القطاع قسراً، ويدعو بعض المتطرفين الى إعادة الاستعمار في غزة.

الشهداء

كل من لم يحمل سلاح هو محمي حسب القانون الدولي والأعراف الا في غزة فكل فرد يعيش في قطاع غزة هو مهدد بالموت من قبل قوات الاحتلال بدون ذنب سوى أنه فلسطيني، فالخطاب الصهيوني المتطرف صرح من خلال زعمائه عبر الإعلام ودعى الى قتل الفلسطينين وأعتبرهم حيوانات لا حق لهم في الحياة وعمدت سلطات الاحتلال الى تنفيذ مخططاتها لقتل وتهجير الفلسطينين في غزة والى منع وصول المساعدات الانسانية، وشنت حرب تجويع على الغزيين ودمرت البنية التحتية من شبكات المياه والصرف الصحي والكهرباء ومراكز الخدمات كما أغلقت المعابر وحرمت المواطنين الفلسطينين من الحركة خاصة المرضى والطلاب، وهجرت سكان شمال غزة ودمرت شمال غزة بشكل كامل، ودمرت كل ما هو فوق الأرض وما تحتها بحجج واهية وكل ذلك لإبادة الفلسطينين وإجبارهم للهجرة القسرية. كما إدعت سلطة الاحتلال أن المؤسسات الدولية الإغاثية كما حصل مع الأونوروا جزء من المقاومة واتهمتهم بالارهاب واستشهد أكثرمن 203 موظف خلال تأدية عملهم.

كما أدى العدوان الاسرائيلي على القطاع الى إستشهاد أكثر من 45.317 فلسطيني، 70% منهم من الأطفال والنساء حيث بلغ عدد الشهداء الأطفال حوالي 17,581 و12,048من النساء. وقد أدى العدوان المستمر على غزة الى إصابة أكثر من 107,713 فلسطيني ونزوح أكثر من 2 مليون فلسطيني.

[35] تقييم جديد للأمن الغذائي في غزة يشير إلى استمرار خطر المجاعة وسط القتال المستمر وتقويض عمليات الإغاثة . 17أكتوبر 2024
https://ar.wfp.org/news/new-gaza-food-security-assessment-sees-famine-risk-persisting-amid-ongoing-fighting-and?utm_source=chatgpt.com

واستهدفت سلطات الاحتلال الكوادر الطبية لحرمان المواطنين الغزيين من العلاج، حيث بلغ عدد الشهداء في القطاع الطبي حوالي 1055 شهيداً ما بين طبيب ومهن طبية، ولمنع وصول الصوت والصورة لما يحدث من حرب إبادة في غزة، حيث قتلت بشكل مباشر حوالي 196 صحفي، كما قصفت عائلاتهم مما أدى الى إستشهادهم. كما أستشهد حوالي 87 موظف من الدفاع المدني بقصف مباشر خلال تقديم المساعدة لمصابي حرب الابادة[36].

ومازالت سلطات الاحتلال تمارس سلوكها الوحشي ضد الفلسطينين في غزة حيث قصفت العديد من مدارس الايواء والاسواق والمباني السكنية، مما أدى الى إستشهاد عائلات كاملة تم محوها من السجل المدني والاطفال والنساء و هذه المجازر تهدف الى إجبارهم على الهجرة من أرضهم.

قطاع التعليم

منذ بداية العدوان على قطاع غزة تعطل القطاع التعليمي بشكل كامل وقد تدمر أكثر من 90% من الؤسسات التعليمية وتحولت المؤسسات التعلمية قي قطاع غزة الى مراكز ليإواء النازحين، وبرغم من أن وكالة الغوث تبلغ الجانب الإسرائيلي بالإحداثيات للمدراس وطبيعتها كمراكز نزوح إلا أن قوات الاحتلال تقصف هذه المدارس، مما أدى الى إستشهاد عدد كبير من قاطنيها فقد بلغ عدد مدارس الوكالة التي تم قصفها من الجانب الإسرائيلي 65 مدرسة، وبلغ عدد المدراس الحكومية التي دمرتها قوات الاحتلال في عدوانها 374 مدرسة، أما مؤسسات التعليم العالي فقد تم تدمير 31 مبنى جامعي بالكامل، بالإضافة إلى ذلك فقد دُمر 55 مبنى جامعي جزئياً.

وبلغ عدد الشهداء في القطاع التعلمي 12.820 طالب، و496 من المعلمين والإداريين، كما استشهد 532 من طلاب التعليم العالي و100 من العاملين في التعليم العالي[37].

القطاع الاقتصادي

حسب تقرير البنك الدولي المعنون بالتحديث الاقتصادي الفلسطيني 2024 فقد دمر العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة القطاع الإقتصادي في القطاع بكافة جوانبه وبلغ حجم الخسائر الإقتصادية في قطاع غزة منذ بداية العدوان حوالي 35 مليار دولار.

كما إنكمش الناتج المحلي بنسبة 86% وبلغت نسبة الفقر100 % ونسبة التضخم 250% وبلغت نسبة الخسائر في القطاع الزراعي والسمكي بنسبة 93% وتوقفت 82% من الشركات العاملة في القطاع عن العمل [38].

القطاع الزاعي

تشير تقديرات منظمة الاغذية والزراعة في الامم المتحدة أن حرب الابادة على غزة أدت الى نفوق نحو 15,000 رأس من الأبقار، أي 95% من إجمالي الأبقار في غزة، وأن العجول قد ذُبحت جميعها تقريباً. ولم يتبقى من الأغنام سوى أقل من

---

[36] (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني)
https://www.pcbs.gov.ps/site/lang__ar/1/default.aspxhttps://www.pcbs.gov.ps/site/lang__ar/1/default.aspx

[37] وزارة التربية و التعليم الفلسطيني https://www.moe.edu.ps/prog/occupation-violations

[38] GAZA STRIP INTERIM DAMAGE ASSESSMENT SUMMARY NOTE MARCH 29, 2024

25,000 رأس (حوالي 43%) ومن الماعز نحو 3,000 رأس (حوالي 37%)، كما أن هناك خسائر فادحة في قطاع الدواجن الذي لم يتبقى منه سوى 34,000 طائر فقط[39].

وأن ما بين 80%-96% من الأصول الزراعية في القطاع – بما في ذلك أنظمة الري ومزارع الماشية والبساتين والآلات ومرافق التخزين – قد تضررت، مما أدى إلى شل القدرة على إنتاج الغذاء وتفاقم مستويات انعدام الأمن الغذائي المرتفعة بالفعل[40].

حيث بلغت الاضرار نتيجة العدوان الاسرائيلي على الاراضي الزراعية ما نسبته 67.6 % اي ما يعادل 183 10 هكتارًا. ولحقت أضرار بنسبة 71.2 في المائة من البساتين ، وبنسبة 67.1 في المائة من المحاصيل الحقلية، 58.5 في المائة من الخضروات. كما ألحق العدوان أضرارًا جسيمة بالبنية التحتية الزراعية في غزة حيث طالت الأضرار ما مجموعه 1.188 بئرًا زراعيًا أي ما نسبته 52.5 % و دمرت 44.3 % من الدفيئات الزراعية.[41]

القطاع الصحي

تعمَّدت سلطات الاحتلال تدمير القطاع الصحي من خلال محاصرت المستشفيات وقصفها وهدم المراكز الصحية والعيادت والأمر بإخلائها كما إعتدت على الكوادر الطبية وأوقعتهم ما بين شهيد وأسير وجريح، ودمرت كل سيارات الاسعاف والتي بلغ عددها 139 سيارة ودمرت سيارات الدفاع المدني ومنعت وصول الوقود اللازم لتشغيلها وتشغيل الكهرباء التي تعمل على تشغيل أقسام المستشفيات وأجهزتها المنقذة للحياة.

إن إنهيار المنظومة الصحية في قطاع غزة نتيجة القصف القصف المستمر أدى إلى إنهيار قدرة المؤسسات الصحية على تلبية احتياجات العدد الكبير من المصابين من قصف الاحتلال، كما أصبح الوصول مراكز الخدمات الصحية صعباً، بسبب تدمير البنية التحتية وعدم توفر وسائل نقل وتقطيع أوصال قطاع غزة، إضافةً الى ذلك بات الحصول على العلاج والأدوية صعباً للغاية وذلك بسبب منع سلطة الاحتلال وصول الأدوية والمواد الطبية اللازمة للعلاج، مما زاد من معاناة المرضى، خصوصاً المصابين بأمراض مزمنة مثل السكري وأمراض القلب، الذين يحتاجون إلى رعاية مستمرة ودائمة.

كما أن النقص الحاد في الأدوية الأساسية والمعدات الطبية وتدمير المستشفيات ونقص الاطباء ذوي الاختصاص والطواقم الطبية المختصة، خلق صعوبة كبير في إجراء العمليات الجراحية وأصبحت الرعاية الطارئة شبه مستحيلة. خاصة أن جيش الاحتلال دمر 34 مستشفى من أصل 35 و80% من الرعاية الصحية الأولية لا تعمل , وبلغ عدد الشهداء في القطاع الصحي : 1055 كما تعاني **النساء الحوامل والأطفال** من غياب الرعاية الصحية والمتابعة، الذي أدى الى إرتفاع معدلات الوفيات بين الأمهات والأطفال فهناك حوالي :

---

[39] حماية سبل العيش وإنقاذ الأرواح في غزة .28/10/2024 . منظمة الاغذية و الزراعة .الامم المتحدة https://www.fao.org/newsroom/story/protecting-livelihoods-and-lives-in-gaza/ar

[40] https://news.un.org/ar/story/2024/09/1134396

[41] https://www.fao.org/newsroom/detail/gaza-geospatial-data-shows-intensifying-damage-to-cropland/ar

غزة: البيانات الجغرافية المكانية تظهر الأضرار الجسيمة التي لحقت بالأراضي الزراعية.

- 60,000 سيدة حامل مُعرَّضة للخطر بسبب إنعدام الرعاية الصحية في قطاع غزة.
- 155,000 سيدة حامل ومرضعة تواجه صعوبة في الوصول والحصول إلى خدمات الرعاية قبل الولادة وبعدها.
- 96% من السكان في قطاع غزة (2.15 مليون نسمة) يواجهون مستويات عالية من إنعدام الأمن الغذائي الحاد.
- 495,000 شخص (22% من السكان) يعانون من إنعدام الأمن الغذائي الحاد منهم 11,000 امرأة حامل.
- 3,500 طفل معرضون للموت بسبب سوء التغذية ونقص الغذاء.
- 36 طفل استشهدوا نتيجة المجاعة وسوء التغذية.

ومع كل هذه المعاناة التي يعاني منها المواطن الغزي تمنع سلطات الاحتلال دخول مطاعيم الاطفال ضد شلل الاطفال خاصة في شمال القطاع , كما تمنع سلطات الاحتلال المرضى والصابين من السفر لتلقي العلاج[42].

أما بالنسبة لمرضى الأمراض المزمنة مثل مرض الكلى والبالغ عددهم حوالي 1200 مريض منهم 400 طفل ومرضى السرطان والبالغ عددهم أكثر من 2000 مريض، فهم يعانون بشكل كبير نتيجة لتدمير المستشفات ونقص الأدوية الحاد الذي أدى الى تقليص جرعات العلاج و مدته.

كما يعاني سكان قطاع غزة من إنتشار الأمراض المعدية خاصة الأمراض الجلدية وذلك نتيجة لشح المياه الصالحة وتلوثها بالمياه العادمة بعد أن دمرت سلطات الاحتلال شبكات الصرف الصحي في القطاع مما أدى الى تفشي العديد من الأمراض مثل التهاب الكبد الوبائي، حيث سُجلت أكثر من 100,000 حالة إصابة، بالإضافة إلى مخاوف من إنتشار شلل الأطفال خاصة بعد منع سلطات الاحتلال دخول المطاعيم للأطفال[43].

سياسة التجوع في قطاع غزة

يعاني قطاع غزة من مجاعة حقيقية في ظل هذا العدوان الوحشي المستمرمنذ اكثر من اربعة عشر شهرا, فحكومة الاحتلال تستخدم سياسة التجويع ومنع وصول المساعدات الغذائية كعقوبة ووسيلة قتل للغزيين وإجبارهم على الهجرة القسرية من شمال القطاع فحسب تقرير IPC فإنّ قطاع غزّة على شفا مجاعة حسب مؤشّر IPC التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي (Integrated Food Security Phase Classification) الذي يمثل الدرجة الخامسة والأكثر خطورة في حيث يعاني نصف سكّان قطاع غزة من نقص كارثيّ في الأمن الغذائي. ووفقاً للمعيار الدوليّ المقبول، تكون منطقة ما في حالة "مجاعة" عندما يواجه ما لا يقل عن 20% من الأسَر فيها نقصاً حادّاً في الغذاء ويعاني ما لا يقل عن 30% من الأطفال هناك من سوء التغذية الحادّ.[44]

إن قطاع غزّة بأكمله يعاني من المجاعة من الدرجة 4 أو 5 في مؤشر الجوع، حيث يعاني 55% من الأسَر في شمال القطاع و30% من الأسَر في وسطه و25 % من الأسَر في جنوبه من انعدام الأمن الغذائيّ من الدّرجة الخامسة، وهي الأعلى. و المتوقع خلال

[42] https://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=5845
[43] أميمة الخماش، واقع ومقومات القطاع الصحي في قطاع غزة خلال الحرب .مؤسسة الدراسات الفلسطينية , العدد 34. 31 كانون ثاني 2024
[44] GAZA STRIP: FAMINE REVIEW OF THE IPC ANALYSIS . Integrated Food Security Phase Classification.2024

الأشهر المقبلة أن يتفاقم الوضع في قطاع غزة، ويُتوقع أن يعاني 70% من الأسر في شمال قطاع غزة و50% في وسطه و45% في جنوبه، من نقص كارثيّ في الأمن الغذائيّ اي أن 2.2 مليون إنسان (نحو 100%) من سكّان القطاع يعانون مانعدام الأمن الغذائيّ من الدّرجة 3 فما فوق، و1.17 مليون قد بلغوا الدرجة 4 فما فوق، ونحو نصف مليون منهم يعانون انعدام الأمن الغذائيّ من الدّرجة الخامسة (الدّرجة 5).[45]

قطاع المياه

إستخدامت حكومة الاحتلال الإسرائيل للمياه سلاحَ حربٍ في غزة، أدى ذلك الى خلق أزمة صحية عامة وكارثة إنسانية . فقد دمرت قوات الاحتلال مرافق معالجة مياه الصرف الصحي، التي لم يعد لها أثر على الإطلاق في العديد من مدن غزة، بهدف التسبب في أزمات صحية وانتشار للأمراض للسكان المدنيين الفلسطينيين, فقد دمر العدوان اكثر من 70% من آبار المياه و حوالي 105.000 خط مياه اي ما نسبته 40% من البنية التحتية .[46]

أكثر من 85% من مرافق وأصول المياه والصرف الصحي قد خرجت عن الخدمة بشكل كامل أو جزئي وتحتاج إلى إعادة تأهيل شاملة، بما في ذلك محطات معالجة الصرف الصحي، ومحطات تحلية المياه، ومحطات الضخ، والآبار، وخزانات المياه، وخطوط النقل الرئيسية، وشبكات المياه والصرف الصحي، تراجع حصة الفرد في قطاع غزة ما بين 3 –15 لتر بالرغم من أن منظمة الصحة العالمية توصي بحصة 100 لتر للفرد.[47]

تدمير المباني والبنية التحتية والاثرية

تعمَّدت سلطات الاحتلال الى تدمير البنية التحتية في قطاع غزة بهدف خلق بيئة غير قابلة للحياة في القطاع مما يجبر السكان على مغادرتها، فقد بلغت نسبة تضرر منشأت القطاع الخاص 88% وتم تدمير أكثر من 245,123 وحدة سكنية منها 60,368 وحدة سكنية تم تدميرها بالكامل، كما دمَّر القصف المستمر على التجمعات في قطاع غزة 819 مسجداً وثلاثة كنائس و211 مقراً حكومياً[48]، ودُمِّر حوالي 3 ملايين متر طولي من الشوارع ما نسبته 65% من إجمالي شبكات الطرق.

وعمدت سلطات الاحتلال الي تدمير المواقع الأثرية والتاريخية والحضارية التي تثبت الهوية الفلسطينية وعروبة قطاع غزة، والتي تعد شاهداً على عمر قطاع غزة، حيث دَمَّرت سلطات الاحتلال خلال عمليتها الوحشية في القطاع أكثر من 200 موقع أثري ومَعلم حضاري لمحو التواجد التاريخي العربي الفلسطيني وتغيير المعلم والواقع[49]، رغم أن القانون الدولي يعتبر تدمير هذه المواقع جريمة دولية حسب إتفاقية لاهاي 1954م بشأن حماية الممتلكات الثقافية في حالة النزاع.

---

[45] https://www.btselem.org/arabic/publications/202404_manufacturing_famine
عار التجويع : إسرائيل مسؤولة عن جريمة التجويع في قطاع غزة 2024.

[46] https://www.wafa.ps/Pages/Details/104933

[47] https://www.wafa.ps/pages/details/99386

[48] الجهاز المركزي للإحصاء (https://www.pcbs.gov.ps/site/lang__ar/1408/Default.aspx)

[49] الجزيرة: إسرائيل دمرت أكثر من 200 موقع أثري وتاريخي.. ماذا بقي من تراث غزة؟
https://shorturl.at/rmS7O

الفصل السابع: ملفات تحليلية

أولاً: تغيير البنية الهيكلية "للإدارة المدنية"، الآثار والسيناريوهات

ثانياً: لعبة جديدة للاستيطان: مستعمرات لا يعلن عنها

ثالثاً: سحب صلاحيات دولة فلسطين الإدارية من "المحمية الاتفاقية" بادية بيت لحم الشرقية

رابعاً: التحريض بالقتل، سلاح المستعمرين الفتاك

تغيير البنية الهيكلية "للإدارة المدنية الإسرائيلية"، الآثار والسيناريوهات

تتناول هذه الدراسة اجراءات وسياسات دولة الاحتلال فيما يتعلق باعادة تشكيل البنية الهيكلية لما يسمى "الادارة المدنية" الاسرائيلية وانعكاسات ذلك على مساحة التواصل للمواطن الفلسطيني مع الجهاز الاحتلالي الإسرائيلي الذي يتولى الجزء الأكبر من ادارة شؤون الحياة اليومية في الضفة الغربية وقطاع غزة، سواء برغبة المواطن أو رغما عنه، وذلك من خلال توسيع دور هذه الإدارة وزيادة نطاق خدماتها، وربطها بحاجاته اليومية. فبالاضافة الى الاليات والذرائع التي تتذرع بها دولة الاحتلال لسلب المزيد من اراضي الضفة الغربية، بما فيها "الاعلان عن الاراضي كأراضي دولة، أو "ممتلكات متروكة" أو "مصادرة لاغراض عسكرية أو حتى لاحتياجات جماهيرية"، تسعى حكومة الاحتلال الى فرض سياسات اخرى تهدف الى توسيع رقعة البناء الاستعماري في الضفة الغربية ونقل ملكية هذه الاراضي لدولة الاحتلال. .

فمنذ اللحظة الاولى لتوليه مهامه كوزير للمالية، لم يدّخر المتطرف رئيس حزب الصهيونية الدينية بتسلئيل سموتريتش، جهدا من أجل التضييق على السلطة الوطنية الفلسطينية، وترسيخ الاستيطان في الضفة الغربية واتخاذ خطوات فعلية لضمها الى اسرائيل . ففي الوقت الذي تسابقت فيه وكالات الانباء للاعلان عن نية الوزير المتطرف تطبيق سلسلة من الاجراءات الادارية ترمي الى الضم الفعلي للضفة الغربية وتوسيع الاستيطان، دون توضيح طبيعة هذه الاجراءات، كشف سموترتش التفاصيل الكاملة لفرض خطوات تنفيذية من شأنها تكريس الأنشطة التوسعية الاستعمارية ، وهدم المباني الفلسطينية، مصرّحا وبكل وضوح " أردنا أن يكون من الأسهل ابتلاعها في السياق السياسي والقانوني" في اشارة للضفة الغربية[50].

هذا وأوضح تقرير مشترك صادر عن منظمة يش دين، وجمعية حقوق المواطن في إسرائيل، ومركز أوفيك ومنظمة كسر الصمت تفاصيل التغييرات البنيوية والقانونية الكبيرة وكيفية تطبيقها على أرض الواقع في الضفة الغربية. ومن جملة هذه التغييرات تعيين النائب سموتريتش وزيرا إضافيا في وزارة الدفاع ونقل صلاحيات واسعة من القائد العسكري إلى النائب سموتريتش والموافقة على ميزانيات ضخمة لتوسيع المستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية وتحسين البنية التحتية ونوعية الحياة فيها والمصادقة بأثر رجعي على البؤر الاستعماري الإسرائيلية وإعلان أراضي دولة ومحميات طبيعية و إنكار عنف المستوطنين وعدم تطبيق القانون عليهم وفرض بيئة قسرية على المجتمعات الفلسطينية تؤدي الي طردهم[51].

وحتى تتمكن الحكومة الإسرائيلية من انفاذ ذلك على ارض الواقع، عمدت حكومة اليمين المتطرف الى اقرار خطة تقضي بزيادة (280) عنصراً بشريّاً للإدارة المدنية بغية تعزيز دورها وتوسيع نطاق صلاحياتها على حساب اضعاف دور السلطة الوطنية الفلسطينية[52]. والجدير بالذكر أن ذلك يحمل انعكاساته ومدلولاته على المستوى السياسي والاقتصادي ويهدف في نهاية المطاف الى ضم الضفة الغربية. فلم تكتف دولة الاحتلال بتوسيع المخططات الهيكلية للمستعمرات القائمة وتقويض البناء الفلسطيني في المناطق المصنفة "ج"، بل تمادت الى نقل مسؤولية الإدارة المدنية وتنسيق الأعمال الحكومية في الضفة الغربية من "وزير الجيش" إلى "وزير المستوطنات". حيث عمدت الى نقل إدارة جميع شؤون المستعمرات من أيدي الجيش إلى المسؤولين المدنيين، وتعيين "نائب مدني" يتمتع بصلاحيات رئيس الإدارة المدنية. وبهذا تكون حكومة اليمين المتطرف قد احدثت تغييرا جذريا على النظام الاداري في الضفة الغربية، ويتضمن ذلك تغيير هذا النظام من مسمى احتلال عسكري يتوجب عليه القيام بالتزامات معينة تجاه السكان

---

[50] السلام الآن، "أجندة الضم للحكومة الإسرائيلية"، حزيران 2024. الرابط: https://short-link.me/Jy0g

[51] بيش دين. " الإصلاح الصامت: تغيير طبيعة السيطرة الإسرائيلية في الضفة الغربية، تحليل لسياسة الضم التي تنتهجها الحكومة الإسرائيلية السابعة والثلاثون وتداعياتها"، 2024/9/22 . الرابط https://tinyurl.com/8ttd9u35

[52] https://tinyurl.com/5n8wuf4v

الواقعين تحت الاحتلال بموجب القانون الدولي إلى نظام تدير فيه المؤسسات الحكومية المدنية الإسرائيلية معظم جوانب الحياة الفلسطينية في الضفة الغربية.

ان الخطر الحقيقي في مسألة تغيير هيكلية الادارة المدنية الاسرائيلية يكمن في انعكاسات ذلك على المستوى السياسي والاقتصادي، حيث سيصبح من السهولة بمكان احتمالية هدم آلاف المنشآت الفلسطينية المخطرة فعلا بالهدم عدا عن خلق حالة يأس في نفس المواطن الفلسطيني من اصدار تصاريح البناء التي تكاد تكون أشبه بالمستحيلة. فعلاوة على السيطرة على كل ما يتعلق بالاستيطان ومنع البناء الفلسطيني في المنطقة "ج"، فقد كُشف النقاب عن قرار شرعنة 63 بؤرة استيطانية وتخصيص 85 مليون شيكل لحماية هذه البؤر والإعلان عن 24,193ألف دونم كأراضي دولة وتخصيص مليار شيكل لأمن المستوطنات و7 مليارات شيكل لشق طرق التفافية استيطانية[53].

اضافة الى ذلك، ان هذا التغيير الجوهري في نظام السيطرة على الفلسطينيين من خلال نقل صلاحيات الحكم من الجيش الى السلطات الحكومية الاسرائيلية يكشف نوايا حكومة نتنياهو وسموترتش، والتي يتم تنفيذها بوتيرة ممنهجة وسريعة حتى مع استمرار الحرب في غزة. وتهدف هذه النوايا والمساعي المضي قدما في تنفيذ الضم الفعلي للضفة الغربية على نطاق واسع وغير مسبوق، وهذا ما سنتناوله في هذه الدراسة.

التقسيمات الادارية للاراضي الفلسطينية في ضوء اتفاقية أوسلو:

قسمت اتفاقية أوسلو الثانية المبرمة بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية عام 1995 الضفة الغربية الفلسطينية إلى مناطق (أ، ب، ج) كترتيب موقت، بحيث تخضع المنطقة (أ) التي تشكل 18 % من الضفة الغربية، للسيطرة الإدارية والأمنية الفلسطينية الكاملة،أما المنطقة (ب) والتي تشكل 22 % من الضفة الغربية، تخضع للسيطرة الإدارية الفلسطينية ولكنها تتقاسم المسؤوليات الأمنية مع السلطات الإسرائيلية، وفيما يتعلق بالمنطقة (ج) وهي الأكبر حيث تشكل أكثر من 60 % من الضفة الغربية،فهي تخضع لسيطرة إسرائيل الكاملة وفيها تم انشاء مستعمرات إسرائيلية واسعة النطاق ومناطق عسكرية .وبالرغم من أن اتفاقية أوسلو تنص على النقل التدريجي للسلطة والمسؤولية في مجال التخطيط وتقسيم الاراضي في المنطقة "ج" من الادارة المدنية الاسرائيلية الى السلطة الفلسطينية ، الا انه تم تجميد هذا النقل في عام 2000[54] . وبهذا اخرط المستعمرون في حملة لتقييد البناء الفلسطيني في المنطقة "ج" باعتباره محاولة (فلسطينية) للاستيلاء على المنطقة و"انتهاك السيادة الإسرائيلية على المنطقة "ج"[55].والجدير بالذكر أن هذا التقسيم لا يزال قائماً، مما يؤثر بشكل كبير على الحكم الفلسطيني والتنمية والحياة اليومية، حيث يواجه سكان المنطقة (ج) قيوداً شديدة على البناء والوصول إلى المياه والحركة.

المادة 43 من قواعد لاهاي والمادة 49 من اتفاقية جنيف الرابعة:

تنص المادة 43 من قواعد لاهاي على انه " اذا انتقلت القوة الشرعية بصورة فعلية الى يد قوة الاحتلال، يتعيّن على هذه الاخيرة ، قدر الامكان، تحقيق الأمن والنظام العام وضمانه، مع احترام القوانين السارية في البلاد"[56]. كما تمنع لوائح لاهاي، التي تعتبر القاعدة المرجعية في العلاقات بين الاحتلال والفلسطينيين، قوة الاحتلال من اجراء تغييرات كبيرة في الارض المحتلة الا لأسباب أمنية. واستنادا الى ذلك، فإن الضفة الغربية تخضع للقانون الدولي بما فيه قواعد لاهاي، مما يجعل ضم المزيد من المناطق (أ) و(ب)

---

[53] https://tinyurl.com/mvjd6s3v

[54]مكتب تنسيق الشؤون الانسانية في الاراضي الفلسطينية المحتلة (OTCHA)، "خطة الاستجابة الانسانية في المنطقة "ج" الرابط https://tinyurl.com/3psbfsje

[55] https://tinyurl.com/4azey55d

[56]"الاتفاقية الخاصة باحترام قوانين واعراف الحرب البرية"،1907 الأول تشرين /أكتوبر 18 في لاهاي، الرابط https://www.legal-tools.org/doc/2398d7/pdf/

غير قانوني. كما تنص الفقرة السادسة من المادة (49) من اتفاقية جنيف الرابعة، التي صادقت عليها (إسرائيل) في عام 1951، على أنه: " لا يجوز لدولة الاحتلال أن ترحّل أو تنقل جزءًا من سكانها المدنيين إلى الأراضي التي تحتلها"[57].

وفي ضوء ذلك، يقر القانون الإنساني الدولي، بما فيه اتفاقية جنيف الرابعة وقواعد لاهاي، ان الضفة الغربية تعتبرأرضاً محتلة، ويحظر ضمها من قبل قوة الاحتلال، وينطبق عليها القانون الدولي لحقوق الإنسان أيضاً، مما يلزم إسرائيل باحترام حقوق الفلسطينيين في الأراضي المحتلة .الا أن اسرائيل تدّعي بأن التزاماتها في مجال حقوق الإنسان لا تمتد إلى الأراضي المحتلة. من جهة أخرى، أكدت محكمة العدل الدولية عدم شرعية سياسات إسرائيل، مؤكدة انتهاكاتها القانون الدولي وحقوق الإنسان، بما في ذلك الفصل العنصري. كما أشار قرار محكمة العدل الدولية الى ضرورة استعادة سيطرة الفلسطينيين على أراضيهم ومواردهم[58].

لقد قامت حكومة الاحتلال بالالتفاف حول الحظر المنصوص عليها في المادة 43 من قواعد لاهاي التي تعتبر القاعدة المرجعية في العلاقات بين الاحتلال والفلسطينيين، والتي تمنع قوة الاحتلال من اجراء تغييرات كبيرة في الارض المحتلة الا "لأسباب أمنية". فقامت بادراج مصطلح "الاعتبارات الامنية" الذي يرمي الى الانسحاب من الاتفاقيات المتعلقة بتقسيم الاراضي ، وعرّفت كل مصلحة اسرائيلية على أنها "احتياجات أمنية"، لذا فان هذا القيد لن يحمل أي معنى وستصبح أي مصلحة أو هدف اسرائيلي سببا "مشروعا" لوضع السياسة على الارض[59].

وفي هذا السياق ، قدم "مركز مدار للدراسات الاسرائيلية" ترجمة لأربعة نصوص إسرائيلية مختارة تسلط الضوء على الخطاب الاستيطاني ـ التوراتي المتعلق بالضفة الغربية، أرضًا وسكانًا، وكان أحد هذه النصوص بعنوان "لماذا لا يزال الوجود الإسرائيلي في المناطق [المحتلة] يسمى 'احتلالًا'؟"، لشارون آفينوعام. يدّعي النص أن الوجود الإسرائيلي في الضفة الغربية لا تنطبق عليه معايير القانون الدولي الذي يعرف "الاحتلال العسكري"، وبالتالي فهو ليس احتلالًا، كما يدعم الكاتب الاسرائيلي هذا الخطاب العنصري من خلال الحجج والتفسيرات القانونية الانتقائية التي لا تمت للواقع بصلة[60].

بناء على هذه المعطيات، ان الهدف من هذه التغييرات الهيكلية في بنية الادارة المدنية هو التنصّل والتهرّب من القيود التي يفرضها القانون الدولي الانساني على ادارة الاراضي المحتلة ، تحديدا تلك التي نصّت عليها المادة 43 من قواعد لاهاي، الامر الذي يغير ميزان القوة في الضفة الغربية بحيث يضفي الطابع المدني على حكم المستوطنات الإسرائيلية التي سيتم دمجها بشكل كامل في جهاز الدولة الإسرائيلية.

التمييز بين ما يسمى ب"ادارة الاستيطان"، و"قسم الاستيطان"، و"وزارة الاستيطان":

ادارة الاستيطان: هي هيئة حكومية جديدة تدير جميع جوانب الحياة الاستيطانية في الاراضي المحتلة وهي دائرة مستحدثة داخل ما يسمى ب"وزارة الدفاع". ويترأسها يهودا الياهو (وهو شريك وزير المالية في الحكومة الإسرائيلية بتسلئيل سموتريش في تأسيس منظمة ريغافيم (منظمة استيطانية تعمل على الاستيلاء على الأراضي وتهجير الفلسطينيين في الضفة الغربية). ويشار الى أن المستعمرين يطلقون عليها اسم "ادارة التنظيم". ومن صلاحيات "ادارة الاستيطان"،: ادارة اعمال المنسق والادارة المدنية، وتحسين الخدمات المقدمة للمستعمرين من خلال الوزارات الحكومية وتنظيم البؤر الاستعمارية وتطبيق القانون الاسرائيلي على المستعمرين من خلال اوامر عسكرية. وهي مكلّفة ايضا بتصميم السياسات الحكومية في الضفة الغربية بشأن المسائل التي لا تتعلّق بالأمن بشكل محض، وإنفاذ القانون (بما في ذلك عمليات الهدم) على البناء غير المرخّص؛ كما تمتلك مسؤولية سياسات إدارة الأراضي، بما في ذلك تخصيص الأراضي. والجدير بالذكر ان استحداث هذه الادارة ما هو الا الية لاخفاء حقيقة الضم والحفاظ على مظهر

---

[57] https://tinyurl.com/4vyjywr6

[58] https://tinyurl.com/v5p6eyux

8 المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية ـ مدار، مجلة "قضايا اسرائيلية" العدد 94 "الانقلاب الاستيطاني في الضفة الغربية:ادارة الاستيطان بدلا عن الادارة المدنية"، وليد حباس ، صيف 2024

[60]المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية ـ مدار (رام الله)، العدد رقم 83 من سلسلة "أوراق إسرائيلية"، الرابط : https://tinyurl.com/49y6ba2u

الحكم العسكري ذلك لانه، بناء على قرار استحداث هذه الادارة، ستصبح الادارة المدنية هيئة تنفيذية تخضع لتعيينات سياسية من قبل سموتريتش ، وبالتالي سيتم ايجاد هيكل ينقل جميع اعمال الادارة والموظفين الى "ادارة الاستيطان"[61].

قسم الاستيطان: وحدة مستقلة داخل ما يسمى "المنظمة الصهيونية العالمية" (الهستدروت العالمي)، وهو يعمل كذراع تنفيذي للحكومة الاسرائيلية في انشاء وتأسيس مجتمعات يهودية في الضفة الغربية والجولان بتمويل كامل من قبل الحكومات الاسرائيلية.

وزارة الاستيطان والمهمات القومية: تعتبر هذه الوزارة أداة لتوجيه ميزانيات الدولة لخدمة المشروع الاستيطاني. وترأسها الوزيرة "أوريت ستروك" . وقد تم عام 2023 سن قوانين جديدة لتوسيع نطاق مهمات هذه الوزارة، بحيث تشمل الاستثمار في البنية التحتية، ونقل عائدات الضرائب للمستوطنات، وتوسيع سيطرة المستوطنات. وفي عام 2024، أعلنت ستروك أن وزارة الاستيطان وبالتعاون مع حركة "أمانا" قد أطلقوا خطة لأنشاء عشرات المستعمرات الرعوية وانشاء بؤر استعمارية بتكلفة 75 مليون شيكل. هذا بالاضافة الى العديد من الانشطة الاستعمارية التوسعية الاخرى62.

ومضة تاريخية:

تستعرض هذه الجزئية ومضة سريعة (من خلال ترجمة تقارير ذات صلة وهي ترجمة بتصرف في بعض الاحيان) حول اعادة رسم هيكلية الادارة المدنية وتقسيم الصلاحيات بين سموتريتش وغالانت:

(بداية الترجمة)

....

في 29 كانون اول 2022، أدت الحكومة السابعة والثلاثون في إسرائيل اليمين الدستورية، تتكون هذه الحكومة من ستة أحزاب يرأسها رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو. وقد نص البند الأول من المبادئ التوجيهية للسياسة الأساسية للحكومة الاسرائيلية على أن "الشعب اليهودي له حق حصري وغير قابل للتصرف في جميع أجزاء أرض إسرائيل. كما ستعمل الحكومة الاسرائيلية على تعزيز وتطوير الاستيطان في جميع أجزاء أرض إسرائيل ، بما فيها الجليل والنقب والجولان ويهودا والسامرة". علاوة على ذلك، تنص اتفاقية الائتلاف بين الليكود وحزب الصهيونية الدينية على أن "شعب إسرائيل له حق طبيعي في أرض إسرائيل. وفي ضوء الإيمان بالحق المذكور أعلاه، سيعمل رئيس الوزراء على تعزيز سيادة الشعب اليهودي، مع اختيار التوقيت المناسب لذلك بحيث يضمن تحقيق جميع المصالح الوطنية والدولية لدولة إسرائيل". هذا وحدد اتفاق الائتلاف بين الليكود والصهيونية الدينية إعادة رسم استراتيجية لأساليب إسرائيل للسيطرة على الضفة الغربية. ويتضمن ذلك إعادة ترتيب هيكلية الادارة المدنية ونقل السلطات والصلاحيات التي يمتلكها القائد العسكري إلى هيئات مدنية تشرف عليها وزارة الدفاع؛ وتغييرات في الصلاحيات التنفيذية والقضائية التي تمنح الحزب المؤيد للمستوطنين سيطرة كاملة على المنطقة المصنفة ج (بما في ذلك صلاحيات المضي قدمًا في الضم، وإضفاء الشرعية على البؤر الاستيطانية، والاستيلاء على الأراضي الفلسطينية، وتكثيف عمليات الإخلاء والهدم)؛ فضلاً عن تكثيف المشاريع المتعلقة بالمستوطنات/المستوطنين (تسهيل عمليات الموافقة وزيادة الميزانيات للتنمية المستقبلية، سواء من حيث الكم أو النوع). وقد تم تنفيذ الغالبية العظمى من الخطوات. والجدير بالذكر أنه في شباط 2023، تم توقيع اتفاق تقسيم للمسؤوليات والصلاحيات بين وزير الدفاع يوآف جالانت وسموتريتش، مما أدى إلى نقل الصلاحيات العسكرية إلى مدنية. وقد أدى هذا الاتفاق إلى إنشاء هيئة حكومية جديدة تسمى إدارة المستوطنات، تحت سلطة سموتريتش، مهمتها إدارة وتوجيه أنشطة الاستيطان في الضفة الغربية، مع صلاحيات

---

[61] المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية ـ مدار، مجلة "قضايا اسرائيلية" العدد 94 "الانقلاب الاستيطاني في الضفة الغربية:ادارة الاستيطان بدلا عن الادارة المدنية"، وليد حباس ، صيف 2024 . الرابط: https://tinyurl.com/mr43t89m

11 المصدر السابق نفسه.

تعيين مسؤولين في الإدارة المدنية ومكتب تنسيق أعمال الحكومة في المناطق (وهما الهيئتان العسكريتان الأكثر مسؤولية عن صياغة وتنفيذ السياسة الإسرائيلية في الضفة الغربية). ويشغل سموتريتش في الواقع منصب "وزير ادارة المستوطنات" التابع لوزراة الدفاع63.

ماهية الإدارة المدنية وعملها والصلاحيات الموكلة لموظفيها:

كان تشكيل الإدارة المدنية، بصفتها الهيئة الاسرائيلية التي تحكم الضفة الغربية، في عام 1981 وفق القرار الذي صدر عن المجلس الوزراي الإسرائيلي المصغر (الكابينيت) . وتعتبر "الادارة المدنية" بشكلها الاساسي إدارة تابعة لوحدة التنسيق في وزارة الحرب، يدير شؤونها ضباط وجنود إسرائيليون كما تخضع لإشراف القيادة العسكرية. وتقع على عاتق هذه الادارة مسؤولية تطبيق السياسة الأمنية والمدنية في الأراضي الفلسطينية، وتشمل اختصاصاتها كل مناحي الحياة، من تطوير البنى التحتية وتوفير الخدمات وتلبية الاحتياجات اليومية[64]. ويهدف انشاء هذه الادارة، في شكله المعلن، إلى إتاحة المجال للفلسطينيين للمشاركة في إدارة شؤونهم تحضيرًا لإنشاء سلطة حكم ذاتي وذلك بموجب اتفاقيات كامب ديفيد. الا أنه في حقيقة الامر يعتبرانشاؤها خطوة إلى الأمام في تحويل الأرض المحتلة إلى مساحة أكثر ملاءمة لسكن "المستوطنين".

في أيار 2024 ، نقل الجيش الاسرائيلي صلاحيات قانونية ضخمة في الضفة الغربية الى موظفين مدنيين مؤيدين للمستوطنين تحت قيادة سموترتش. وتعتبر هذه الخطوة كفيلة عن نقل العديد من القوانين الفرعية داخل الادارة المدنية من الجيش الى مسؤولين في وزارة الدفاع. وقد أسس هذا التحول دورا مدنيا جديدا وهو "نائب رئيس الشؤون المدنية" داخل الادارة المدنية. وقد أوكل هذا المنصب، (نائب رئيس الادارة المدنية) ، ل "هيلل روث"،وهو موظف بوزارة الدفاع، وليس تابعا لقيادة الجيش، ويتمتع بكافة الصلاحيات بكل ما يتعلق بإدارة الأمور اليومية والحياتية في الضفة الغربية.وذلك وفقا للاتفاق الذي تم بين الصهيونية الدينية والليكود.ويمتلك روث سلطو توقيع الاوامر وعفد المجلس الاعللى للتخطيط واعلان اراضي الدولة كما يدير ضباط الادارة المدنية ويصدر مناقصات للقوى العاملة ويوقع على مصادرة الطرق. أن هيلل روث الذي ينوب عن سموتريتش بالإدارة المدنية يخضع مباشرة إلى "مديرية التنظيم والبناء وتبييض الاستيطان" التي أنشأها الوزير، وتحظى بدعم المستوى السياسي بحكومة نتنياهو[65]. حيث فوض رئيس الادارة المدنية صلاحياته المدنية الى نائب الشؤون المدنية. والنائب مسؤول امام رئيس ادارة الاستيطان ويتلقى المشورة القانونية من وزارة الدفاع. ولا يمكن للقائد العسكري التدخل إلا إذا كان يعتقد أن هناك تأثيرًا حاسما عى الامن.ويتمتع النائب بصلاحيات واسعة، تشمل الصلاحيات التي تمثل جوهر السلطو الحكومية مثل سلطة وضع الاموامر العسكرية واللوائح وصنع السياسات وتنفيذها على ارض الواقع[66].

ان تعيين نائب مدني لرئيس الادارة المدنية يعني ضمنيا نقل إدارة اراضي الضفة الغربية من "الادارة المدنية" الى هيئة حكومية تتبع ادارة الاستيطان في وزارة الدفاع ، والذي من شأنه استكمال خطة سموتريتش لحسم الصراع، وضم الضفة بالكامل للسيادة والسيطرة الإسرائيلية. كما ان هذا الهيكل الإداري الجديد للادارة المدنية من شأنه زيادة الأنشطة الاستيطانية، والبناء السريع للبنية الأساسية الإسرائيلية، وهدم المباني الفلسطينية. وبهذا تكون حكومة الاحتلال قد استبدلت الوضع الراهن ممهدة للحكم الاسرائيلي على المنطقة وهو ما يعني "الضم" بحكم الامر الواقع.

استحداث منصب الوزير الاضافي في وزارة الدفاع:

---

[63] Israel Policy Forum/ understanding critical issues. “The Status of De Jure West Bank Annexation”, July 2024. Link: https://tinyurl.com/mv7dcphk

13 مركز الابحاث الفلسطيني، دراسات وابحاث سيلسة، "توسعة الادارة المدنية الاسرائيلية... استهداف السلطة الفلسطينية في اطار اقتصادي" ، عوض مسحل، 2024

65 https://tinyurl.com/2j55cwrt

[66]المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية ـ مدار، مجلة "قضايا اسرائيلية" العدد 94 "الانقلاب الاستيطاني في الضفة الغربية:ادارة الاستيطان بدلا عن الادارة المدنية"، وليد حباس ، صيف 2024 . الرابط: https://tinyurl.com/mr43t89m

في 23 شباط 2023، صادق المجلس الوزاري المصغر "الكابينيت الإسرائيلي" على قرار 168، والذي يقضي بتعيين "يهودا إلياهو" رئيساً لإدارة المستوطنات داخل وزارة الدفاع الإسرائيلية. ووفقا لهذا القرار، "مدة الولاية ستكون 4 سنوات من تاريخ قرار الحكومة وستنتهي عند إنهاء المهمة المؤقتة لإدارة المستوطنات (ترتيب الخدمات المدنية في يهودا والسامرة) أو في نهاية الفترة المذكورة، أيهما أسبق". والجدير بالذكر أن الياهو يعتبر بمثابة الساعد الأيمن لسموتريتش، والاثنان كانا من مؤسسي منظمة "ريغافيم" التي تعمل على محاربة الوجود الفلسطيني في المنطقة "ج". ويندرج تحت هذا التعيين أمرين هما:

1_ ستعمل وحدة "إدارة المستوطنات" ما بين 2022-2026، وهي فترة ولاية الياهو على شرعنة حوالي 160-180 بؤرة استيطانية، بالإضافة إلى تسوية أوضاع المستوطنات الرعوية (والتي تقام على حوالي 10% من مساحة المنطقة "ج") ، وتستكمل مشروع تسوية أراضي الضفة الغربية عبر تحويل أكبر قدر ممكن إلى أراضي دولة، ومحاربة البناء والزراعة الفلسطينيين في المنطقة "ج ."

2_تتبع وحدة "إدارة المستوطنات" لوزارة الدفاع مباشرة وذلك لتسهيل عملها، مع الاخذ بعين الاعتبار بأن السيطرة الإسرائيلية على الأرض المحتلة تتم من خلال مؤسسات الجيش باعتباره القوة المحتلة. الا أن وحدة "إدارة المستوطنات" تمتلك صلاحية تعيين نائب رئيس الإدارة المدنية، وهذا حل وسط يرضي الجيش الإسرائيلي (الذي يريد أن قيادة الإدارة المدنية من المفترض أن تظل بالزي الكاكي؛ أي شخصية عسكرية) ويرضي أيضاً قيادة المستوطنين (التي تصر أن الإدارة المدنية يجب أن تتفكك وتنتقل صلاحياتها إلى جهات مدنية أكثر حرصا على الاستيطان). لذلك قامت وحدة "إدارة الاستيطان" بتعيين هيلل روط، المنحاز لأبعد الحدود لصالح المشروع الاستيطاني، نائباً لرئيس الإدارة المدنية[67].

لماذا تسعى الحكومة الاسرائيلية الى تحويل بنية الادارة المدنية؟ وما هي انعكاسات ذلك على المواطن الفلسطيني والتوسع الاستعماري ومسألة ضم الضفة؟ :

تهدف حكومة الاحتلال الاسرائيلية، من خلال التحولات الجذرية والسريعة في المشروع الاستعماري في الضفة الغربية منذ توقيع اتفاق تقسيم الصلاحيات بين يوآف غالانت وبتسلئيل سموتريتش في شباط ، 2023 الى التنصّل من القيود والالتزامات المفروضة عليها بموجب القانون الدولي الانساني بخصوص ادارة الاراضي المحتلة، لا سيما المادة 43 من قواعد لاهاي. حيث تسعى هذه الحكومة اليمينية المتطرفة الى نقل الصلاحيات التي يملكها الجيش سابقا الى كيان سياسي وهذا ما يعتبر انتهاكا صارخا للقانون

[67]المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية ـ مدار، المشهد الاسرائيلي"ملحق اسبوعي يتضمن مقالات تحليلية نقدية عن المشهد الاسرائيلي"، "انشاء وحدة "ادارة الاستيطان" داخل الادارة المدنية: تفاصيل سيطرة المستوطنين على مفاتيح الحكم في اراضي "ج"" ، وليد حباس، 2023/6/3 ، الرابط : https://tinyurl.com/ytbh2txu

الدولي وتغييرا في بنية نظام الاحتلال العسكري للضفة الغربية. وبغية اخفاء اهمية هذا التغيير، تم وضع العنصر السياسي التابع لادارة الاستيطان في صفوف الجيش من أجل خلق مظهر لترك الوضع القانوني في الضفة الغربية سليما[68].

وقد تبع ذلك التغيير نتائج وانعكاسات سلبية على المواطن الفلسطيني الذي اصبح مقيدا في حركته وتنقله بين المدن في الضفة الغربية بسبب الزحف الاستعماري المستمر على الاراضي الفلسطينية. ولتأكيد ذلك، لا تطبق "ادارة المستوطنات" هدم البناء الاسرائيلي "غير القانوني" حتى في الحالات التي تأمر محكمة العدل العليا الاسرائيلية بذلك، علما أنها تصادق على نطاق واسع على تطبيق الهدم ضد البناء الفلسطيني. ولأن هذا الهيكل الاداري الجديد يسهل زيادة الانشطة الاستعمارية والبناء السريع للبنية الاساسية الاسرائيلية وهدم المباني الفلسطينية، تكون اسرائيل قد نجحت في خلق نظام الفصل المبني على التمييز في الاراضي المحتلة، وهو ما يذكرنا بانظمة قائمة من الماضي كنظام التفرقة العنصرية (الابرتهايد) الذي ساد في جنوب افريقيا. والدليل على ذلك، أن حكومة الاحتلال قد صادقت في اواخر حزيران لعام 2024 على اوسع عملية مصادرة اراضي في الضفة الغربية المحتلة منذ اكثر من ثلاثة عقود (12.7 كم مربع) في وادي الاردن وهي المساحة الاكبر منذ توقيع اتفاقية اوسلو عام 1993. كما أعلن سموتريتش متفاخراً أن مصادرة الاراضي الفلسطينية في عام 2024 قد تجاوزت المعدلات السنوية السابقة بعشرة اضعاف. اضافة الى ذلك ، وجه تعليماته باستعداد لاستقبال 500 الف مستعمر الى الضفة الغربية[69].

وبذلك تم سلب الاف الدونمات من الفلسطينيين. واستعملت هذه الاراضي المسلوبة لبناء عشرات المستعمرات والبؤر الاستعمارية في الضفة الغربية كما تم توطين مئات الآف من المستعمرين فيها. ، وتستغل اسرائيل وجود هذه المستعمرات لاعطاء الشرعية لسلسلة الانتهاكات التي تقوم بها ضد حقوق الفلسطينيون، ومن بينها، حق السكن، حق المعيشة وحق حرية التنقل. ان هذا التغيير المتطرف التي قامت به اسرائيل في خريطة الضفة الغربية، يحول دون اي امكانية حقيقية لقيام دولة فلسطينية مستقلة.بالمقابل، يتمتع المستعمروت بجميع الحقوق الممنوحة لمواطني اسرائيل داخل الاراضي المحتلة عام 1948. بل في الكثير من الاحيان تعطى لهم حقوق وامتيازات اضافية.

وتمثل هذه الخطوة، (تغيير بنية الادارة المدنية)، التي غفل عنها أو تجاهلها المجتمع الدولي إلى حد كبير، خطوة حاسمة في مستقبل السيادة الإسرائيلية على الضفة الغربية.

الخاتمة:

ان توظيف اسرائيل لتدابير بيروقراطية من أجل تحويل طبيعة الحكم في الضفة الغربية ، ونقل النظام الاداري فيها من صفة احتلال عسكري يُفرض عليه التزامات تجاه السكان الواقعين تحت الاحتلال بموجب القانون الدولي إلى نظام تدير فيه المؤسسات الحكومية المدنية الإسرائيلية أغلب جوانب الحياة الفلسطينية في الضفة الغربية، وهي مؤسسات إسرائيلية تدين بالولاء للإسرائيل، ما هو الا مشروع مزيف يهدف الى سرقة اراضي الضفة الغربية المحتلة من خلال خطة ترمي نحو ضم أراضي "ج" وزيادة الانشطة الاستعمارية وفرض تدريجي للسيادة الإسرائيلية الشاملة عليها ورفع عدد المستعمرين عليها[70].

وتكريسا لهذا الوضع غير قانوني، تقوم اسرائيل بانتهاكات مرة تلو الاخرى لحقوق الانسان الفلسطيني، وذلك من خلال الممارسات الفعلية والادارية التي تقوم بها على الارض ممهدة الطريق للحكم الإسرائيلي الدائم على المنطقة، وهو ما يعادل ‘‘الضم’’ بحكم الأمر الواقع. فعلى سبيل المثال رصدت هيئة مقاومة الجدار والاستيطان، استيلاء الاحتلال ومستعمريه على 52 ألف دونم، وإنشاء 29 بؤرة استيطانية رعوية، وتنفيذهم 19440 اعتداء، طالت أراضي وممتلكات الفلسطينيين، وذلك منذ بدء الحرب المتواصلة على غزة

---

[68] المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية ـ مدار، مجلة "قضايا اسرائيلية" العدد 94 "الانقلاب الاستيطاني في الضفة الغربية:ادارة الاستيطان بدلا عن الادارة المدنية"، وليد حباس ، صيف 2024 . الرابط: https://tinyurl.com/mr43t89m

[69] https://tinyurl.com/4uva73u4

منذ السابع من أكتوبر/ تشرين الأول2023. كما أنشأت سلطات الاحتلال مناطق عازلة حول المستعمرات من خلال جملة من الأوامر العسكرية، بلغ عددها 13 منطقة عازلة. هذا ودرست حكومة الاحتلال منذ ذلك التاريخ ما مجموعه 182 مخططا هيكليا لغرض بناء ما مجموعه 23267 وحدة استعمارية على مساحة 14 ألف دونما جرت عملية المصادقة على 6300 وحدة منها، في حين تم إيداع 17 ألف وحدة استيطانية جديدة. بالاضافة الى انشاء 29 بؤرة استعمارية رعوية (زراعية)[71].

لقد استغلت حكومة الاحتلال بقيادة بنيامين نتنياهو وبتسلئيل سموتريتش، الانشغال الدولي بالحرب على غزة لتمرير قرارات إدارية وهيكلية تمنح المستعمرات وضعاً قانونياً جديداً وتعزز السيطرة الإسرائيلية على الأرض، متجاهلة ما تمثله هذه الإجراءات من خرق واضح للقانون الدولي، كما تعكس أجندة يمينية تهدف إلى ضم المنطقة "ج"، ورفع عدد المستعمرين ومنع إقامة دولة فلسطينية.

[71] هيئة مقاومة الجدار والاستيطان، بيان صحفي "تحت ستار العدوان الرهيب: جيش الاحتلال والمستعمون نفذوا 16663 اعتداء ضد المواطنين والممتلكات" ، 6 تشرين اول 2024

لعبة جديدة للاستيطان: مستعمرات لا يعلن عنها

منذ فترة ليست بالقصيرة والشد والجذب بين دولة الاحتلال والمجتمع الدولي بخصوص التوسع الاستيطاني يأخذ وقته وحجمه على أكمل وجه، فمن جهة، يعلن المجتمع الدولي موقفه صراحة من عدم قانونية التوسع الاستيطاني، وهو موقف لا يتعدى كونه موقفاً كلامياً خالصاً، لا أفعال تليه، ولا مواقف جدية تترتب عليه، وهو الموقف الذي توقف تعريفه عند حدود بناء المستعمرات الجديدة، لكنه ومن حيث الجوهر تغاضى تماماً عما بات تطلق عليه دولة الاحتلال بالنمو الطبيعي للمستعمرات، أي بتوسعتها وبناء وحدات استيطانية جديدة لها، من جهتها دولة الاحتلال، وحتى لا تتعرض لسلسلة من الإعلانات والإدانات اعتبرت كل بناء في المجال الاستيطاني هو بمثابة توسيع للمستعمرات ومحض إفساح للمجال امام النمو طبيعي لهذه الكيانات.

عند هذه النقطة أخذ مسعى البناء الاستيطاني الاستعماري في أراضي الضفة الغربية والقدس مسعى جديداً، يتجنب فيه الاحتلال الإعلان عن إقامة المستعمرات الجديدة والاكتفاء ببند التوسع الاستيطاني أو إفساح المجال للنمو الطبيعي لهذه المستعمرات، الكثير من المستعمرات بنيتّ أسفل هذا البند، وهو الأمر الذي يفسر التسميات المكررة للكثير من المستعمرات مثل مستعمرات كيدا وكيدا شرق، وتلمون وتلمون B وهكذا.

وهو الأمر ذاته وفي الكثير من الأحيان وفيما يتعلق بتسوية أوضاع البؤر الاستعمارية أو بحسب المسمى الاحتلال "شرعنة" البؤر الاستعمارية، إذ تعمد دولة الاحتلال وفي الكثير من الأحيان وعند تسوية أوضاع هذه البؤر بمدها بشبكات الكهرباء والماء واعتماد المخططات الهيكلية لها إلى اعتبارها حياً جديدة يتبع لمستعمرة قريبة أقيمت هذه البؤرة بالقرب منها، دون اعتبارها مستعمرة جديدة، مثلما يجري العمل هذه الأيام على شرعنة ثلاثة بؤرة استعمارية جديدة قريبة من مستعمرة عيلي بين مدينتي رام الله ونابلس (بلغاي هعايم، وهيوفيل، ونيفي شهام) وهذه البؤر وبالرغم من الإعلان الاحتلال عن نيته شرعنتها إلا أنه وحتى هذه اللحظة لا زال يعتبرها أحياءً ممتدة تتبع ذات المستعمرة، وهذا الأمر ينطبق أيضاً على بؤرة متسبيه داني التي أقر لها مخططات تعمل على تحويلها إلى مستعمرة كاملة لكنه وحتى اللحظة يعتبرها واحدة من أحياء مستعمرة معاليه مخماس شرقي رام الله.

الكثير من المخططات الأخيرة الصادرة عن الجهات التخطيطية في دولة الاحتلال تدّعي أنها تريد توسعة مستعمرات قائمة، لكن وبعد مراجعة خرائط المخططات المعلنة، تبين أنها تنوي القيام ببناء مستعمرات جديدة يفصلها مساحة جغرافية كبيرة عن المستعمرة التي تدّعي عملية توسعتها.

فعلى سبيل المثال أودعت دولة الاحتلال مطلع نيسان مخططاً هيكلياً يحمل الرقم 510/6/2 لغرض إعادة تنظيم منطقة صناعية للاستخدام السكني لصالحة مستعمرة كريات أربع المقامة على أراضي المواطنين في مدينة الخليل، لكن وبعد مراجعة الخرائط المتعلقة بالمخطط الهيكلي تبين أن قطعة الأرض المستهدفة تقع في منطقة جرت عملية مصادرتها في العام 1982 وتبعد مساحة جغرافية كبيرة عن كريات أربع، وهو ذات المكان الذي أقام فيه مستعمرون بؤرة وأطلقوا عليها بؤرة متيسه افحاي في العام 2018، وبالتالي تتجلى نية الاحتلال في شرعنة ما فعله المستعمرون وإقامة مستعمرة جديدة في المنطقة وتحديداً على أراضي قرية بيت عينون شمالي مدينة الخليل.

وكذلك فقط طرحت دولة الاحتلال العام الماضي مجموعة من العطاءات لبناء ما مجموعه 1773 وحدة استعمارية لصالح توسعة مستعمرة أرئيل المقامة على أراضي المواطنين في محافظة سلفيت، ولكن وبعد مراجعة الخرائط تبين أن دولة الاحتلال تعتزم بناء مستعمرة جديدة على أراضي المواطنين تحت اسم "أرئيل غرب"، علما أن مخطط المستعمرة الجديدة في سلفيت قد جرت عملية المصادقة عليه في العام 1992 وحمل المخطط حينها رقم 130/3/1.

وقد تكرر أيضاً في محافظة بيت لحم، وتحديداً في حزيران من العام 2022، عندما تم طرح مخطط هيكلي جديد للإيداع من أجل توسعة مستعمرة هار غيلو المقامة على أراضي المواطنين في محافظة بيت لحم، وحمل المخطط حينها الرقم 401\4\1 وكان يهدف لبناء 952 وحدة استعمارية جديدة، ليتبين أن دولة الاحتلال تخفي نية لبناء مستعمرة جديدة تحت اسم "كارميل" ستقوم بعزل بلدتي الولجة وبيتير في محافظة بيت لحم.

هناك الكثير من الشواهد التي تدلل على أن دولة الاحتلال لم تتوقف عن بناء المستعمرات الجديدة بالرغم من تجنب إعلانها ذلك صراحة، واكتفاءها فقط بالإعلان عن توسعات محددة هنا وهناك، إذ أن الأمر يندرج في إطار التوسعات المتلاحقة لهذه المستعمرات، وتزاوج البؤر التي تتنصل منها دولة الاحتلال باعتبارها غير قانونية لفترة طويلة من الزمن، ثم سرعان ما تقوم بتسوية أوضاعها وشرعنتها ليتم إلحاقها بالمستعمرات القائمة كحي جديدة أو كمستعمرة جديدة، الأمر كله يكشف عن أن اللعبة الاستيطانية مرة أخرى مثل كرة النار المتدحرجة، تتحرك بلا توقف، وتأكل من الأرض ولا تشبع.

سحب صلاحيات دولة فلسطين الإدارية من "المحمية الاتفاقية" بادية بيت لحم الشرقية

تسعى سلطات الاحتلال الى السيطرة على اراضي الضفة الغربية و تنفيذ خطة الضم ,لفهم التوجهات للقرارات الحكومية الاسرائيلية يجب ربطها مع الحكومة الإسرائيلية الجديدة التي يترأسها بنيامين نتنياهو وزير المالية الإسرائيلي بتسلئيل سموتريتش والوزير الثاني في وزارة الأمن وبن غفير وإنضم حاليا لها ساعر والتي تتسم بالتطرف الديني في خطابهم وتوجهاتهم حيث عمدت هذا الحكومة الي جانب عدوانها المسعورعلى قطاع غزة الي فتح حرب من نوع اخر في الضفة الغربية من خلال إصدار مجموعة من القرارات والمخططات الهادفة الى إعادة إحتلال الضفة و الدفع بالمواطنين الفلسطينين للهجرة قسرا من أراضيهم و من أبرز هذه القرارات على نقل صلاحيات قانونية كبيرة من سلطة جيش الاحتلال إلى سلطة الإدارة المدنية العاملة تحت أمرته في الضفة الغربية.

ورداً على اعتراف مجموعة من دول العالم بدولة فلسطين، قررت حكومة الاحتلال في حزيران الماضي سلسلة من القرارات كان الهدف منها أولاً الانتقاص من الموقف الدولي، وثانياً، التضييق إلى الحدود القصوى على جهود السلطة الفلسطينية في فرض السيادة على الأرض، من خلال تعزيز أنشطة الاستيطان وما ينطوي عليه من تقطيع التواصل الجغرافي الحيوي للفلسطينيين في الضفّة الغربية للقضاء على فكرة الدولة الفلسطينية، إلى جانب إقرار تسوية أوضاع خمس بؤر في محافظات نابلس ورام الله والبيرة وبيت لحم والخليل، ومدّ الصلاحيات الإدارية للإدارة المدنية عن محمية طبيعية مصنفة (ب) تمتد شرقي بيت لحم وتبلغ مساحتها 167 كم^2 بما يعادل 3% من مساحة الضفة الغربية وما ينطوي عليه من إنفاذ لعمليات هدم فيها، وتوسيع البناء الاستيطاني في المستوطنات المقامة بدراسة ما مجموعه 46 مخططاً هيكلياً لمستعمرات مختلفة في الضفة والقدس.

فقد أقرت الحكومة الإسرائيلية في مجلس الكابينيت بتاريخ 28 حزيران 2024، سحب صلاحيات الإنفاذ من السلطة الفلسطينية في المناطق (ب) في صحراء القدس وبرية بيت لحم وشرعت بإجراءات عمليات هدم للبناء الفلسطيني فيها وجاء بالقرار أن **الإدارة المدنية** التي يشغل منصب نائب رئيسها المستوطن المتطرف هيلل روط ونص القرار الذي لم يتم نشر بشكل رسمي على موقع الحكومة الإسرائيلية إلى :

أولا: سحب صلاحيات الإنفاذ من السلطة الفلسطينية في كل المنطقة المصنفة "ب" والتي آلت إلى السلطة ضمن أراضي صحراء القدس.

ثانيا : تشرع الإدراة المدنية بمحاكمة كل بناء فلسطيني على حدة، وتنفيذ عمليات هدم، وإزالة للمنشآت والمصانع الفلسطينية من المكان، ومعاقبة أو تغريم أصحاب الكسارات وكل من يثبت أنه ألقى نفايات في المكان. ولا تستطيع **الإدارة المدنية** التخطيط وبناء بنى تحتية يهودية. [72]

[72] الانقلاب الصامت: تحويل نظام الحكم في الضفة الغربية- تحليل سياسات الضمّ للحكومة الإسرائيلية الحالية. المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية. 27 أغسطس 2024

قرار حكومة الاحتلال فيما يتعلق بالمحمية الطبيعية لم يأت وليد الصدفة، بل سبقه سلسلة ممتدة من حملات التحريض الكبيرة والمكثفة التي قادتها جمعيات استيطانية متطرفة وتحديداً منظمة ريغيافيم التي تعرف بأنشطتها الكبيرة على صعيد مراقبة البناء الفلسطيني والتحريض عليه، ففي العام 2009 نشرت المنظمة والتي أسسها التي أسسها الوزير بتسلئيل سموتريتش تقريراً لها أن السلطة الفلسطينية شرعت ببناء منازل ومبان، في صحراء القدس (برية بيت لحم) . وأدعت منظمة "ريغافيم" أن هذا البناء يأتي كجزء من "خطة لرئيس الزراء السابق سلام فياض ان ذاك " لتوسيع البناء الفلسطيني في الضفة الغربية وخلق واقع جديد. لكن في المقابل،وقد أظهرت صور جوية نشرت في التقرير بأن الفلسطينيين خاصة المستثمرين ورجال الأعمال وأصحاب الكسارات، بدأوا بشكل عشوائي وبدون الرجوع إلى السلطة الفلسطينية، بتحويل المنطقة إلى مكب نفايات. في هذه المنطقة، ثمة مناشر، ومحاجر، وطرق ترابية استحدثها الفلسطينيون، ومكبات نفايات عشوائية، وتعمل منظمة ريغافيم المتطرفة على محاربة البناء الفلسطيني، وتهويد الضفة الغربية، وإنهاء اتفاقيات أوسلو.[73]

وبعد وصول وزير المالية الإسرائيلي بتسلئيل سموتريتش والوزير الثاني في وزارة الأمن وبن غفير الى الحكومة الإسرائيلية عمل على تنفيذ خططه لضم الضفة الغربية حيث عمل على نقل صلاحيات قانونية كبيرة من سلطة جيش الاحتلال إلى سلطة الإدارة المدنية العاملة تحت أمرته في الضفة الغربية. ومع موافقة الحكومة الإسرائيلية على سحب صلاحيات الإنفاذ من السلطة الفلسطينية في بعض المناطق المصنفة بحسب اتفاقية أوسلو مناطقَ ‘‘ب’’ (في صحراء القدس) والتي تهدف الى الاستيطان وسيطرة المستوطنين على الاراضي في الضفة الغربية و إستكمال خطة الضم .

حسب اتفاقيات أوسلو الثانية (1995) بلغت نسبة الاراضي المصنفة (او ب) حوالى 28٪ مقسمة الى 3٪ منطقة "أ" وحوالى 25٪ منطقة "ب"). وكان هناك خلاف بين الوفد الفلسطيني والوفد الإسرائيلي حول المساحة الأخرى التي تنوي إسرائيل نقلها إلى السلطة الفلسطينية في مفاوضات واي ريفير (1998). حيث وعد نتنياهو نقل حوالى 13٪ من الضفة الغربية إلى السلطة الفلسطينية، لكن تراجع بعد ذلك وأصر على نقل فقط 11٪ (لترتفع جغرافيا السلطة الفلسطينية من 28٪ إلى حوالى 39٪). وعندما رفض الفلسطينيون الأمر، جاء دينيس روس بفكرة المحميات الطبيعية. حيث نص الاتفاق على أن تنقل إسرائيل إلى السلطة الفلسطينية حوالي 2-3٪ من مساحة الضفة الغربية لسد الفجوة في الآراء حيث أن هذه المناطق الإضافية تكون محميات طبيعية يحق للفلسطينيين إدارتها (وكأنها جزء من مناطق "ب") بينما لا يحق للفلسطينيين تحويل تصنيفها من محمية طبيعية إلى منطقة بناء أو صناعة أو استخدامها لغير غاياتها التي أقرها الأمر العسكري الإسرائيلي الذي أعلنها محمية طبيعية في وقت سابق على اتفاقيات أوسلو .[74] كما وهوموضح بالخارطة رقم (1)

---

[73] https://www.madarcenter.org/
هل استعادت إسرائيل السيطرة على بعض مناطق "ب" في الضفة الغربية؟ . المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية. 01 يوليو 2024

[74] نفس المصدر السابق

الخارطة رقم (1) المحمية الطبيعية، شرقي بيت لحم

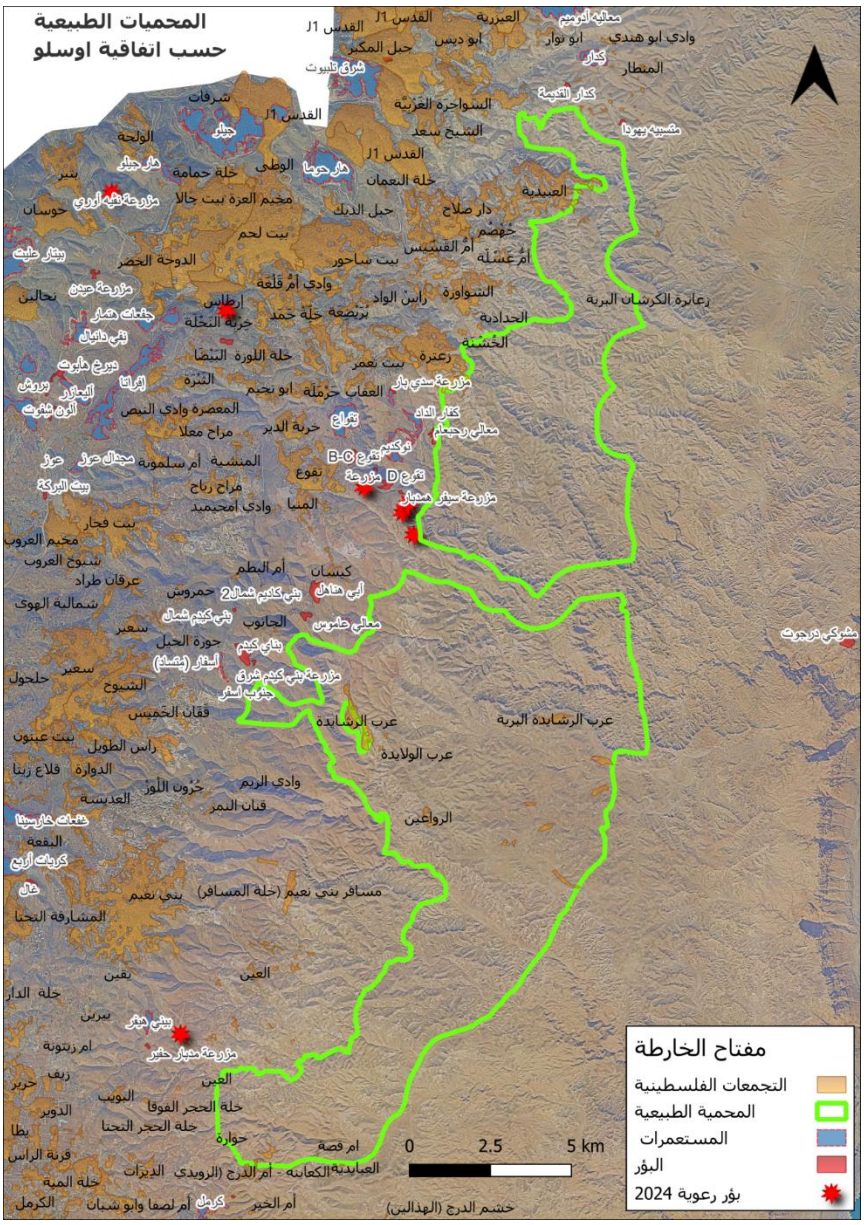

التحريض بالقتل: سلاح المستوطنين الفتاك هذه الأيام

ظهرت حركة رغافيم والتي كان أبرز مؤسسيها وزير المالية الحالي بتسلئيل سموترتيش في العام 2006 كحركة احتجاجية على إخلاء مستوطنات غزة وشمال الضفة الغربية في العام 2005، ثم أكملت الحركة طريقها في رصد البناء والتمدد الفلسطيني في أراضي الضفة الغربية، منذ ذلك الحين طورت الحركة، خطاباً ثابتاً تجاه حكومة الاحتلال وأذرعها في الضفة الغربية مفاده "انتبهوا لفرض الأمر الواقع في أراضي يهودا والسامرة" على يد الفلسطينيين، بنت الحركة منظومة من العلاقات داخل مجتمع صناع القرار في دولة الاحتلال وصولاً إلى اللحظة التي ظهرت حالة تبادل الأدوار في غابة الوضوح بعد العام 2021 بين رغافيم، الحركة التي تعمل وكأنها ترصد انتهاكات الفلسطينيين بحق الأرض، والإدارة المدنية الاحتلالية التي تسيطر على عمليات البناء والاستيطان في الضفة الغربية، في هذه اللحظة أصبحت رغافيم بالتحريض والوشاية والرقابة، واحدة من اهم أذرع الإدارة المدنية الضاربة في المنطاق، وفي هذه اللحظة أدرك المستوطنون أن التحريض يجدي نفعاً في حربهم الطويلة مع الفلسطينيين.

لم يتوقف التحريض عند هذه الحدود، في الفترة الماضية بدأت معالم جديدة ترسم نفسها على وجه الذراع الجديد الفعال، نظراً للاستجابة الكبيرة من قبل المؤسسة الرسمية لما يصدر عن إعلام المستوطنين وأذرعهم المعلوماتية. إذ يبدو من اللافت هذه الأيام لمتتبعي إعلام المستوطنين حجم المتابعة التي يجريها هؤلاء لكل ما يحدث في أراضي الضفة الغربية من أنشطة لمقاومة الاستيطان او حتى لمنشورات نشطاء على الفيسبوك، تجلت الصدمة عندما تداول نشطاء محادثات أجراها نشطاء مستوطنون يرصدون فيها مسار جنازة شهداء قصرة منتصف تشرين أول 2023 وحالة التخطيط والتحريض للاعتداء على الجنازة، جاء موعد الجنازة، وتعرضت الجنازة لإطلاق نار واعتداء من قبل الجنود والمستوطنين المسلحين مما أسفر عن استشهاد مواطنين بإطلاق النار وإصابة آخرين في مشهد أعاد للأذهان صورة المستوطن المسلح المدفوع بعقائد ظلامية مريضة عن الإجهاز على العرب والاستفراد بالأرض (انظر الصورة الجانبية).

في ذات اليوم، وتحديداً يوم استشهاد الشاب محمد احمد بشارات من قرية طمون شرقي طوباس، نشرت صفحات المستوطنين الخبر على طريقتها الخاصة: صورة تظهر الشهيد جالساً بينما رسم أعلى الصورة شعار X في إشارة إلى تصفية جيش الاحتلال للشاب

أخيراً، تبين يومها ان صفحات المستوطنين قامت سابقاً بالتحريض على تصفية الشاب، وما كان خبر تصفيته لدى هذه الصفحات إلا باعتبار ان المهمة تم إنجازها.

مجموعات "صيادو النازية"هي واحدة من مجموعات يديرها مستوطنون متطرفون تنشط على موقع "تيليغرام" بدأت النشر تحديداً يوم 9 تشرين أول 2023، ويبدو من منشوراتها المنتظمة منذ ذلك التاريخ أنها تقدم رسالتين أساسيتين الأولى: هي إيصال رسائل للناشطين والقادة الفلسطينيين ان هناك من يقوم بمتابعتهم ورصد تحركاتهم وأنشطتهم ومنشوراتهم، ثم تأتي الرسالة الثانية: وهي التحريض عليهم لقادة جيش الاحتلال بالاعتقال والتصفية.

ترصد هذه المجموعة ما يحدث في الميدان، وتقوم برصد عمليات اعتقال وتصفية النشطاء، ثم تقوم بالإشارة لاحقاً أن هذا الناشط تم اعتقاله أو تمت عملية تصفيته، في إشارة إلى مستوى التقدم في عمليات الاستهداف الناتجة عن التحريض.

ويبدو من الواضح تماماً أن المجموعة لا يديرها نشطاء مستوطنون فقط، بل يشير حجم المعلومات المقدمة عن التاريخ الشخصي لكل واحد من المستهدفين وأبرز تحركاته ومنظومة علاقاته أنها تحتوي على ضباط مخابرات نشطين، أو حتى ضباط سابقين لديهم إمكانية الولوج إلى مصادر المعلومات السرية لدى أجهزة أمن الاحتلال.

تعتمد المجموعة على إيصال رسائل عنيفة أهمها التهديد بالتصفية والقتل، نظراً للتمصميم الموحد الذي تقدمه، وهو إشارة القناص على رأس المستهدفين الذين يتم الإشارة لهم، في دلالة على نية تنفيذ عمليات القتل، أو التحريض عليها، وهو ما يظهر في جملة المنشورات التي يتم إضافتها باستمرار للتحريض على المواطنين والنشطاء.

تتعمد المجموعة في انتقاء مسماها في الاتكاء على معتقدات قديمة في الثقافة الغربية، وهي موضوع الإجماع على معاداة النازية والاتفاق على اجتثاث مؤيديها، تدغدغ من خلال ذلك هذه المجموعة وجدان لطالما بقي متيقظاً لكل ما يتعلق بموضوع معاداة السامية وارتداداتها المختلفة، وتحاول المجموعة من خلال هذا المسمى ان تنزع عن المستهدفين صفة الإنسانية وأبسط الحقوق، وهو ما بات يطلق عليها بتجريم النشطاء من أجل شرعنة عملية تصفيتهم، إذ يبدو هذا اللعب على المشاعر أخطر ما يمكن أن يحدث في هذا السياق.

في الجهة المقابلة وقبيل ظهور مجموعات "صياد النازية" لا بد من الإشارة إلى أن هناك ما هيأ لظهورها عندما بدأت صحيفة أطلقت على نفسها "الصوت اليهودي" الناطقة باسم منظمة "الكفاح من أجل كل دونم" الاستيطانية قبل أكثر من عام العمل بمواظبة كبيرة نشر التحريضات التفصيلية ضد نشطاء المقاومة الشعبية، باعتبار أن معركة المستوطنين هي الأرض، وبالتالي تنظر هذه الجماعات مدفوعة باحزاب اليمين المتطرف في دولة الاحتلال إلى هؤلاء النشطاء باعتبارهم يلحقون الضرر بمنهجية السيطرة المتلاحقة على الأرض، رصدت الصحيفة في مستهل ظهورها أبرز كوادر المقاومة الشعبية السلمية في الأرض الفلسطينية، ورصدت تاريخ ونشاطات كل واحد منهم، ودعت بشكل واضح ومباشر قادة الأجهزة الأمنية الاحتلالية إلى إطلاق النار على النشطاء وتصفيتهم. من خلال مقال نشره "شالوم فريدمان" اختتمه بالقول لا بد من إطلاق النار على أقدام مثيري الشغب واعتقال هذه المجموعة من الإرهابيين على الفور، لقد حان الوقت للجيش الإسرائيلي ليدرك أن هذه ليست أقل من منظمة إرهابية منظمة ومنظمة وراء معظم أعمال الشغب في يهودا والسامرة."

قد لا تكون هناك أية دلالة ذات اعتبار موضوعي في ربط هذه المجموعات والصحف بمنظمة "رغافيم" الاستيطانية التي يتمركز جوهر عملها على التحريض على النشاط الفلسطيني الإنمائي والإعماري في المناطق الفلسطينية، لكن، وبالنظر إلى موضوع التحريض، فإن الصلة تبدو ذات دلالة موضوعية بالربط بين نشاط الصحيفة والحركة التي ترعى أعمال التحريض وتحديداً لدى الجهاز التنفيذي لدولة الاحتلال في الأراضي الفلسطينية وهي الإدارة المدنية التي تأخذ على عاتقها مسألة تنفيذ إجراءات قمع الفلسطينيين وهدم مبانيهم وتقويض أنشطة التنمية في مناطقهم.

- **الملاحق**

ملحق رقم (1)

جدول مخططات التوسع الاستعماري المصادق عليها والمودعة للضفة الغربية

المستعمرة	رقم المخطط	المحافظة	مصادقة	إيداع	وحدات جديدة	المساحة	ملاحظات
معاليه أدوميم	יו/ש/ 2/ 59/ 7/ 1/ 420	القدس		1294	1294	680	
معاليه أدوميم	יו/ש/ 3/ 59/ 7/ 1/ 420	القدس		1108	1108	476	
معاليه أدوميم	יו/ש/ 1/ 59/ 7/ 1/ 420	القدس		1113	1113	1307	
معاليه أدوميم	יו/ש/ 25/ 6/ 1/ 420	القدس				262	
كريات أربع	יו/ש/ 2/ 6/ 510	الخليل		234	234	56	منطقة صناعية
رفافا	יו/ש/ 5/ 170	سلفيت	381		381	258.9	مباني عامة
عيلي(نيفي شهام)	יו/ש/ 5/ 237	نابلس		650	650	638.0	
عيلي (هيوفيل)	יו/ש/ 4/ 237	نابلس		414	414	351.4	
عيلي(بلجاي مايم)	יו/ש/ 6/ 237	نابلس		347	347	382.8	
أرئيل	יו/ש/ 11/ 6/ ת/ 130	سلفيت				324.7	منطقة صناعية
أفرات	יו/ש/ 410/5/33	بيت لحم				8.366	منطقة سياحية
افرات	יו/ש/ 7/ 5/ 410	بيت لحم	694		694	630.6	
الون شبوت	יו/ש/ 405/12	بيت لحم				2.6	
اورانيت	יו/ש/ 121/3/9/6	قلقيلية				0.672	
نوفيم	יו/ש/ 119/10/3	سلفيت				211.7	تغيير استخدام
نوفيم	יו/ש/ 119/5/3	سلفيت				1	
مجدال عوز	יו/ש/ 407/2/7	الخليل				8.957	تغيير استخدام
جبل جيلو	יו/ש/ 401/2/3	بيت لحم				33.2	تغيير استخدام
عطاروت	יו/ש/ 204/8/1	رام الله				7.7	مبنى عام
كيدار	יו/ש/ 4/ 421	القدس		330	330	63.6	
عطيرت	יו/ש/ 1/ 8/ 204	رام الله				7.8	مباني عامة
معاليه مخماس	יו/ש/ 3/ 3/ 225	رام الله				36.09	
معاليه عاموس	יו/ש/ /1/ 413/5/1	بيت لحم		152	152	27.87	
جيفع بنيامين	יו/ש/ 240/1/1	القدس		356	356	141.6	
كفار عتصيون	יו/ש/ 3/ 941	بيت لحم					طريق إقليمي
هار جيلو	יו/ש/ 3/ 2/ 401	القدس					مباني عامة
الكناة	יו/ש/ 25/ 125	سلفيت	351		351	110.2	
أفرات	יו/ש/ 32/ 4/ 410	بيت لحم				13.29	
شيلو	יו/ש/ 3/ /1/ ת/ 205	رام الله				89.05	تغيير استخدام
عوفرا	יו/ש/ 2/ 6/ 221	رام الله				9.251	تغيير استخدام
تسوفيم	יו/ש/ 15/ 149	قلقيلية	--	--	--	14.80	منشاة هندسية
حرميش	יו/ש/ 1/ 2/ 144	جنين					استخدام أرض
متسادا	יו/ש/ 1/ 1/ 2/ 414	الخليل	78		78	10.65	
تيلم	יו/ש/ 1/ 1/ 501	الخليل		196	196	144.4	
جفعات زئيف	יו/ש/ 37/ 2/ 215	القدس		2	2	0.45	
جفعات زئيف	יו/ש/ 43/ 2/ 215	القدس				0.609	استخدام أرض
كوخاف يعقوب	יו/ש/ 2/ 242	رام الله		627	627	253.7	

مسواه	יוש/ 1/ 6/ 312	أريحا			260	260	
مسواه	יוש/ 1/ 1/ 312	أريحا					منطقة صناعية
شعاري تيكفا	יוש/ 7/ 122	قلقيلية	6		6	1.965	
عيتس افرايم	יוש/ 8/ 2/ 126	سلفيت		73	73	21.07	
جفعات زئيف	יוש/ 28/ 220	القدس	228		228	34.39	
جفعات زئيف	יוש/ 32/ 10/ 220	القدس		195	195	6.852	
جفعات زئيف	יוש/ 30/ 10/ 220	القدس		6	6	0.669	
جفعات زئيف	יוש/ 31/ 10/ 220	القدس		48	48	3.911	
جفعات زئيف	יוש/ 21/ 10/ 220	القدس		21	21	4.086	
جفعات زئيف	יוש/ 1/ 11/ 10/ 220	القدس		53	53		
جفعات زئيف	יוש/ 1/ 17/ 10/ 220	القدس		38	38	3.284	
كريات أربع	יוש/ 3/ 22/ 510	الخليل	64		64	31.5	
كريات أربع	יוש/ 3/ 14/ 510	الخليل	140		140	43.95	
الكناة	יוש/ 2/ 9/ 125	سلفيت		26	26	20.518	
أفرات	יוש/ 19/ 1/ 410	بيت لحم				0.416	
إفرات	יוש/ 49/ 5/ 410	بيت لحم				0.648	
إفرات	יוש/ 86/ 5/ 410	بيت لحم				0.362	
موديعين عيليت	יוש/ 6/ 2/ 4/ 210	رام الله		300	300	17.03	
موديعين عيليت	יוש/ 4/ 2/ 6/ 210	رام الله				6.62	
موديعين عيليت	יוש/ 1/ 8/ 6/ 210	رام الله				0.891	
موديعين عيليت	יוש/ 8/ 1/ 6/ 210	رام الله				4.028	
سوسيا	יוש/ 5/ 513	الخليل		107	107	134.1	
بيت حجاي	יוש/ 2/ 517	الخليل			135	140.1	
نفي دنيال	יוש/ 9/ 402	بيت لحم				0.335	
نجيهوت	יוש/ ב/ 1/ 521	الخليل	158		158	520.2	
عمنوئيل	יוש/ 13/ 120	سلفيت	96		96	12.47	
عمنوئيل	יוש/ 4/ 1/ 120	سلفيت	266		266	46.3	
روعي	יוש/ 2/ 305	طوباس				271.3	كهرضوئي
عمنوئيل	יוש/ 13/ 120	سلفيت	96		96	12.47	
كريات أربع	יוש/ 3/ 14/ 510	الخليل	140		140	43.95	
كريات أربع	יוש/ 3/ 22/ 510	الخليل	64		64	31.5	
متساد	יוש/ 5/ 2/ 414	الخليل	6		6	3.08	
شلو متسيون	יוש/ 1/ 1/ 312	أريحا				586	تغيير استخدام
بيتار عيليت	יוש/ 16/ ב/ 7/ 426	بيت لحم	46		46	7.01	
بيتار عيليت	יוש/ 17/ ב/ 7/ 426	بيت لحم	68		68	5.4	
بيتار عيليت	יוש/ 21/ 3/ 1/ 426	بيت لحم	198		198	12.25	
حشمونئيم	יוש/ 3/ 3/ 208	رام الله			150	141.6	
اسفر/ متساد	יוש/ 5/ 2/ 414	الخليل	6		6	3.09	
مجداليم	יוש/ 4/ 142	نابلس		184	184	151.6	
جفعات زئيف	יוש/ 40/ 2/ 215	القدس		2	2	0.66	

جفعات زئيف	יוש/ 28/ 220	القدس	228		228	34.52	
علمون	יוש/ 2/ 1/ 2/ 226	القدس	91		91	100.8	
علمون	יוש/ 2/ 1/ 1/ 2/ 226	القدس				10.171	
عيلي	יוש/ 8/ 237	نابلس	152		152	92.79	
كرني شومرون	יוש/ 1/ 5/ 1/ 117	سلفيت		36	36	2.532	
بركان	יוש/ 8/ 128	سلفيت				0.516	
بركان	יוש/ 6/ 128					4.56	
متسبيه يريحو	יוש/ 5/ 228	أريحا	345		345	169.0	
تسوفيم	יוש/ 14/ 149	قلقيلية	74		74	15.75	
تسوفيم	יוש/ 16/ 149	قلقيلية				6.01	مباني عامة
نوفيم	יוש/ 60/ 119	سلفيت				1.724	منشآت هندسية
شعاري تيكفا	יוש/ 13/ 122	سلفيت				0.559	
بدوئيل	יוש/ 12/ 160	سلفيت		33	33	6.543	
بيتار عيليت	יוש/ 3/ 2/ א/ 7/ 426	بيت لحم		28	28	1.168	
بيتار عيليت	יוש/ 4/ א/ 7/ 426	بيت لحم		184	184	6.212	
ارئيل	יוש/ 15/ 130	سلفيت		98	98	61.49	
ألفيه منشيه	יוש/ 6/ 3/ 115	قلقيلية		1	1	0.739	
جفعات زئيف	יוש/ 21/ 10/ 220	القدس		21	21	4.086	
أرجمان	יוש/ 1/ 300/ 60	طوباس				603.9	خزانات مياه
رافا	יוש/ 2/ 14/ 52	سلفيت				97	محجر
عيتس افرايم	יוש/ 16/ 126	قلقيلية	12		12	5.827	
أرئيل	יוש/ 1/ 1/ 3/ 130	سلفيت				771	توسعة
معاليه ادوميم	יוש/ 12/ 1/ 2/ 420	القدس				832.5	تغيير استخدام
ألون شفوت	יוש/ 5/ 7/ 405	بيت لحم	82		82	9.588	
مسكيوت	יוש/ 2/ 303	طوباس				92.5	كهروضوئي
معاليه افرايم	יוש/ 3/ 1/ 310	أريحا	1		1	0.35	
افرات	יוש/ 91/ 5/ 410	بيت لحم				0.305	
معاليه افرايم	יוש/ 2/ 1/ 310	أريحا				0.433	
افرات	יוש/ 92/ 5/ 410	بيت لحم				0.665	
عمنوئيل	יוש/ 4/ 6/ 120	سلفيت					توسيع/مصادقة
عمنوئيل	יוש/ 14/ 120	سلفيت					توسيع/مصادقة
إفرات	יוש/ 89/ 5/ 410	بيت لحم				8.588	
جفعات سلعيت	יוש/ 1/ 2/ 301	طوباس	2		2	22.35	
كرني شومرون	יוש/ 21/ 8/ 117	قلقيلية	10		10		
المجموع			4253	8822	13075	11,843.079 دونم	

ملاحظة: الخلايا البرتقالية تشير إلى المخططات التي تمت عملية المصادقة عليها فعلاً.

الخلايا البيضاء تشير إلى المخططات التي تمت عملية إيداعها للمصادقة اللاحقة.

الخلايا الصفراء تشير إلى سعي الاحتلال لتسوية أوضاع"شرعنة" بؤرة استيطانية

ملحق رقم (2)

جدول مخططات التوسع الاستعماري المصادق عليها والمودعة داخل حدود بلدية القدس

المستعمرة	رقم المخطط	وضع المخطط	عدد الوحدات	المساحة	التاريخ	ملاحظات
واد السيلكون	0977694/101	مصادقة		73.836	12 كانون الثاني	HI-TECH
التلة الفرنسية	1025529/101	إيداع	628	53.16	15 كانون الثاني	
التلة الفرنسية	0896217/101	مصادقة	89	7.37	15 كانون الثاني	
التلة الفرنسية	0896225/101	مصادقة	1239	84.5	5 كانون الثاني	
بسجات زئيف	1136019/101	إيداع		1.07	5 كانون الثاني	توسعة مباني
رامات شلومو	1004555/101	إيداع	3	0.527	5 كانون الثاني	
نفي يعقوب	1114131/101	إيداع	86	2.28	5 كانون الثاني	
نفي يعقوب	0668707/101	إيداع	236	25.42	19 كانون الثاني	
تل بيوت	1106863/101	إيداع		12.56	19 كانون الثاني	مباني عامة
القطار الخفيف	0800771/101	إيداع		283.39	19 كانون الثاني	الخط البنفسجي
جيلو	1206572/101	إيداع	23	1.6	26 كانون الثاني	
جيلو	0701391/101	إيداع	800	12.3	26 كانون الثاني	
عطاروت	1108307/101	إيداع		3.29	26 كانون الثاني	مصنع
جفعات شاكيد	0969162/101	مصادقة	473	38.7	16 شباط	
راموت	0916387/101	مصادقة		6.1	3 شباط	مباني عامة
عطاروت	1130897/101	مصادقة		5.3	2 شباط	مصنع
راموت	0981829/101	مصادقة	90	5.7	16 شباط	
هار حوماه	1171875/101	مصادقة	146	4.6	9 شباط	
تلبيوت	0817742/101	إيداع	500	13.157	16 شباط	
مسار/كفر عقب	0751396/101	مصادقة		9.5		شارع
التلة الفرنسية	0890442/101	مصادقة	500	26.6	1 آذار	
راموت	1106178/101	إيداع	3	0.195	8 آذار	
راموت	1032515/101	مصادقة		1.6	8 آذار	كنيس
هار حوماه	1133156/101	مصادقة	150	3.26	15 آذار	
التلة الفرنسية	1074848/101	إيداع	233	5.237	15 آذار	هدم وبناء
جفعات هماتوس	1153048/101	إيداع		69.8	19 نيسان	
جيلو	0918417/101	مصادقة	3	1.151	19 نيسان	مخازن ووحدات
عطاروت	1082080/101	مصادقة		6	5 نيسان	بناء مصنع
عطاروت	1259126/101	مصادثة		1047	19 نيسان	
راموت	1074822/101	مصادقة	2	1.135	12 نيسان	
راموت	1174523/101	إيداع	12	6.038	19 نيسان	
رامات شلومو	1023233/101	إيداع		3.188	12 نيسان	مدرسة دينية
نفيه يعقوب	1049188/101	إيداع		1.235	19 نيسان	هدم وبناء
/مكب نفايات	1003532/101	مصادقة		109.14	19 نيسان	

تلبيوت	0823922/101	مصادقة		75.5	10 أيار	مبنى سفارة
رامات شلومو	1004555/101	مصادقة	3	0.527	17 أيار	
الطور	0731455/101	إيداع		45.11	17 أيار	منطقة توظيف
عطاروت	1108307/101	مصادقة		3.29	24 أيار	مصنع
بسجات زئيف	1142249/101	إيداع	520	10.427	31 أيار	
بسجات زئيف	1136019/101	مصادقة		1.07	28 حزيران	توسيع مبنى
جيلو	1164433/101	إيداع	808	22.218	21 حزيران	
جيلو	1197102/101	إيداع	176	2.04	28 حزيران	
كتيسماه	1049923/101	إيداع		17.982		حديثة أثرية
جيلو	0948356/101	إيداع		17.768	5 تموز	استخدامات ارض
سنهداريا	1015262/101	مصادقة	372	17.6	26 تموز	
جيلو	0892588/101	إيداع	484	18.36	20 أيلول	
جيلو	1197102/101	مصادقة	176	2.04	6 أيلول	
تلبيوت	0992032/101	إيداع	332	7.096	13 أيلول	
رامات شلومو	1023233/101	مصادقة		3.188	13 أيلول	توسيع مدرسة دينية
راموت	1278001/101	إيداع		9.498	20 أيلول	مباني تربوية ورياضة
التلة الفرنسية	1025519/101	إيداع	628	54.658	20 أيلول	
سنهداريا	0675041/101	إيداع		11.417	20 أيلول	مبنى رفق بالحيوان
تلبيوت	0817742/101	مصادقة	500	13.157	11 تشرين أول	
جيلو	0766154/101	إيداع		90.024	11 تشرين أول	موقف حافلات
هارحوماه	1132232/101	إيداع		3.675	11 تشرين أول	ت مدرسة دينية
جيلو	0701391/101	مصادقة	800	12.33	8 تشرين ثاني	
مركز المدينة	0465229/101	مصادقة		706.548	20 كانون أول	
بسجات زئيف	0949669/101	مصادقة	7	2.056	29 تشرين ثاني	
راموت	0877381/101	مصادقة		10.036	6 كانون أول	مبنى عمومي
جيلو	0737866/101	إيداع			6 كانون أول	تجديد حضري
تلبيوت	0967174/101	إيداع	278	7.809	13 كانون أول	تجديد حضري
نفي يعقوب	1114131/101	مصادقة	86	2.28	20 كانون أول	
المجموع			10,386 وحدة	3094 دونم		

ملاحظة: الخلايا البرتقالية تشير إلى المخططات التي تمت عملية المصادقة عليها فعلاً.

الخلايا البيضاء تشير إلى المخططات التي تمت عملية إيداعها للمصادقة اللاحقة.

الملحق رقم (3)

أبرز القوانين ومشاريع القوانين في كنيست الاحتلال				
القانون/ مشروع القانون	الرقم المرجعي	الوضع	التاريخ	ايضاحات
مشروع قانون يحرم الطفل والقاصر المدان بـ "قضايا أمنية"، المخصصات الاجتماعية	ב / 25/ 4232	تمهيدية	31 كانون الثاني 2023	حصل القانون على تأييد الحكومة، وصوتت لصالحه أحزاب الائتلاف، وكتل المعارضة الصهيونية .وعارضت القانون كتلتا "الجبهة الديمقراطية- العربية للتغيير"، و"القائمة العربية الموحدة."
تمديد قانون طوارئ حكومي (مؤقت) يجيز للمحكمة تمديد معتقل بقضايا أمنية مدة 45 يوماً في كل مرّة.	الحكومة **	بالقراءة النهائية إقرار	31 كانون الثاني 2024	وهذا أحد قوانين الطوارئ التي أقرت في شهر تشرين الأول الماضي 2023، وينتهي مفعوله يوم 5 شباط 2024 وتطلب الحكومة تمديد سريان حتى يوم 3 نيسان 2024.
قانون يحق بموجبه لصاحب عمل، فصل عامل وموظف لديه فورًا، ومن دون إنذار مبكر، في حال أدين الشخص بتهمة دعم "الإرهاب"	ב / 25/ 4213	بالقراءة التمهيدية	22 كانون الثاني، 2024	يحق بموجبه لصاحب عمل، فصل عامل وموظف لديه فورًا، ومن دون إنذار مبكر، في حال أدين الشخص بتهمة دعم "الإرهاب" بالمفهوم الإسرائيلي للإرهاب، أو حتى حينما تقدم لائحة اتهام ضده، بمعنى حتى قبل صدور قرار الحكم. ويجيز القانون الجنائي الفصل من العمل دون إنذار مبكر لمن ارتكب جرائم جنائية صعبة مثل القتل والاغتصاب، ويطلب صاحب مشروع القانون تعديل القانون ليشمل ما تم ذكره هنا.
تمديد قانون طوارئ، يجيز لسلطة السجون تقليص المساحة المتاحة للسجين الأمني (الأسرى) إلى ما دون المساحة المنصوص عليها في القوانين والمواثيق الدولية	الحكومة **	بالقراءة النهائية	17 كانون الثاني 2024	وحسب تقارير تصدر تباعًا، فإن سجون الاحتلال تشهد حالة اكتظاظ شديدة، وأن المساحة المتاحة للأسير الواحد لا تصل إلى 3 أمتار مربعة، عدا عن ظروف أسر لم ترد في القوانين، مثل الحرمان من أسرّة نوم، وثياب ملائمة وطعام كافٍ
تمديد قانون طوارئ، يجيز للسلطات منع لقاء أسير من قطاع غزة، شارك في الهجمات ما بين 7 تشرين الأول وحتى 13 تشرين الأول 2023،	الحكومة **	بالقراءة النهائية	17 كانون الثاني، 2024	أقرت الهيئة العامة للكنيست بأغلبية الأصوات من الائتلاف وغالبية كتل المعارضة، يوم 15 كانون الثاني 2024، بالقراءة النهائية، تمديد قانون طوارئ، يجيز للسلطات منع لقاء أسير من قطاع غزة، شارك في الهجمات ما بين 7 تشرين الأول وحتى 13 تشرين الأول 2023، أو اعتقل لاحقًا في قطاع غزة، من لقاء محام له، حتى 15 يومًا،

				مع السماح بتمديد الفترة على التوالي، مدةً أقصاها 180 يومًا، على أن يكون كل تمديد يأتي بعد طلب مفصل من ضابط شرطة أو ضابط جيش صاحب صلاحيات، وتقره المحكمة المختصة لاحقًا.
مشروع قانون يقضي بفرض عقوبات على مؤسسات قائمة في الضفة الغربية المحتلة وقطاع غزة، وتحتاج لعلاقات مع مؤسسات مالية داخل إسرائيل، في حال ثبت، أنها تحول أموالاً من السلطة الفلسطينية "إرهابيين"	ב / 25/ 4202		15 كانون الثاني 2024	يتضمن القانون فرض عقوبات وقيود على مؤسسات مالية إسرائيلية أو تعمل داخل إسرائيل في حال تعاملت مع تلك المؤسسات المالية الأجنبية، دون أن تبلغ عنها.
مشروع قانون لتوسيع مفهوم التحريض في شبكات التواصل وتسهيل عمليات الاعتقال	ב / 25/ 4345	التمهيدية	20 آذار 2024	القانون يوسع مفهوم التحريض على "الإرهاب" في شبكات التواصل، كما هو وراد في القانون، بحيث يتحول الأمر إلى مخالفة، إذا كانت هناك معقولية بأن المضمون يحرض على الإرهاب، وليس فقط "مضمون مثبت" كما هو وراد في القانون، يضاف إلى هذا أن المخالفة تسري أيضًا على من يضع شارة إعجاب أو ما شابه في شبكات التواصل على أي نص فيه معقولية بأنه يحرض على الإرهاب. في حال مخالفة كهذه، فإن من صلاحية الشرطة اعتقال شخص لمجرد تلقي شكوى من أي شخص أو جهة كانت، دون انتظار مصادقة من جهة نيابية ذات صلاحية.
قانون يجيز لمتضرري أعمال المقاومة وعائلاتهم تغريم السلطة الفلسطينية بتعويضات باهظة	ב / 25/ 2967	نهائية	11 آذار 2024	قانون يجيز للمتضررين من عمليات نفذها فلسطينيون، أو حسب تعريفها في القانون "الإرهاب"، وفق المفهوم الإسرائيلي للإرهاب، تقديم دعاوى تعويضات من الجهات الداعمة للعمليات، وأولها، بحسب ذكر مشروع القانون، السلطة الوطنية الفلسطينية. وهذا "الحق"، هو للمتضررين من العمليات أو عائلاتهم في حالة قتيل، فعلى سبيل المثال يدعو القانون لتغريم

				السلطة عن كل قتيل مبلغاً لا يقل عن 10 ملايين شيكل (2.8 مليون دولار). وفي حالة ضرر جسدي دائم، يحق للمتضرر أن يطلب تعويضاً مالياً بقيمة 5 ملايين شيكل، من السلطة الفلسطينية.
مشروع قانون يشترط تحويل أموال الضرائب للسلطة الفلسطينية "بإثباتها محاربتها للإرهاب وأدانته"	ב / 25/ 4398	تمهيدية	11 آذار 2024	قانون يجعل من صلاحية وزير المالية، وبموافقة وزير الدفاع، ولجنة الخارجية والأمن في الكنيست، تحويل أموال الضرائب للسلطة الوطنية الفلسطينية، فقط في حال طبّقت البنود الأربعة التالية، وفي حال لم تطبقها، يكون من صلاحية وزير المالية تحويل الأموال لمجالات صرف يراها مناسبة.
مشروع قانون آخر لمضاعفة العقوبات على من ينقل بسيارته فلسطينياً ليس بحوزته تصريح لدخول إسرائيل	ב / 25/ 4409	تمهيدية	11 آذار 2024	قانون يضاعف العقوبات والغرامات المالية، على من ينقل فلسطينياً من الضفة الغربية أو قطاع غزة، ليس بحوزته تصريح للدخول إلى إسرائيل.
تمديد سريان القانون المؤقت لمنع لم شمل العائلات الفلسطينية عاماً إضافياً		تمديد سريان قانون	5 آذار 2024	تمديد سريان القانون الذي يحرم آلاف العائلات الفلسطينية في إسرائيل، التي أحد الوالدين فيها من الضفة الغربية أو قطاع غزة، وأيضاً من لبنان وسورية والعراق وإيران، بحسب ما نصّ عليه القانون، من لم الشمل، وهو يشمل استثناءات. تمديد القانون الذي يأتي على شكل قانون مؤقت منذ العام 2003، حتى يوم 14 آذار 2025، وهذا لكون القانون يتعارض مع القوانين والمواثيق الدولية.

مشروع قانون لفرض قيود مالية وقيود حركة على مسؤولي السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية	ב / 25/ 4377	إيداع	4 آذار 2024	قانون يفرض قيوداً على مسؤولي السلطة الوطنية الفلسطينية، ومنظمة التحرير الفلسطينية. وهو مشروع قانون مطابق تقريبا لقانون قدمه النائب سوكوت نفسه بمفرده، ويحمل رقم 4342، وتم إيداعه يوم 19 شباط 2024. مع إضافة بند واحد نشير له.
قانون يقضي بالتعامل مع مستوطنات جنوب الضفة الغربية (الخليل) على أنها مستوطنات في الداخل	ב/ 25/ 4486	إيداع	3 نيسان 2024	قدم أعضاء كنيست من حزب قوة يهودية (تحديداً سون هار ميلخ) ، بمعنى ان يتم ضم هذه المستوطنات إلى ما يعرف بسلطة تطوير النقب.
مشروع قانون لفرض عقوبة إعدام مع وقف التنفيذ وتنفيذه مشروط	ב / 25/ 4550	تمهيدية	3 نيسان 2024	تشروع قانون يقضي بفرض عقوبة الإعدام، إلى جانب عقوبة السجن، على من أدين في المحاكم العسكرية بقضايا قتل فيها إسرائيليون، أو تضرروا منها، على أن يكون هذا الحكم مع وقف التنفيذ، ويتم تنفيذ حكم الإعدام، في حال طلبت "منظمة إرهابية"، بحسب نص مشروع القانون، إطلاق سراحه.
مشروع قانون لتغليظ العقوبات على من ينقل فلسطينيين من دون تصاريح متهمين "بالإرهاب"	ב / 25/ 4281	قراءة أولى	3 نيسان 2024	وحسب القانون، فإن من ينقل فلسطيني ليس بحوزته تصريحا لدخول إسرائيل، وكان قد أعرب عن تأييده لهجمات السابع من تشرين الأول/ أكتوبر 2023، فيفرض عليه السجن 6 سنوات وغرامة 240 ألف شيكل. وإذا كان الفلسطيني قد شارك في الهجمات أو نفذ عملية سابقا، فيفرض على ناقله السجن 8 سنوات وغرامة بقيمة 300 ألف شيكل.

تمديد وتشديد سريان قانون طوارئ يمنع أسرى قطاع غزة من لقاء محامين حتى 180 يوما	מ 1731	نهائية	3 نيسان، 2024	قانون طوارئ: يجيز منع لقاء أسير من قطاع غزة، شارك في الهجمات ما بين 7 تشرين الأول وحتى 13 تشرين الأول 2023، أو اعتقل لاحقا في قطاع غزة، من لقاء محام له، حتى 90 يوماً، (بدلا من 21 يوما من القانون السابق) مع السماح بتمديد الفترة على التوالي، مدة أقصاها 180 يوما من يوم الاعتقال.
تعديل قانون لمضاعفة العقوبات على من ينقل بسيارته فلسطينيًا ليس بحوزته تصريحًا لدخول إسرائيل	ב / 25/ 3510، ב / 25/ 4409	نهائية	3 نيسان، 2024	ويرفع القانون الحد الأدنى للعقوبة من عامي سجن إلى 4 أعوام، وعقوبة الحد الأقصى من 4 سنوات إلى 7 سنوات. كما يرفع الغرامات على الأفراد من 5 آلاف شيكل إلى 40 ألف شيكل، وعلى الشركات من 10 آلاف شيكل إلى 160 ألف شيكل
مشروع قانون يقضي بفرض عقوبة السجن على أطفال دون سن 14 عاما	ב / 25/ 3058	تمهيدية	3 نيسان، 2024	يقضي بأن يكون من صلاحية المحاكم الإسرائيلية فرض أحكام بالسجن على أطفال دون سن 14 عاما، إذا اندرجت المخالفة تحت بند ما تصفه إسرائيل "عملا إرهابيا"، أو عملا على خلفية قومية، وليس فقط الإدانة بعملية قتل، كما هو القانون القائم.
تمديد سريان منع المعتقل بقضايا أمنية من لقاء محام حتى 120 يوما (ليس الأسرى "المقاتلين غير الشرعيين")		نهائي	3 نيسان، 2024	تمديد سريان القانون المؤقت (قانون طوارئ) الذي يمنع معتقلا بقضايا أمنية "ذات حساسية"، (والمقصود ليس الأسرى الذين ينطبق عليهم حالياً التعريف الإسرائيلي "مقاتلين غير شرعيين") من لقاء محام حتى 120 يوما، على أن يكون القرار صادرا عن قاض برتبة رئيس أو نائب رئيس محكمة مركزية (جنايات)، وفي كل مرّة يتم تمديد الفترة 20 يوما، بطلب من وحدة التحقيقات في الشرطة الإسرائيلية.

قانون حكومي وقوانين خاصة لفرض قيود تمنع الأسير المحرر من العودة لمكان سكنه أو عمله أو دراسته	ב / 25/ 2852، ב / 25/ 3024، ב / 25/ 4136، ב / 25/ 4171	نهائي	3 نيسان، 2024	قانونا قدمته الحكومة، وأرفق له قانونان كانا قدر أقرا يوم 14 حزيران 2023 بالقراءة التمهيدية، ومشروعا قانونين بالصيغة نفسها أقرا في جلسة 4 آذار 2024 بالقراءة التمهيدية (سوية مع إقرار القانون بالقراءة الأولى)، يجيز للمحاكم الإسرائيلية فرض إقامة جبرية على كل أسير محرر، قضى محكومية بالسجن الفعلي، تشمل تحديد مكان سكنه، وحتى منعه من العودة إلى مكان عمله، أو مكان دراسته.
قانون طوارئ يجيز حظر عمل وسائل إعلام وصفحات إنترنت وتطبيق هاتفي في إسرائيل إذا أضر عملها بالأمن الإسرائيلي		نهائي	1 نيسان، 2024	(قانون طوارئ) يجيز لوزير الاتصالات، بتوصية من رئيس الحكومة، حظر ومنع عمل وسائل إعلام ليست ناطقة بالعبرية، للعمل والبث من داخل إسرائيل، في حال اقتنع وزير الدفاع، أن البث والمضامين يضران بأمن إسرائيل، في فترة حالة الحرب التي أعلنتها الحكومة، وأقرتها لجنة الخارجية والأمن البرلمانية يوم 8 تشرين الأول العام 2023.
قانون لصرف أموال الضرائب الفلسطينية المجمدة لدى الحكومة الإسرائيلية	ב / 25/ 4202، ב / 25/ 4303	تمهيدية	29 أيار 2024	مشروعي قانون يقضيان بالتصرف بأموال السلطة الفلسطينية، التي تحتجزها الحكومة الإسرائيلية، بموجب القانون الذي أقر في العام 2018، ويقضي بأن تحتجز الحكومة الإسرائيلية من أموال الضرائب الفلسطينية التي تجبيها على "المعابر" سنوياً، بقدر ما تصرفه السلطة على مخصصات الأسرى وعائلات الشهداء. قدم القانون الأول عضو الكنيست تسفي سوكوت، من كتلة "الصهيونية الدينية"، والثاني زئيف إلكين من كتلة "اليمين الرسمي" بزعامة غدعون ساعر.
قانونين يفرضان عقوبات على بنوك ومؤسسات مالية فلسطينية تتعاطى مع أموال "لجهات إرهاب"	ב / 4323/2/25 ב / 4333/2/25 ב / /4332 פ/25	تمهيدية	29 أيار، 2024	يقضيان بفرض عقوبات على مؤسسات مالية، إما بنوك أو ما يمكن تفسيره على أنها مكاتب صرافة، قائمة في الضفة الغربية المحتلة وقطاع غزة، وتحتاج لعلاقات مع مؤسسات مالية مثل بنوك وغيرها داخل إسرائيل، في حال ثبت، أنها تحول أموال من السلطة الفلسطينية الى من يتم اعتبارهم بموجب التعريف الإسرائيلي "إرهابيين"، والقصد أساساً، أسرى محررين وعائلات شهداء. وقدم القانون الأول عضو الكنيست دان إيلوز، من كتلة الليكود، والقانون الثاني قدمه عضو

				الكنيست يفغيني سوبا، وجميع أعضاء كتلة حزبه البرلمانية "إسرائيل بيتنا" التي تضم 6 نواب.
مشاريع قوانين تنزع صفة الدبلوماسية عن وكالة الأونروا واعتبارها "منظمة إرهابية" يحظر نشاطها		تمهيدية	29 أيار، 2024	قوانين تستهدف وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، بموافقة الحكومة، وبإجماع كتل الائتلاف وكتل المعارضة الصهيونية، وتفصيل التصويت لاحقاً.
تمديد سريان قانون طوارئ لسبعة أشهر أخرى يسمح بتقليص مساحة السجين الأمني في السجون والمعتقلات	ב/ 25/ 4486	مصادقة	29 أيار، 2024	يجيز لسلطة السجون تقليص المساحة المتاحة للسجين الأمني (الأسرى)، بما يشمل من تتم تسميتهم "مقاتلين غير شرعيين"، بقصد المتهمين بالهجمات من يوم 7 وحتى 13 أكتوبر العام 2023، إلى ما دون المساحة المنصوص عليها في القوانين والمواثيق الدولية، كما يجيز القانون عدم تأمين سرير لكل أسير.
قانون يقضي بالتعامل مع مستوطنات جنوب الضفة الغربية (الخليل) على أنها مستوطنات في الداخل	ב / 25/ 4281	تمهيدية	22 أيار، 2024	قدم أعضاء كنيست من حزب قوة يهودية (تحديداً سون هار ميلخ) ، بمعنى ان يتم ضم هذه المستوطنات إلى ما يعرف بسلطة تطوير النقب.

مشروع قانون لتغليظ العقوبات على من ينقل فلسطينيين من دون تصاريح متهمين "بالإرهاب"		مصادقة	22 أيار، 2024	وحسب القانون، فإن من ينقل فلسطيني ليس بحوزته تصريحا لدخول إسرائيل، وكان قد أعرب عن تأييده لهجمات السابع من تشرين الأول/ أكتوبر 2023، فيفرض عليه السجن 6 سنوات وغرامة 240 ألف شيكل. وإذا كان الفلسطيني قد شارك في الهجمات أو نفذ عملية سابقا، فيفرض على ناقله السجن 8 سنوات وغرامة بقيمة 300 ألف شيكل.
تمديد سريان قانون طوارئ يسمح بتقليص مساحة السجين الأمني في السجون والمعتقلات	ב / 25/ 4583	أولى	20 أيار، 2024	يجيز لسلطة السجون تقليص المساحة المتاحة للسجين الأمني (الأسرى)، بما يشمل من تتم تسميتهم "مقاتلين غير شرعيين"، بقصد المتهمين بالهجمات من يوم 7 وحتى 13 أكتوبر العام 2023، إلى ما دون المساحة التي المنصوص عليها في القوانين والمواثيق الدولية، كما يجيز القانون عدم تأمين سرير لكل أسير.
مشروع قانون الـ 12 لفرض ما تسمى "السيادة الإسرائيلية" على منطقة غور الأردن		إيداع	20 أيار، 2024	مشروع قانون يقضي بفرض ما يسمى "السيادة الإسرائيلية" على منطقة غور الأردن. يضاف هذا المشروع إلى 11 مشروع قانون مماثل تم تقديمها سابقا في الولاية البرلمانية الـ 25 الحالية.
مشروع قانون لوقف دفع مخصصات اجتماعية لمقاومين وعائلاتهم من الضفة الغربية وقطاع غزة	פ/25/ 4664	قراءة أولى	23 تموز 2024	**أقرّت الهيئة العامة للكنيست، يوم الثلاثاء، 23 تموز 2024، بالقراءة الأولى، بأغلبية الأصوات ودعم الحكومة، مشروع قانون يقضي بوقف دفع مخصصات اجتماعية لمن أسمتهم "إرهابيين" وعائلاتهم، مقيمين خارج إسرائيل، والقصد هنا في الضفة الغربية وقطاع غزة. وهذا في حال ثبت للسلطات الإسرائيلية بأن الشخص ارتكب مخالفة إرهاب بموجب القانون الإسرائيلي.**
قرار سياسي بأصوات الائتلاف وغالبية المعارضة الصهيونية يرفض بشكل قاطع قيام دولة فلسطينية			17 تموز 2024	**قرار سياسي ويرفض "بشكل قاطع" قيام دولة فلسطينية في أي مكان في فلسطين التاريخية، أو حسب نص القرار، "في أرض إسرائيل"، و"غربي نهر الأردن".**

مشروع قانون يحظر فتح ممثليات دبلوماسية في القدس الشرقية لتقديم خدمات للفلسطينيين	1043، פ/25/ 2437، פ/25/ 3570.	قراءة أولى		**أقرّت الهيئة العامة للكنيست، يوم الأربعاء 17 تموز 2024، بأغلبية الأصوات الائتلاف والمعارضة الصهيونية، بالقراءة الأولى، مشروع قانون حكومي، يشمل مشروعي "قانون أساس" متطابقين، قدمهما نائبان وأقُرا بالقراءة التمهيدية يوم 6 حزيران 2024، يحظر القانون فتح ممثليات دبلوماسية في القدس الشرقية المحتلة، تهدف لخدمة الفلسطينيين، ومن دون موافقة الحكومة الإسرائيلية.**
مشروع قانون لضم الآثار في الضفة الغربية لصلاحيات سلطة الآثار الإسرائيلية	פ/25/ 2346	تمهيدية	10 تموز 2024	**أقرت الهيئة العامة للكنيست، يوم الأربعاء 10 تموز، بأغلبية أصوات الائتلاف ونواب من المعارضة، وبدعم الحكومة، مشروع قانون يقضي بسريان صلاحيات سلطة الآثار الإسرائيلية على الآثار في جميع مناطق الضفة الغربية المحتلة، إذ أن مشروع القانون لم يحدد أي مناطق في الضفة الغربية، فالقانون برمته هو أحد قوانين الضم الزاحف.**
مشروع قانون لصرف أموال الضرائب الفلسطينية المجمدة على علاج وتعويض المتضررين من عمليات فلسطينية	פ/25/ 4807	إيداع	22 آب، 2024	القانون يقضي بأن تصرف الحكومة الإسرائيلية أموال الضرائب الفلسطينية المجمدة لديها، على كلفة علاج وتعويض المتضررين من عمليات فلسطينية.
مشروع قانون يمنع كل جهة متهمة بدعم "الإرهاب"، منها السلطة الفلسطينية من مقاضاة إسرائيل أمام المحاكم الاسرائيلية	פ/25/ 4860	إيداع	24 آب، 2024	**مشروع قانون، هو اقتراح تعديل قانون المحاكم، يمنع كل جهة تعدها إسرائيل أنها داعمة بشكل مباشر أو غير مباشر، بما يسميه القانون الإسرائيلي "إرهابًا"، من مقاضاة إسرائيل أمام المحاكم الإسرائيلية.**
مشروع قانون آخر يفرض عقوبات على بنوك ومؤسسات مالية أجنبية أو محلية تتعاطى مع أموال "لجهات إرهاب"	פ/25/ 4773	إيداع	22 آب، 2024	**مشروع قانون يقضي بفرض عقوبات على مؤسسات مالية، إما بنوك أو ما يمكن تفسيره على أنها مكاتب صرافة، قائمة في الضفة الغربية المحتلة وقطاع غزة، وتحتاج لعلاقات مع مؤسسات مالية مثل بنوك وغيرها داخل إسرائيل، في حال ثبت، أنها تحول أموال من السلطة الفلسطينية إلى من يتم اعتبارهم بموجب**

				التعريف الإسرائيلي "إرهابيين"، والقصد أسرى محررين وعائلات شهداء.
مشروع قانون السجن لمن يرفع العلم الفلسطيني في مؤسسات ممولة أو مدعومة من الدولة	פ / 25/ 4779	أولى	22 تموز 2024	مشروع قانون يقضي بفرض السجن لمدة عام كامل على من يرفع العلم الفلسطيني في مؤسسات تعليمية أو مؤسسات تتلقى ميزانيات ودعم من الدولة.
تعديل قانون أساس "القدس– عاصمة إسرائيل" بحيث يشمل حظر فتح ممثليات دبلوماسية في القدس الشرقية لتقديم خدمات للفلسطينيين	حكومي 1043؛ 2437/ פ /25؛ 3570/ פ /25	نهائية	30 تشرين أول، 2024	**يشمل مشروعيّ "قانون أساس" متطابقين، قدمهما نائبان وأُقرّا بالقراءة التمهيدية يوم 6 حزيران 2024، بحيث يُحظر فتح ممثليات دبلوماسية في القدس الشرقية المحتلة، تهدف خدمةَ الفلسطينيين، ومن دون موافقة الحكومة الإسرائيلية.** **ونص القانون الجديد، الذي هو بمثابة تعديل على قانون ضم القدس المحتلة:** **"قانون أساس: القدس عاصمة إسرائيل، وبعد البند السادس يأتي ما يلي: ممثليات رسمية لدول أجنبية تقام في القدس، تكون فقد تلك المعتمدة من دولة إسرائيل. دولة إسرائيل تشجع إقامة ممثليات رسمية، بالصيغة الواردة هنا".**
قانونان يمنعان عمل وكالة "الأونروا" في مناطق "السيادة الإسرائيلية" ويحظران التعامل معها	פ/25/1416 פ/4323/25	نهائية	28 تشرين أول، 2024	**أقرار مشروعي قانونين يحظران عمل وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، "الأونروا"، في المناطق الواقعة تحت ما تسمى "السيادة الإسرائيلية" وهنا القصد تحديدًا القدس الشرقية المحتلة، والبلدات والمخيمات التي ضمها الاحتلال الإسرائيلي لمناطق نفوذها، مثل مخيمي اللاجئين شعفاط وقلنديا، كما أنه بموجب القانون سيتم اغلاق مكتب الوكالة في القدس الشرقية. وسيتم نزعم المكان الدبلوماسية الممنوحة لعاملين طواقم ومنظمات الأمم المتحدة.**
مشروع قانون يطلب إعادة الاستيطان في قطاع غزة.	פ/ 25/ 4908	إيداع	28 تشرين أول، 2024	**مشروع قانون لتعديل قانون إخلاء قطاع غزة وشمال الضفة الغربية، الذي أقر في نهاية العام 2004، وجرى تطبيقه في صيفة العام 2005، وتم تعديله في الولاية البرلمانية الحالية، يوم فجر**

				يوم الثلاثاء 21 آذار من العام الماضي 2023، بحيث بات يجيز إعادة الاستيطان في شمال قطاع غزة. ومشروع القانون الجديد هذا، يطلب أيضا قطاع غزة.
مشروع قانون السجن لمن يرفع العلم الفلسطيني في مؤسسات ممولة أو مدعومة من الدولة	25/ع/4779	تمهيدية	25 كانون الثاني، 2024	يقضي بفرض السجن عامًا كاملًا، و/أو غرامة بقيمة 10 آلاف شيكل، على من يرفع العلم الفلسطيني في مؤسسات تعليمية أو مؤسسات تتلقى ميزانيات ودعم من الدولة.
مشروع قانون يمنع منح تأشيرة دخول لإسرائيل لشخص أو ممثل جهة تؤيد مقاطعة إسرائيل	25/ع/2455	أولى	19 كانون الثاني، 2024	**يحظر منح تأشيرة دخول لكل شخص أو ممثل لجهة عالمية، تؤيد فرض مقاطعة على إسرائيل، بسبب سياساتها، أو أنه يؤيد تقديم مواطنين إسرائيليين للمحاكم الدولية، بسبب نشاطهم، (والقصد عسكريين وسياسيين)، أو أنه ينفي وقوع كارثة اليهود على أيدي النازيين.**
مشروع قانون لوقف دفع مخصصات اجتماعية لأفراد وعائلات من الضفة الغربية وقطاع غزة بذريعة "الإرهاب"	25/ع/4664	نهائية	19 تشرين الثاني، 2024	**قانون يقضي بوقف دفع مخصصات اجتماعية لمن أسمتهم "إرهابيين" وعائلاتهم، مقيمين خارج إسرائيل، والقصد هنا في الضفة الغربية وقطاع غزة. وهذا في حال ثبت للسلطات الإسرائيلية بأن الشخص ارتكب مخالفة "إرهاب" بموجب القانون الإسرائيلي.**
مشروع قانون يوسع مفهوم دعم الإرهاب لمنع مرشح وحزب من المشاركة في الانتخابات	25/ع/5053	إيداع	19 تشرين الثاني، 2024	**مشروع قانون، يضيف لتعريف "دعم الإرهاب"، إذا كان دعمًا لمنفذ عملية، دون أن يكون منتميًا لتنظيم. كما يجيز مشروع القانون حظر ترشيح مرشحي حزب قررت لجنة الانتخابات منعه من الترشح، حتى وإن كان الحزب مشاركًا في قائمة تحالفية انتخابية.**
مشروع قانون يصادر من أموال الضرائب الفلسطينية قيمة غرامات مالية مفروضة على سائقين في الضفة	25/ع/5046	إيداع	18 تشرين الثاني، 2024	**يجيز للحكومة الإسرائيلية، اقتطاع أموال، من أموال الضرائب الفلسطينية المجمّدة، بقيمة الغرامات المالية التي فرضت على سائقين من الضفة الغربية المحتلة.**
مشروع قانون يجيز لمركز جباية الغرامات الإسرائيلي جباية غرامات من فلسطينيي الضفة والقطاع	25/ع/3384	أولى	11 تشرين الثاني، 2024	**يجيز لما يسمى مركز جباية الغرامات الحكومي جباية غرامات فرضتها المحاكم العسكرية، على الفلسطينيين من الضفة الغربية وقطاع غزة. وينطوي على القانون مخاطر الضم، إضافة لما يترتب عليه من لحجز المزيد من الأموال التابعة**

				للسلطة الفلسطينية لجباية غرامات فرضت على فلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة.
مشروع قانون يشدد منع نشاط السلطة ومنظمة التحرير وحركة فتح في المناطق الواقعة تحت السيادة الإسرائيلية	25/פ/5011	إيداع	11 تشرين الثاني، 2024	**مشروع قانون يقيد نشاط السلطة الوطنية الفلسطينية، ومنظمة التحرير الفلسطينية، وحركة "فتح"، في المناطق الواقعة تحت ما تسمى "السيادة الإسرائيلية"، وتشمل المناطق: مدينة القدس الشرقية المحتلة، وما أرفق لها من بلدات ومخيمات، بعد عدوان 1967.**
مشروع قانون يحظر على أي جهة إسرائيلية فرض قيود على إسرائيلي فرضت عليه عقوبات دولية	25/פ/5012	إيداع	11 تشرين الثاني، 2024	**مشروع قانون يمنع أي جهة إسرائيلية رسمية وعامة، من الانصياع وفرض قيود على مواطن إسرائيلي، أو جهة أو منظمة إسرائيلية، فُرضت عليها قيود أو عقوبات من دولة أو منظمة عالمية.**
مشروع قانون لمصادرة أموال ضرائب فلسطينية بقيمة الاضرار الإسرائيلية من عمليات فلسطينية	25/פ/4800	تمهيدية	6 تشرين الثاني، 2024	**مشروع قانون يلزم الحكومة الإسرائيلية بأن تصرف شهريًا قسمًا من أموال الضرائب الفلسطينية، يوازي ما أنفقته مقابل أضرار تكبدتها من عمليات فلسطينية في نواحٍ مختلفة.**
مشروع قانون يمنع تسليم جثامين مقاومين فلسطينيين	25/ פ/1219	تمهيدية	11 كانون أول، 2024	**يمنع تسليم جثث المقاومين الفلسطينيين، بل جفنهم في مقابر خاصة تحت سلطة الجيش. ويجيز القانون لرئيس الحكومة تسليم جثامين في ظروف معينة، لم يحددها القانون.**
مشروع قانون لخصم أموال من أموال الضرائب الفلسطينية المحتجزة لصالح شركات التأمين عن سرقة سيارات إسرائيلية	25/פ/5219	إيداع	16 كانون اول، 2024	**مشروع قانون يتيح للحكومة الإسرائيلية الخصم من أموال الضرائب الفلسطينية المحتجزة، أموالًا تدفعها شركات التأمين الإسرائيلية تعويضًا عن سرقة سيارات، بزعم أن الجناة فلسطينيين من الضفة الغربية المحتلة.**
مشروع قانون لتوسيع تعريف منطقة النقب لتضم جنوب الخليل	25/פ/5182	إيداع	16 كانون اول، 2024	**مشروع قانون يقضي بتوسيع تعريف منطقة النقب الجنوبية، لتشمل جنوب منطقة الخليل في الضفة الغربية المحتلة.**

مشروع قانون يهدف لرفع القيود العسكرية على شراء المستوطنين "أراضي دولة" في الضفة الغربية المحتلة	25/פ/5090	إيداع	25 تشرين الثاني 2024	مشروع قانون يقضي بإزالة كافة القيود العسكرية المفروضة على المستوطنين لدى شرائهم ما تسمى "أراضي دولة" في الضفة الغربية المحتلة.
مشروع قانون يعاقب بالسجن مدة عام لمن يرفع علم كيان "ليس وديا"	25/פ/5058	إيداع	25 تشرين الثاني 2024	**مشروع قانون يقضي بفرض عقوبة السجن مدةَ عام على كل ثلاثة أشخاص شكلوا تجمهرًا، ورفعوا علم دولة عدو، أو دولة أو كيان، أو جهة ليست ودية لإسرائيل، أو لا تسمح برفع علم إسرائيل لديها، واعتبار هذا التجمهر غير قانوني.**
مشروعا قانونين يمنعان خريجي معاهد التعليم في الضفة من العمل في جهاز التعليم الإسرائيلي	25/פ/5451 + 25/ פ/5145	تمهيدية	26 كانون أول، 2024	**تمنع القانونين المقترحة خريجي معاهد التعليم العالي الفلسطينية من فلسطيني الداخل، في الضفة الغربية، من العمل في جهاز التعليم الإسرائيلي بكافة مراحله، لكن الشريحة الأكثر استهداف هم فلسطينيي القدس الشرقية المحتلة.**
مشروع قانون لفرض قيود مالية وحركة على مسؤولي السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية	25/פ/4377	تمهيدية	4 كانون أول، 2024	**مشروع قانون يفرض قيودا (منع دخول ومنح تصاريح وتجميد ممتلكات ومنع عقد صفقات) على مسؤولي السلطة الوطنية الفلسطينية، ومنظمة التحرير الفلسطينية.**
مشروع قانون يهدف الى تخفيف و/أو رفع قيود قائمة على قرارات هدم بيوت المقاومين الفلسطينيين.	25/פ/5215	تمهيدية	16 كانون أول، 2024	**القانون يخفف القيود عن هدم بيوت الفلسطينيين بشكل كبير، ويمنح صلاحيات تطبيق الهدم في مناطق 1948 أيضاً.**
	25/ פ/5145			